



مقياس  
نظام النزاهة  
في فلسطين

التقرير التاسع

2020

**مقياس نظام النزاهة  
في فلسطين 2020  
التقرير التاسع**

**2021**

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

AMAN  
Transparency Palestine



الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال - ص.ب: رام الله 339 القدس 69647

هاتف: 02989506 - 022074949 / فاكس: 022074948

غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث

تلفاكس: 082884767 082884766

الموقع الإلكتروني: [www.aman-palestine.org](http://www.aman-palestine.org)

فريق العمل

د. عزمي الشعبي، جهاد حرب

صمود البرغوثي، هند شريفة، هداية شمعون، لينا حداد

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2021. مقياس نظام النزاهة في فلسطين 2020، رام الله. فلسطين.

إن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في التقرير، ولا يتحمل أية مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف التقرير بعد نشره.

# المحتويات

الملخص التنفيذي	6
مقدمة	14
المنهجية	16
النتائج الرئيسية لسنة 2020	21
نتائج القراءات التسع	32
مؤشرات مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة	71
الاستنتاجات	73
التوصيات	75
الملاحق	77

## قائمة الجداول

18	جدول رقم (1): التصنيف الأول للمقياس حسب قطاعي التشريعات والممارسات
19	جدول رقم (2): التصنيف الثاني للمقياس حسب محاور نظام النزاهة
20	جدول رقم (3): تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في مقياس نظام النزاهة الفلسطيني
25	جدول (4) مؤشرات المقياس وتصنيفاتها ووزنها والعلامات التي حصلت عليها في القراءة التاسعة
29	جدول رقم (5): متوسط علامات المقياس حسب تصنيف قطاعي التشريعات والممارسات
30	جدول رقم (6): متوسط علامات المقياس حسب تصنيف محاور نظام النزاهة
32	جدول رقم (7): علامات المقياس في القراءات التسع
38	جدول رقم (8): علامات المؤشرات في القراءات التسع
42	جدول رقم (9): علامات قطاعي التشريعات والممارسات في القراءات التسع
43	جدول رقم (10): علامات محاور نظام النزاهة في القراءات التسع
72	جدول رقم (11): علامات مقارنة لمؤشرات مختارة (اثنين وعشرين مؤشراً)

## قائمة الأشكال

18	شكل رقم (1): توزيع أوزان المقياس حسب قطاعي التشريعات والممارسات
19	شكل رقم (2): توزيع أوزان المقياس حسب محاور نظام النزاهة
30	شكل رقم (3): متوسط علامات قطاعي التشريعات والممارسات مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس
31	شكل رقم (4): متوسط علامات محاور نظام النزاهة مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس
32	شكل رقم (5): مقارنة علامات المقياس في القراءات التسع
42	شكل رقم (6): مقارنة علامات قطاعي التشريعات والممارسات في القراءات التسع
44	شكل رقم (7): مقارنة علامات محاور نظام النزاهة في القراءات التسع
47	شكل رقم (8): بيان علامات المؤشر التاسع في القراءات التسع
49	شكل رقم (9): بيان علامات المؤشر الخامس عشر في القراءات التسع
51	شكل رقم (10): بيان علامات المؤشر التاسع عشر في القراءات التسع
51	شكل رقم (11): بيان علامات المؤشر العشرين في القراءات التسع
52	شكل رقم (12): بيان علامات المؤشر الثاني والعشرين في القراءات التسع
53	شكل رقم (13): بيان علامات المؤشر الخامس والعشرين في القراءات التسع
54	شكل رقم (14): بيان علامات المؤشر السابع والعشرين في القراءات التسع
55	شكل رقم (15): بيان علامات المؤشر الثامن والعشرين في القراءات التسع
59	شكل رقم (16): بيان علامات المؤشر الثالث والأربعين في القراءات التسع
60	شكل رقم (17): بيان علامات المؤشر الخامس والأربعين في القراءات التسع
61	شكل رقم (18): بيان علامات المؤشر السابع والأربعين في القراءات التسع
62	شكل رقم (19): بيان علامات المؤشر التاسع والأربعين في القراءات التسع
62	شكل رقم (20): بيان علامات المؤشر الخمسين في القراءات التسع
63	شكل رقم (21): بيان علامات المؤشر الحادي والخمسين في القراءات التسع
65	شكل رقم (22): بيان علامات المؤشر التاسع والخمسين في القراءات التسع
66	شكل رقم (23): بيان علامات المؤشر الحادي والستين في القراءات التسع
67	شكل رقم (24): بيان علامات المؤشر الثاني والستين في القراءات التسع
67	شكل رقم (25): بيان علامات المؤشر الثالث والستين في القراءات التسع
68	شكل رقم (26): بيان علامات المؤشر الرابع والستين في القراءات التسع

# المخلص التنفيذي

يعد مقياس النزاهة في فلسطين توصيفاً دورياً لواقع نظام النزاهة في فلسطين في مكوناته التي تشمل القطاع الحكومي أو العام والأهلي والخاص. وقد تم بناء هذا المقياس وتطويره بالاستناد إلى عدد من المؤشرات التي طورها ائتلاف «أمان» باستخدام عددٍ من المؤشرات الأساسية المتعارف عليها دولياً ذات العلاقة بالمبادئ والأسس والأحكام والقواعد الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إضافة إلى مؤشرات الحوكمة التي تتعلق بمبادئ الشفافية ونظم المساءلة وقيم النزاهة في إدارة الشأن العام والتي أعدتها منظمة الشفافية الدولية وقام ائتلاف أمان بالشراكة مع عددٍ من فروع المنظمة في البلدان العربية بتوطينها عربياً.

## (1) الملامح الرئيسية لمقياس نظام النزاهة الوطني في فلسطين في القراءة التاسعة (2020)

حصل التقرير السنوي التاسع «لمقياس نظام النزاهة الوطني» على 486 علامة من أصل 1000 علامة، وهذه العلامة تدل على أنّ نظام النزاهة ما زال ضعيفاً نتيجةً لمجموعة من المتغيرات التي استمرت بالتأثير سلباً خلال العام 2020.

وكان من أبرز المؤثرات السلبية على نظام النزاهة في الوطني في هذه الفترة:

- استمرار الانقسام المؤسسي للسلطة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة ما أدى إلى استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي ووقف العمل بأدوات الرقابة البرلمانية، وتراجع دور المواطن في اختيار ممثليه ودوره في مساءلة الممثلين المنتخبين بسبب عدم إجراء الانتخابات العامة في موعدها.
- أظهرت نتائج الفحص استمرار اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي وأجهزة السلطة الفلسطينية الأخرى.
- استمرار اعتقاد المواطنين بعدم القدرة على إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات الاشتباه بالفساد.
- عدم القيام بالاستجابة لمتطلبات ملاءمة التشريعات الفلسطينية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- عدم اعتماد إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي بعد مغادرتهم القطاع العام.
- ضعف ثقة المواطنين بفاعلية وسائل الإعلام في كشف الفساد، وازدياد الرقابة الذاتية في الإعلام الفلسطيني، وعودة الرقابة على وسائل الإعلام من خلال حجب مواقع إخبارية إلكترونية لأسباب سياسية، ووجود قيود حكومية على نشر قضايا فساد ما أضعف من دور الإعلام في مكافحة الفساد.
- استمرار حجب المعلومات العامة ومنع الوصول إليها بيسر وسهولة أو التعاون للحصول عليها.
- عدم تقديم إقرارات الذمة المالية دورياً لأصحاب المناصب السياسية والقضاة، وعدم فحص هذه الإقرارات.
- استمرار حالة ضعف الشفافية في التعيينات والترقيات للفئات العليا والخاصة في القطاع العام.
- استمرار ضعف أدوات المساءلة للمؤسسات الحكومية غير الوزارية، الأمر الذي حال دون فرصة المساءلة الشعبية العامة للمسؤولين.

• عدم إصدار قوانينٍ تتيح المنافسة ومنع الاحتكار وتحدد قواعد منح الامتياز.

فيما كانت أبرز المؤشرات الإيجابية على نظام النزاهة الوطني ما يلي:

- النص على منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية.
- اعتماد مُتزايد للنظام المالي والإداري الخاصين لبعض المؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية.
- التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد.
- توفير الضمانات والحماية للمبلغين عن الفساد.

### النتائج حسب التصنيفات

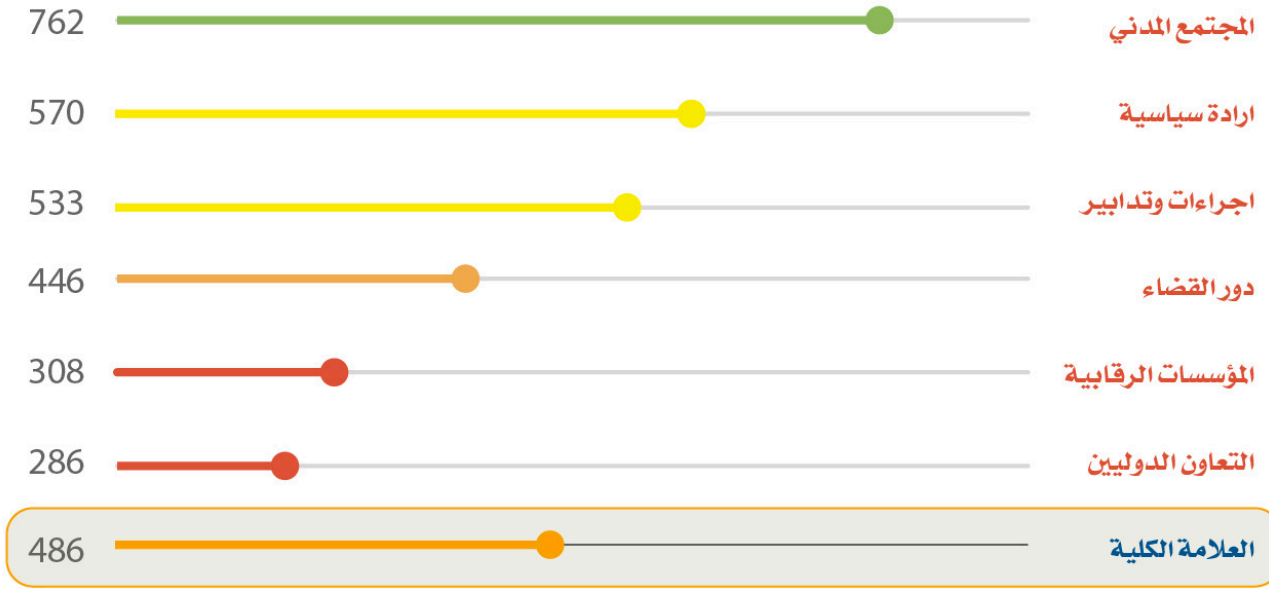
تشير النتائج حسب التصنيف الأول، أي حسب قطاعي التشريعات والممارسات، إلى حصول قطاع التشريعات على نتيجة متوسطة (693) قياساً بعلامة قطاع الممارسات (438). يظهر معدّل علامات قطاع الممارسات أنّها منخفضة عن المعدل العام للمقياس بمقدار 48 نقطة. كما أنّ انخفاض معدّل علامات المؤشرات الدالة على الممارسات تؤثر بشكل سلبي على العلامة الكلية للمقياس، حيث إنّ وزن مؤشرات قطاع الممارسات يشكل أكثر من 80% من وزن المقياس.

### متوسط علامات قطاعي التشريعات والممارسات مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس



تظهر النتائج حسب التصنيف الثاني للمؤشرات، أي حسب محاور نظام النزاهة، أنّ معدل علامات كلٍّ من الإرادة السياسية والإجراءات والتدابير والمجتمع المدني، تفوق المعدل العام للمقياس. بينما تنخفض عنه كل من دور القضاء 40 نقطة، المؤسسات الرقابية بحوالي 178 نقطة، فيما يزيد الفرق مع التعاون الدولي إلى 218 نقطة.

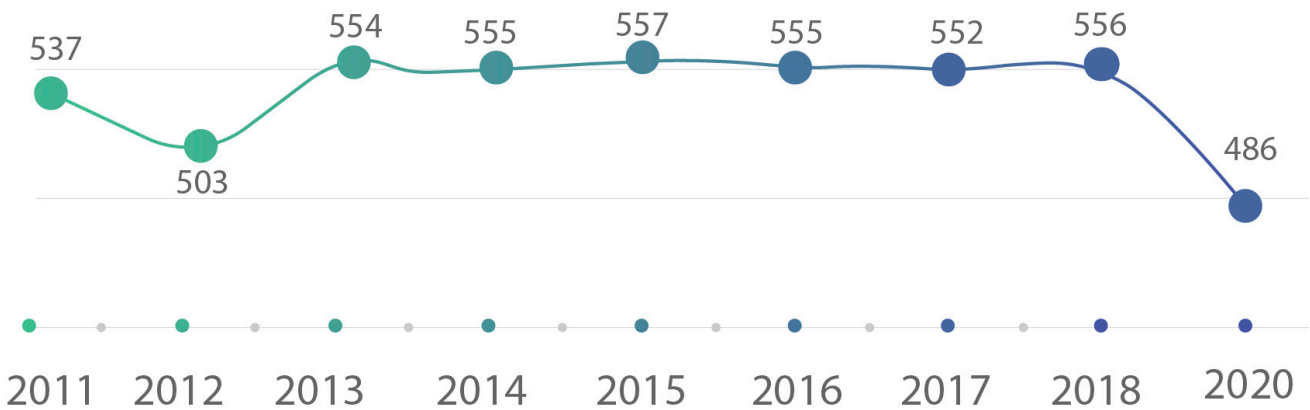
## متوسط علامات محاور النزاهة مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس



## (2) العلامات الكلية للمقياس في القراءات التسع الأخيرة ما زالت تراوح مكانها

انخفضت العلامة الكلية في القراءة التاسعة عن القراءة الثامنة بمقدار 70 نقطة (486 في العام 2020 مقارنة بـ 556 في العام 2018). تظهر العلامات المسجلة في القراءة التاسعة انخفاضاً واضحاً عن العلامات التي حصل عليها في القراءات الثماني السابقة. وتشير العلامة التي حصل عليها المقياس في العام 2020 إلى حدوث تحولات دراماتيكية في نظام النزاهة الفلسطيني في السنتين الأخيرتين محل الدراسة. كما تشير العلامات التي حصل عليها المقياس في القراءات التسع إلى أن نظام النزاهة في فلسطين ما زال غير كافي للفساد ويزداد سوءاً، وأن فاعليته باتت على المحك.

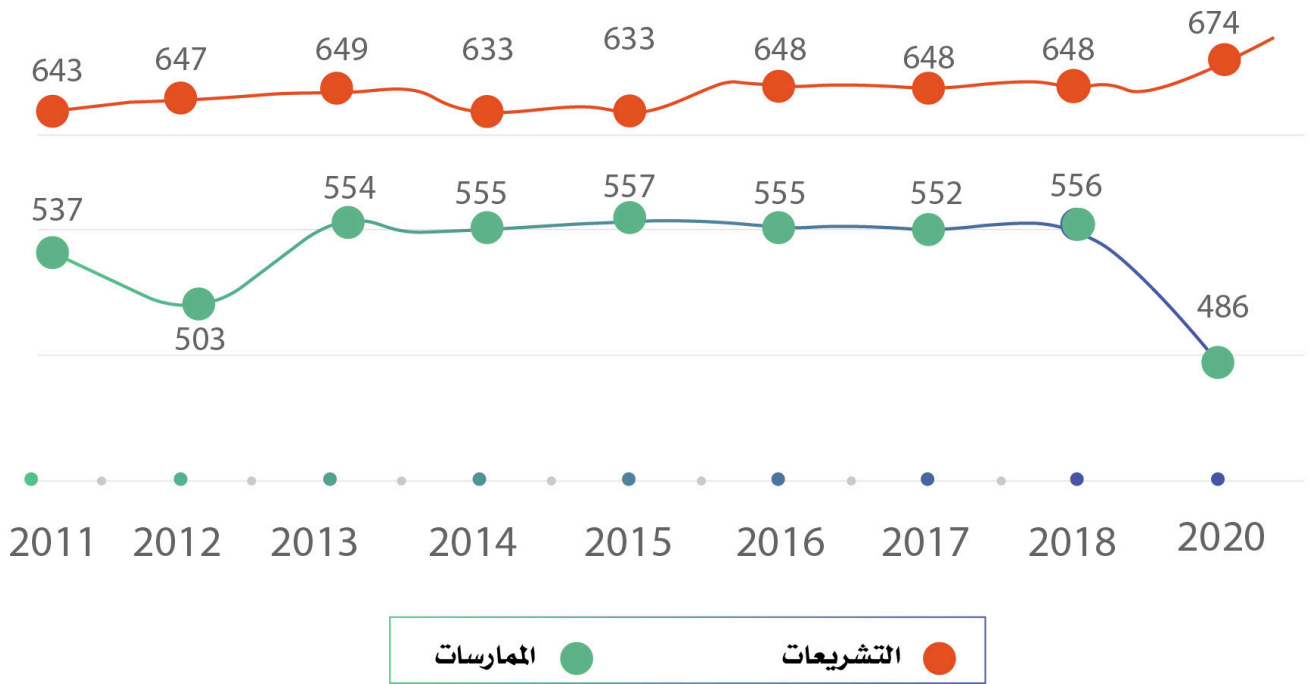
### مقارنة علامات المقياس في القراءات التسع



## نتائج التصنيف الأول (قطاعي التشريعات والممارسات)

ارتفعت علامات قطاع التشريعات في القراءة التاسعة بمقدار 45 درجة مقارنة بالعلامة التي حصل عليها في القراءات الثلاث الأخيرة (693 مقابل 648). ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع علامات المؤشرات الثلاثة التالية بشكل متفاوت هي: وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامّة ووجود عقوبات لتعارض المصالح، ووجود الإجراءات التي تضبط عرض الهدايا والضيافة المعروضة على الموظفين العموميين، ووجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الادّعاء المضادّ. في المقابل انخفضت علامات قطاع الممارسات بمقدار 96 درجة في القراءة التاسعة مقارنة بالعلامات التي حصل عليها في القراءة الثامنة.

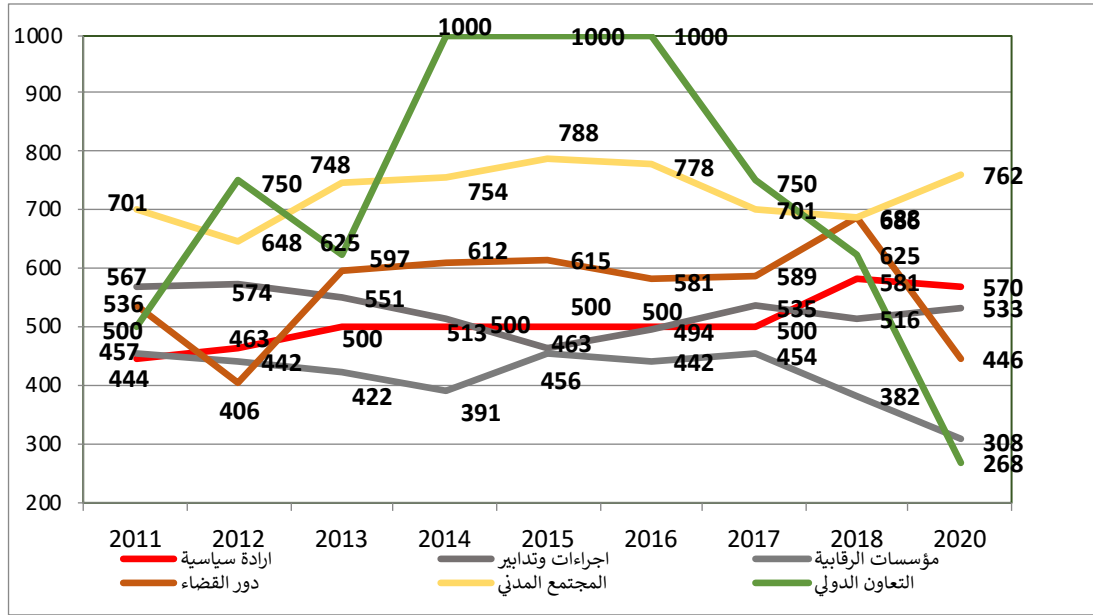
### مقارنة علامات قطاعي التشريعات والممارسات في القراءات التسعة



### نتائج التصنيف الثاني (محاور نظام النزاهة):

تظهر نتائج علامات التصنيف الثاني (محاور النزاهة) انخفاض علامات أربعة محاور من المحاور الستة لمقياس النزاهة الفلسطيني في القراءة التاسعة مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في القراءة السابقة؛ حيث انخفضت علامة محور التعاون الدولي بمقدار 357 درجة في القراءة التاسعة التي تغطي العام 2020، مقارنة بالعلامة التي حصل عليها في القراءة الثامنة التي تغطي العام 2018، وانخفضت علامات المقياس الفرعي لمحور المؤسسات الرقابية بمقدار 76 درجة. كما انخفضت علامات المقياس الفرعي لمحور دور القضاء بمقدار 240 درجة، وانخفضت علامات المقياس الفرعي لمحور الإرادة السياسية بمقدار إحدى عشرة درجة. في المقابل ارتفعت علامات المقياس الفرعي لمحور التدابير والإجراءات بمقدار 13 درجة، كذلك ارتفعت علامات المقياس الفرعي لمحور المجتمع المدني بمقدار 74 درجة، بفضل تحسّن علامات المؤشرات المتعلقة بتسهيل الحكومة وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة، وتلك المتعلقة بخضوع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة، ووجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد، وتضمين التقارير السنوية للشركات لمكافحة ونفقات أعضاء مجلس الإدارة.

### مقارنة علامات محاور نظام النزاهة في القراءات التسع



### (3) مؤشرات مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة

استحدث هذا الفصل في التقرير الثامن بغرض المقارنة بين علامات المؤشرات المستخدمة في التقرير السنوي التي تقيس حالة نظام النزاهة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. تهدف هذه المقارنة إلى إلقاء الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بنظام النزاهة في المنطقتين بشكل منفصل.

وقد تم لهذا الغرض، إجراء مقارنة لـ 22 مؤشراً يتوفر فيها الشرطان التاليان: الأول، أن تقيس المؤشرات قضايا متصلة بالأداء المباشر للسلطات أو المؤسسات في كل من الضفة والقطاع. والثاني، توفر إمكانيات تقنية لفصل المعلومات أو توفرها من مصادر منفصلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كالمؤشرات التي تعتمد على استطلاعات الرأي العام أو تلك التي تُستقى من مصادر حكومية أو مؤسسات مجتمع مدني.

وقد تساوت ثلاثة مؤشرات في العلامات التي حصلت عليها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما ارتفعت علامات ثلاثة عشر مؤشراً في الضفة الغربية مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في قطاع غزة. في المقابل ارتفعت علامات ستة مؤشرات في قطاع غزة مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في الضفة الغربية.

### الاستخلاصات العامة

يظهر نتائج مقياس نظام النزاهة (مدى مناعة المؤسسات العامة أي حالة الوقاية من الفساد بما يشمل التحسن في مجموعة القيم التي يلتزم بها المسؤولون لمكافحة الفساد والحفاظ على المال العام، ودرجة احترام أسس ومبادئ الشفافية في أعمالهم بالإضافة إلى مدى فعالية أنظمة الرقابة والمساءلة عن أعمالهم) في القراءة التاسعة استمرار العديد من الفجوات التي تحد من توفير المناعة لنظام النزاهة الوطني، وتحد من قدرة أدوات مكافحة الفساد، وما زالت تشكل نقاط ضعف في هذا النظام من حيث غياب خطة عبر قطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تشاركية ما زاد من مدى ضعف ثقة المواطنين بالسلطة.

كما أشارت نتائج المقياس إلى ضعف مرتكزات نزاهة الحكم في المجالات الثلاثة، فعلى صعيد الوصول إلى السلطة؛ حصلت المؤشرات المتعلقة بوسائل وآليات الوصول إلى السلطة كالانتخابات والتعيينات على علامات متدنية ومتدنية جداً، أما على صعيد اتخاذ القرارات؛ فقد أظهرت المؤشرات المتعلقة بشفافية اتخاذ القرارات وتضارب المصالح ضعفاً شديداً، فيما شكلت المؤشرات المتعلقة بفعالية المساءلة الرسمية تحدياً كبيراً لنزاهة الحكم بسبب شلل المجلس التشريعي وعدم إجراء الانتخابات، ما أدى إلى مركزية السلطة في يد نخبة حاكمة مهيمنة على بقية السلطات، وأضعف المساءلة الرسمية في النظام السياسي الفلسطيني وتراجع نزاهة الحكم ووسع من حالة ضعف ثقة المواطنين بالسلطة بشكل عام.

## التوصيات العامة

- (1) على الرئيس إصدار مرسوم تحديد موعد الانتخابات العامة «الرئاسية والتشريعية» لتمكين المواطنين من حق اختيار ممثلين في المؤسسات السياسية، وإعادة التوازن للنظام السياسي بوجود مجلس تشريعي يحظى بالشرعية الشعبية ليتمكن من القيام بتوحيد المؤسسات الفلسطينية وإنهاء الانقسام السياسي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، وتفعيل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية من جهة أخرى.
- (2) تبني الحكومة للخطة الوطنية التشاركية عبر القطاعية للنزاهة ومكافحة الفساد من خلال مشاركة القطاعات المختلفة الرسمية والأهلية والقطاع الخاص لتحديد الأولويات والخطوات التنفيذية ومسؤوليات كل طرف أو مؤسسة في تنفيذها وفق جدول زمني واضح ومحدد، وذلك بعد أن يتم اعتمادها من قبل الحكومة رسمياً أو إصدارها كقانون ملزم للجميع، بحيث تتولى هيئة مكافحة الفساد مهمة تنسيق الجهود فيها باعتبارها سكرتارياً لجنة متابعة الخطة، إلى جانب اعتماد موازنة محددة لتنفيذها في إطار الموازنة العامة، وصولاً إلى نشرها للعامة الأمر الذي من شأنه أن يفتح الطريق لاستعادة ثقة المواطنين بالسلطة.
- (3) على الرئيس إعادة النظر في التشريعات التي صدرت نهاية عام 2020 المتعلقة بالجهاز القضائي بما يشمل النيابة العامة لناحية تصويب وفك الهيمنة عليه وتوحيده القضائي في الضفة والقطاع، وذلك بتشكيل لجنة وطنية من شخصيات عامة وقضائية ومهنية وازنة ونزيهة يعهد إليها مراجعة واقع القضاء القانوني وتصويبه.
- (4) استكمال الحكومة للاستجابة لملاحظات فريق استعراض تنفيذ فلسطين لاتفاقية الأمم المتحدة بإجراء التعديلات المطلوبة لتعزيز التدابير القائمة في دولة فلسطين من جهة ومواءمة التشريعات الفلسطينية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من جهة أخرى.
- (5) يتوجب على مجلس الوزراء وضع نظام/لائحة لتنظيم إجراءات انتقال الوزراء والنواب ومأموري الضرائب والجمارك للعمل في القطاع الخاص.
- (6) على مجلس الوزراء إنشاء لجنة جودة الحكم في القطاع العام من شخصيات تتمتع بالخبرة والنزاهة لتتظر في تعيينات المرشحين للوظائف السامية (المدنية منها والأمنية) في القطاع العام، وتحديد الإجراءات المتعلقة بالمنافسة والإعلان عن الشواغر الوظيفية في الفئتين الخاصة والعليا، والنظر في الشكاوى المتعلقة بالتعيينات في القطاع العام.

## ملخص النتائج

### مضمون المؤشرات التي حصلت على تصنيف « متقدم جدا » (801-1000):

- إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية.
- فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.
- تقديم المؤسسات الدولية تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية.
- مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً.
- النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- المسؤولون العامون مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية.
- وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الأذى المضاد.
- يتم طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات.
- يتمكن المواطنون من الاطلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة.
- الشركات المدانة في انتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية. (تشريعات)
- الشركات المدانة في انتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية. (ممارسات)
- وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد.
- وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد.
- توجد آليات واضحة لتعويض المتضررين من الفساد.
- وجود حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد.
- رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق.
- تتم الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتم حلها في الأجل القانونية المخصصة لذلك.
- وجود لجنة محايدة مستقلة للإشراف على الانتخابات العامة.
- وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة.
- قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل.
- إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها.
- الإعلام حرّ ومحمي.
- لا توجد قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد.
- الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة.
- التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد.

### مضمون المؤشرات التي حصلت على تصنيف « متقدم » (651-800):

- قضاء مستقل وفعال.
- تضمين التقارير السنوية للشركات لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة.
- لا يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة، ووجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد.
- استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته.
- وجود منظمات محلية ودولية لمكافحة الفساد.
- كل أشكال الفساد جريمة يعاقب عليها القانون.
- تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي.
- وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح

### مضمون المؤشرات التي حصلت على تصنيف « متوسط » (501-650):

- تسهيل وصول المؤسسات الأهلية العاملة في مجال مكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية.
- وجود مدونة سلوك لدى المسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرة ومعتمدة.
- وجود الإجراءات التي تضبط عرض الهدايا والضيافة على الموظفين العموميين.
- تطبيق مدونة حوكمة الشركات في فلسطين.
- وجود هيئة التفتيش القضائي.

## مضمون المؤشرات التي حصلت على تصنيف « منخفض » (351-500):

- عدد القضايا التي تمّت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة.
- اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناءً على تجربة خاصة).
- الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية.
- التزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية.
- وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد.
- وجود هيئة مكافحة الفساد.
- تتم جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية.
- وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص.

## مضمون المؤشرات التي حصلت على تصنيف « منخفض جداً » (201-350):

- لا يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية.
- الاعتقاد بالقدرة على إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد.
- الدعاوى المرفوعة ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد.
- اعتقاد الناس بأن المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد.
- تشريع حق المواطنين في الوصول إلى معلومات السجلات العامة.
- دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغري المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهائها.

## مضمون المؤشرات التي حصلت على تصنيف « حرج » (0-200):

- الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية.
- وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا).
- وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء والنواب وكبار موظفي الدولة في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام.
- ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص.
- التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية.
- وجود قانون خاص بالامتياز ومنع الاحتكار.
- تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كاف من بداية السنة المالية.
- الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة.
- مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة.
- قطاع الأمن خاضع لمساءلة المجلس التشريعي.
- فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية.
- جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بقضايا فساد.
- تقديم ومتابعة طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني.
- اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف.
- اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.
- الملائمة مع اتفاقية الأمم المتحدة.
- تمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة.
- اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي.
- اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية.
- المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها.

# المقدمة

يقيس التقرير السنوي التاسع «مقياس نظام النزاهة الوطني في فلسطين» واقع مناعة مؤسسات الدولة في مواجهة الفساد في فلسطين. وللقيام بذلك يستخدم المقياس اثنين وسبعين مؤشراً<sup>1</sup> لحساب علامة المقياس للفترة قيد الدراسة (2020/1/1 – 2020/12/31).

ينقسم التقرير إلى أربعة أقسام، يتناول القسم الأول منهجية التقرير، أما القسم الثاني فيتناول النتائج الرقمية لمقياس نظام النزاهة الوطني للعام 2018، والقسم الثالث يُجري مقارنة لبعض المؤشرات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشمل القسم الرابع ملخصاً تفصيلياً بالمؤشرات الاثنتين والسبعين المستخدمة في المقياس وبطريقة احتسابها وجمع المعلومات المتعلقة بها.

توجد مقاييس إحصائية وغير إحصائية عديدة لتقدير ومراقبة الفساد والنزاهة في العالم<sup>2</sup>، حيث تصدر منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) ثلاثة تقارير أشهرها:

أولاً: **مؤشر مدركات الفساد (CPI)** الذي يصدر سنوياً، ويقاس انطباعات الفساد في حوالي 180 دولة. يستند المؤشر على رأي جملة من المختصين ومن لديهم تجارب عملية في الدول المعنية، كرجال الأعمال الذين لديهم احتكاك مع القطاع العام، ويعتمد في الحصول على المعلومات على عدد من التقارير والدراسات من مصادر أو جهات مختلفة تتم معالجتها وتوحيدها في مؤشر يتراوح من 0-10 درجات؛ تعكس درجة الخلو من الفساد للبلد محل التقييم.

ثانياً: **مؤشر دافعي الرشوة** للتعرف على مدركات المديرين حول الرشوى التي تدفعها الشركات الأجنبية في البلدان محل المسح.

ثالثاً: **الباروميتر العالمي للفساد** الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية وهو يقيس انطباعات المواطنين للقطاعات الأكثر فساداً في الدولة، ورأيهم حول مستويات الفساد المتوقعة مستقبلاً، ويتضمن تقييماً لجهود الحكومة في مكافحة الفساد. قام ائتلاف أمان بتوطين مؤشرات هذا المقياس وضمها مع مؤشرات أخرى في استطلاع رأي سنوي يعده الائتلاف بانتظام لقياس انطباعات المواطنين حول هذه القضايا.

وتصدر منظمة النزاهة الدولية (Global Integrity) **مؤشر النزاهة العالمي** كل سنتين، ويعتمد على بيانات تجمع من النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد، إضافة إلى المعلومات الصادرة عن الأجهزة الحكومية ومنظمات محلية ودولية عن كل دولة، وتتراوح العلامات في هذا التقرير ما بين صفر ومئة درجة.

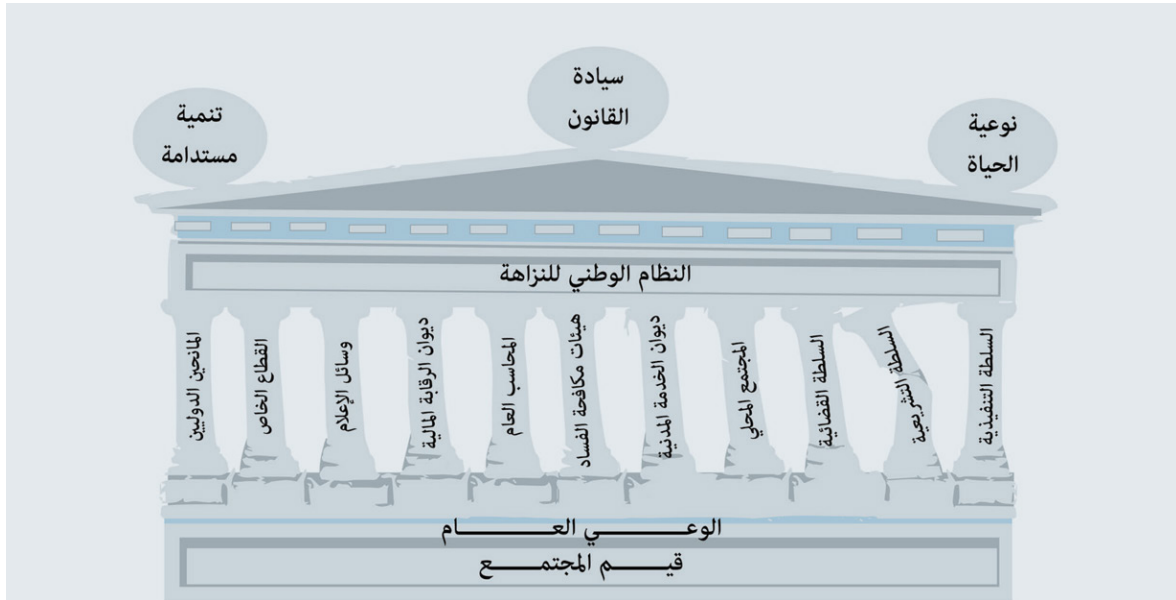
وسبق لمنظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد» (ARPAC) إصدار أكثر من تقرير منذ العام 2007 لخلاصة تقارير خاصة بواقع الفساد في الدول المشاركة بالتقرير (وهي تلك الدول التي يوجد فيها فروع لمنظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد»)، ويهدف التقرير لفحص طبيعة الفساد في البلدان العربية ومدى نجاعة الإجراءات والتدابير المتخذة لتعزيز نظام النزاهة، ويرصد التقرير الإطار القانوني وأهم التطورات التي حدثت (فترة الرصد) على نظام النزاهة وأشكال الفساد المنتشرة في العالم العربي.

يتوخى مقياس نظام النزاهة في فلسطين تحقيق أهداف متعددة تأتي في مقدمتها ثلاثة أهداف رئيسية، هي:

1. إطلاع الرأي العام والمهتمين على مدى فاعلية نظام النزاهة الوطني بشكل عام في الوقاية من الفساد ومكافحة الفساد.
2. إمكانية رصد متغيرات مؤسساتية وإجراءات وتدابير؛ قياساً كميّاً بحيث يصبح من الممكن فحص هذه المتغيرات عبر مراحل زمنية مختلفة، ما يتيح مراقبة واقعية ومدى التراجع والتقدم في كل مجال.
3. مساعدة صنّاع القرار من حكومة ومجلس تشريعي ومؤسسات مجتمع مدني في التعرف على الفجوات والتي تتطلب التدخل لتعزيز النزاهة ومواجهة الفساد بشكل عام.

يهدف نظام النزاهة الوطني الفعّال إلى المساهمة في جعل فعل الفساد عملاً عالي المخاطرة ومنخفض المردود، كما أن نظام النزاهة الفعّال يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة وسيادة القانون والتنمية المستدامة.

يود الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» الإعراب عن شكره وتقديره للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية للمساهمة في تطوير المنهجية، وكذلك للمؤسسات العامة والأهلية والأشخاص الذين ساهموا في تقديم المعلومات اللازمة لإعداد هذا التقرير.



هيكل أعمدة نظام النزاهة

# المنهجية

يعد مقياس النزاهة في فلسطين توصيفاً دورياً لواقع نظام النزاهة في فلسطين في مكوناته التي تشمل القطاع الحكومي أو العام والأهلي والخاص. وقد تم بناء هذا المقياس وتطويره بالاستناد إلى عدد من المؤشرات التي طورها ائتلاف «أمان» باستخدام عدد من المؤشرات الأساسية المتعارف عليها دولياً ذات العلاقة بالمبادئ والأسس والأحكام والقواعد الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إضافة إلى مؤشرات الحوكمة التي تتعلق بمبادئ الشفافية ونظم المساءلة وقيم النزاهة في إدارة الشأن العام والتي أعدتها منظمة الشفافية الدولية وقام ائتلاف أمان بالشراكة مع عدد من فروع المنظمة في البلدان العربية بتوطينها عربياً بما فيها المؤشرات المتعلقة باستقلالية ومهنية هيئات الرقابة والمساءلة في المجتمع، ودور مؤسسات الإعلام والقطاع الخاص ومؤسسات العمل الأهلي.

شمل المقياس اثنين وسبعين مؤشراً تم انتقاؤها لقدرتها على قياس نظام النزاهة في النظام الفلسطيني، ويقدم التحليل المرافق لنتائج المؤشرات شرحاً حول أبرز الاستخلاصات (نقاط القوة والضعف والمحددات والمعوقات) والتوصيات، حيث تساهم مع أدوات ووسائل أخرى في مساعدة الإدارة العامة لتبني مبادرات وتحديد الأولويات في الاستراتيجيات الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

يشكل مقياس نظام النزاهة في فلسطين محاولة لإيجاد تعبير رقمي عن قدرة أو فعالية نظام النزاهة في فلسطين في تأدية الدور المنوط به لمكافحة الفساد.

يتعامل مقياس نظام النزاهة في فلسطين مع نتائج المؤشرات المعتمدة في التقرير بشكل حذر (مقارنة بالمقاييس التي ترصد التحولات الاقتصادية) كونها تتصل بعلاقات وانطباعات، وإجراءات، وسياسات، ومؤسسات متعددة ومتشابكة.

لقد حاول فريق العمل، عند اعتباره لتقنيات احتساب المقياس، الإفادة من تجارب مشابهة مثل تقرير مقياس الديمقراطية في فلسطين الذي يصدره المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ومؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، وتقرير النزاهة العالمي الذي تصدره منظمة النزاهة الدولية.

## مؤشرات مقياس نظام النزاهة في فلسطين وأوزانه

### ملاحظات عامة

- بعد النقاشات التي أجراها فريق العمل المكوّن من خبراء محليين وطاقم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان، تم تحديد 72 مؤشراً ذي علاقة بأعمدة نظام النزاهة في فلسطين، وذلك وفقاً لوجهة نظر المجتمع المدني.
- أعطى الفريق لكل مؤشر 1000 درجة (وهي لغايات منهجية ترتبط بالمعادلات الحسابية للمؤشر بحيث يحصل المؤشر على علامات ما بين صفر و1000 وفقاً لمعادلة حسابية وضعت لكل مؤشر)، وحُدّدت لكل مؤشر طريقة معينة في احتساب العلامة<sup>3</sup>.
- ثم تم منح كل تصنيف وزناً محدداً في المقياس يعبر عن دوره وأهميته في نظام النزاهة في فلسطين، وينسجم هذا التقدير مع وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني.
- تم حساب أوزان المؤشرات عبر أوزان هذه التصنيفات؛ حيث منحت 20% من العلامة المخصصة لكل تصنيف للمؤشرات التشريعية، ومنحت 80% من العلامة للمؤشرات الدالة على الممارسات العملية<sup>4</sup>.
- تم توزيع أوزان متساوية لكل مؤشر في كل تصنيف حسب عدد المؤشرات. بما أن عدد المؤشرات المكوّنة للمقياس هو اثنان وسبعون مؤشراً، فإن إسهام كل مؤشر (قبل وزنه) في المقياس هو 0.072% أما بعد الوزن فإن نسبة الإسهام هذه تتغير صعوداً أو هبوطاً. وقد قدر الوزن المحدد بناءً على تقديرات فريق الخبراء المحليين وطاقم ائتلاف «أمان» وهي تعبر عن وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني.

- عند الحديث عن علامة (أو قيمة) أيّ مؤشّر من المؤشّرات، فإنّ هذه العلامة تكون غير موزونة، أما عند الحديث عن علامة المقياس أو علامة أيّ من تصنيفات المقياس فإنّ هذه العلامة تعبّر عن معدّل مؤشّرات موزونة.
- يفحص كل مؤشّر من المؤشّرات الاثنتين والسبعين بشكل كمّي أحد المجالات الدالية على طبيعة نظام النزاهة وفق اعتبارين: يتعلق الأول بدرجة الصلة بطبيعة نظام النزاهة باعتباره نظاماً فاعلاً في مكافحة الفساد، ومتسقاً مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد. بينما يتصل الاعتبار الثاني بقابلية المؤشّرات للمقياس على فترات زمنية قصيرة نسبياً، مع الأخذ بعين الاعتبار المؤشّرات ذات المقياس لمدى زمني أبعد، وقدرتها على رصد اتجاه ووتيرة فعالية نظام النزاهة.
- حرص فريق العمل على أن تعكس هذه المتغيرات مجالات «نظام النزاهة ومكافحة الفساد» والتي تشمل التدابير الوقائية والتعاون الدولي وإنفاذ القانون.
- استهدف فريق العمل أن تعكس المؤشّرات بمجموعها الجوانب المختلفة لنظام النزاهة والتي تتمثل بما يلي:
  - أولاً: الإرادة السياسيّة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
  - ثانياً: فعالية المؤسسات الرقابية والتدابير الوقائية.
  - ثالثاً: تقييم الرأي العام الفلسطيني (انطباعات المواطنين).

لقد تمت مراعاة عدد من الاعتبارات عند اختيار المؤشّرات المستخدمة في مقياس نظام النزاهة في فلسطين، وهي:

أولاً: تم اختيار عدد محدد من المؤشّرات الهامة والأساسية كأدوات قياس لأعمدة نظام النزاهة، لأنّه من غير الممكن اعتماد كل المؤشّرات التي لها علاقة بقياس فعالية نظام النزاهة وذلك لوجود عدد كبير منها.

ثانياً: اختيار مؤشّرات قابلة للمتابعة الدوريّة، بحيث تم اختيار المؤشّرات التي تتأثر بشكل أسرع وأدق بأداء مؤسسات الرقابة وتأثيرها في نظام النزاهة الوطني.

ثالثاً: اعتماد استطلاعات الرأي العام في استخلاص المعلومات المتعلقة بالمواطنين.

## مصادر المعلومات:

- تم الاعتماد على وسائل مختلفة للوصول إلى المعلومات التي يتطلبها المؤشّر من مصادرها الأساسية، ومن مصادر متابعة وناشطة في مجال تعزيز النزاهة في فلسطين للحفاظ على دقة وصدق كل مؤشّر، ومن أبرزها:
- 1) مصادر الدولة الرسمية: كمجلس الوزراء والوزارات وهيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والإدارية وهيئة سوق رأس المال.
  - 2) مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والمؤسسات الإعلامية.
  - 3) استطلاعات الرأي العام التي تقوم مؤسسة «أمان» بإجرائها خصيصاً لأغراض المقياس، واستطلاعات عينة لخبراء في مجالات محددة كالإعلام والمجتمع المدني.

## تصنيفات المقياس وأوزانه

يوجد للمقياس قيمة رقمية واحدة تعبّر عن فعالية نظام النزاهة في الفترة قيد البحث، بيد أنّ له أيضاً اثنتين وسبعين مؤشراً باثنتين وسبعين رقماً، يعبّر كل منها عن وضع كل مؤشّر على حدة. كما توجد تصنيفات أخرى على المقياس قد تساهم في فهم أوسع لنظام النزاهة بقطاعاته ومحاوره المختلفة.

يُقسم التصنيف الأول المؤشّرات الاثنتين والسبعين إلى قطاعين: مؤشّرات تعبّر عن تشريعات نظام النزاهة، وأخرى تعبّر عن الممارسات. كما يظهر جدول رقم (1) فقد بلغ عدد مؤشّرات التشريعات أربعة وعشرين مؤشراً، فيما بلغ عدد مؤشّرات الممارسات ثمانية وأربعين مؤشراً، وقد بلغ معدّل وزن كل مؤشّر من مؤشّرات التشريعات 0.0078،

فيما بلغ معدّل وزن كلّ مؤشّر من مؤشّرات الممارسات 0.0169.

جدول رقم (1): التصنيف الأول للمقياس حسب قطاعي التشريعات والممارسات

القطاعات	عدد المؤشّرات	متوسط وزن المؤشّر الواحد
تشريع	24	0.0078
ممارسات	48	0.0169

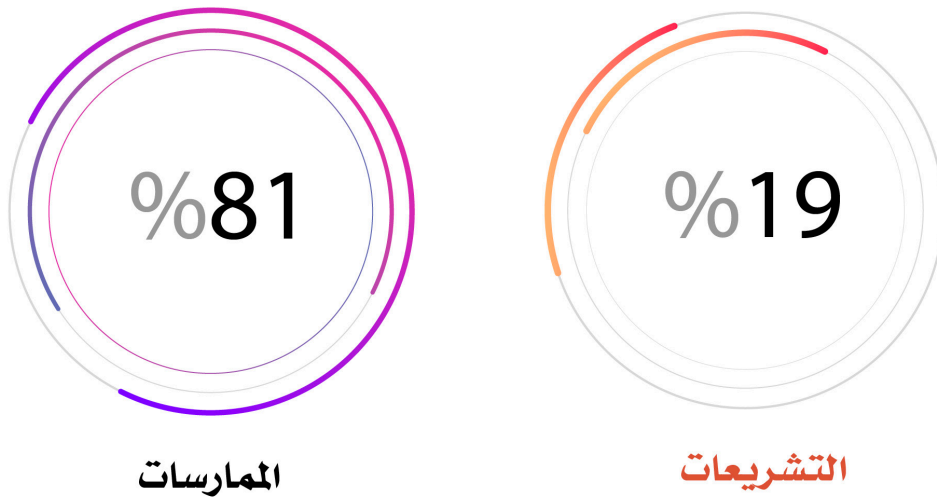
تشير مؤشّرات التشريعات إلى تلك الجوانب من فعالية نظام النزاهة التي توضع فيها الأسس والقواعد القانونية والمؤسسية التي توفر بيئة ملائمة تحد من ممارسات وفرص الفساد. ومن هذه المؤشّرات: وجود تشريعات تنظم عمل هيئة مكافحة الفساد، ووجود لجنة دائمة/مكتب لاستقبال الاعتراضات على القرارات في الوظيفة العمومية، ووجود مدوّنة سلوك للمسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرّة ومعتمدة، والموظفون العموميون المدانون بالفساد يحرّمون من العمل في الحكومة لاحقا، إلى جانب وجود قواعد ملزمة وفقا لأحكام التشريع تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامّة ووجود عقوبات لتعارض المصالح، ووجود إجراءات ملزمة تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام، وخضوع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي، ووجود لجنة محايدة للإشراف على الانتخابات العامة، والإعلام حرّ ومحمي.

لقد تم إعطاء الأولوية لمدى وجود وفعالية تطبيق التشريعات المتعلقة بالإجراءات والتدابير لعمل المؤسسات الرسمية وبشكل أقلّ بالمجتمع المدنيّ والمؤسسات الرقابية.

أما المؤشّرات التي تقيس الممارسات فهي تلك المتعلقة بالتطبيق العملي للقواعد القانونية والسياساتية المعتمدة، ومن تلك المؤشّرات: قيام هيئة مكافحة الفساد بمتابعة الذمم المالية للمسؤولين، والإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات العليا في الخدمة المدنية، وأن يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة، وأن تكون الأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة.

يشير الشكل رقم (1) إلى أنّ الوزن المعطى لمؤشّرات التشريعات هو 18.75% مقارنة بالوزن المعطى لمؤشّرات الممارسات ونسبته 81.25% ويأتي الاهتمام بالممارسات لاختبارها للقيمة الفعلية للقواعد القانونية ومقارنتها.

شكل رقم (1): توزيع أوزان المقياس حسب قطاعي التشريعات والممارسات



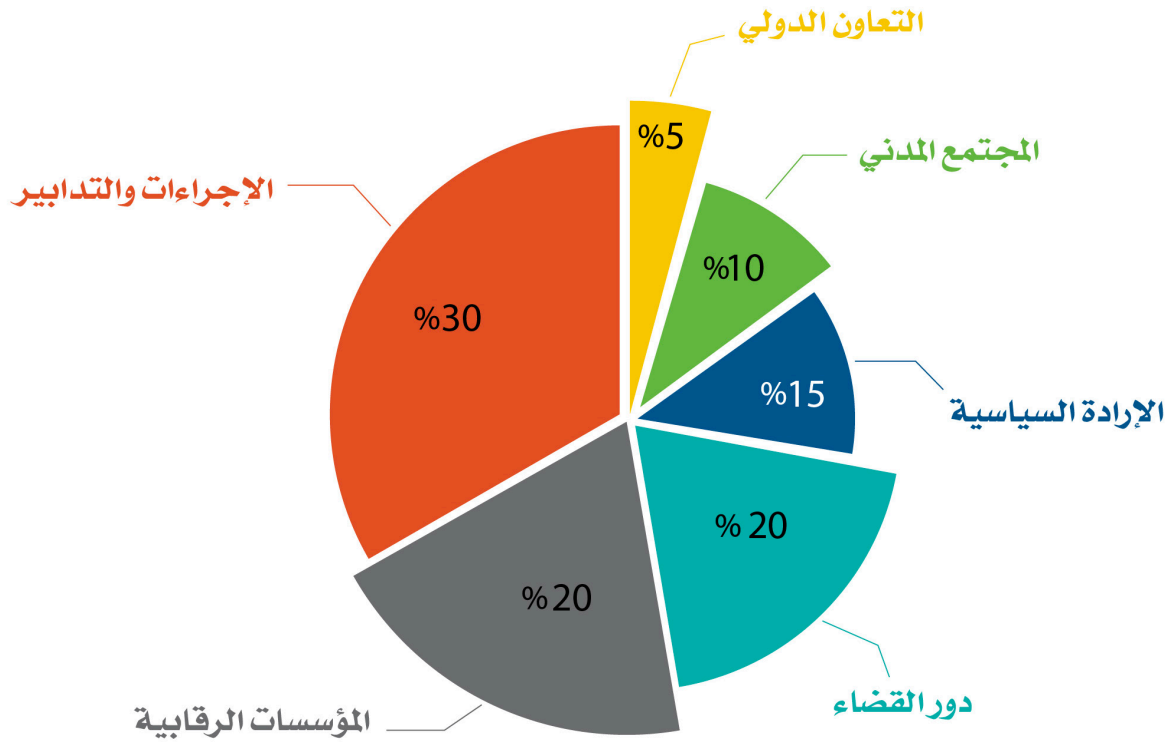
يقسّم التصنيف الثاني للمقياس إلى ستة محاور: الإدارة السياسية والإجراءات والتدابير والمؤسسات الرقابية والمجتمع المدني والقضاء والتعاون الدولي. وكما يظهر الجدول رقم (2) فقد بلغ عدد مؤشّرات الإرادة السياسية 4 مؤشّرات، والإجراءات والتدابير 34 مؤشّرا، والمؤسسات الرقابية 9 مؤشّرات، والمجتمع المدني 17 مؤشّرا، والقضاء 4 مؤشّرات، والتعاون الدولي 4 مؤشّرات.

جدول رقم (2): التصنيف الثاني للمقياس حسب محاور نظام النزاهة

##	محاور نظام النزاهة	عدد المؤشرات	معدل وزن كل مؤشر
1	الإرادة السياسية	4	0.0380
2	الإجراءات والتدابير	34	0.0088
3	المؤسسات الرقابية	9	0.0222
4	المجتمع المدني	17	0.0059
5	دور القضاء	4	0.05
6	التعاون الدولي	4	0.0125

يظهر الشكل رقم (2) أنّ ثلث وزن المقياس مأخوذ من مؤشرات وجود تدابير وقائية 30% فيما تليها مؤشرات كل من المؤسسات الرقابية والقضاء 20% ومن ثم مؤشرات الإرادة السياسية 15% ومؤشرات المجتمع المدني 10% وأخيراً مؤشرات التعاون الدولي 5%

شكل رقم (2): توزيع أوزان المقياس حسب محاور نظام النزاهة



جرى في القراءة الرابعة إجراء تعديل على عدد من المؤشرات المستخدمة في القراءات الثلاث الأولى للمقياس؛ بحيث ألغيت أربعة مؤشرات فيما أضيفت خمسة مؤشرات جديدة. وقد جرى تعديل طبيعة المعلومات لأربعة مؤشرات، وتم تعديل طريقة احتساب عدد من المؤشرات. وقد جرى إعادة توزيع المؤشرات ضمن القيمة النسبية لمحاور نظام النزاهة الستة.

تم في القراءة الثامنة إجراء تعديل على طريقة احتساب مؤشر واحد وهو المؤشر المتعلق باعتقاد المواطنين بالقدرة على إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد، بحيث أصبحت تحسب كما يلي: (نسبة الذين يقولون إنهم يعتقدون أنّ المواطنين يقومون بالإبلاغ عن جرائم الفساد X 1000). كما جرى تغيير طبيعة المعلومات التي يعتمد عليها المؤشر المتعلق باستجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته (توصياته) حيث تم الاعتماد على الاستجابة في هذه القراءة للتوصيات بدلاً من الردود على تقارير الديوان بسبب عدم توفر هذه المعلومات.

كما جرى إعادة احتساب علامات المؤشر رقم 37 المتعلق باعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية للسنوات الأربع الماضية بعد حصر عدد المؤسسات العامة كافة، حيث كان المؤشر يعتمد في السنوات الماضية على قرار مجلس الوزراء الحكومي في العام 2008 المتعلق بالمؤسسات العامة ومراكز في قانون الموازنة العامة. وكذلك الأمر فقد جرى إعادة احتساب علامات المؤشر رقم 4 والمتعلق بالاعتقاد بإبلاغ المواطنين عن جرائم الفساد بسبب تغيير طريقة الاحتساب المذكورة أعلاه.

## تصنيف المؤشرات

تشير مراجعة علامات المؤشرات إلى وقوعها بين (0) إلى (1000) ما يعني أنّ عملية اختيار هذه المؤشرات قد نجحت في إدخال أصناف ونوعيات واسعة الاختلاف ما يسمح في قياس الجوانب المختلفة لنظام النزاهة الفلسطيني. وبناءً على مراجعة تلك الاختلافات والمدى الذي وصلته، قمنا بتصنيف العلامات من حيث قدرتها على إعطاء صورة مفيدة عن مدى مساهمة المؤشر في نظام النزاهة الفلسطيني، وأدت هذه المراجعة إلى تبني التصنيف الوارد في جدول رقم (3) أدناه.

جدول رقم (3): تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في مقياس نظام النزاهة الفلسطيني

التصنيف	الدرجة الأعلى	الدرجة الأقل
متقدم جداً	1000	801
متقدم	800	651
متوسط	650	501
منخفض	500	351
منخفض جداً	350	201
حرج	200	00

## قراءة المقياس

ينطلق المقياس من وضع تقدير كمي لفعالية نظام النزاهة في فلسطين للفترة التي يتعلق بها التقرير الدوري، ويمكن قراءة هذا التقدير الكمي على ثلاثة مستويات:

**المستوى الأول:** ويتمثل في قراءة التعبير الرقمي النهائي (الإجمالي)، وهي قراءة تمكّن من الاطلاع العام والمجرد على فعالية نظام النزاهة.

**المستوى الثاني:** ويتمثل في قراءة التعبير الرقمي حسب التصنيفات المختلفة، ومن الممكن على هذا المستوى الاطلاع على نحو أكثر تفصيلاً على وضع فعالية نظام النزاهة في فترة التقرير، واكتشاف القطاعات ومحاور نظام النزاهة التي شهدت تقدماً أو تراجعاً.

**المستوى الثالث:** ويتمثل في قراءة المؤشرات، ومن الممكن هنا مراقبة 72 حالة يتم قياسها وصولاً إلى المقياس.

# النتائج الرئيسية لسنة 2020

## (1) الملامح الرئيسية لمقياس نظام النزاهة الوطني في القراءة التاسعة (2020)

بالتأثير سلباً خلال العام 2020.

وكان من أبرز المؤثرات السلبية على نظام النزاهة الوطني في هذه الفترة:

- استمرار الانقسام المؤسسي للسلطة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة ما أدى إلى استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي ووقف العمل بأدوات الرقابة البرلمانية، وتراجع دور المواطن في اختيار ممثليه ودوره في مساءلة الممثلين المنتخبين بسبب عدم إجراء الانتخابات العامة في موعدها.
- أظهرت نتائج الفحص استمرار اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي وأجهزة السلطة الفلسطينية الأخرى.
- استمرار اعتقاد المواطنين بعدم القدرة على إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات الاشتباه بالفساد.
- عدم القيام بالاستجابة لمتطلبات ملاءمة التشريعات الفلسطينية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- عدم اعتماد إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي بعد مغادرتهم القطاع العام.
- ضعف ثقة المواطنين بفاعلية وسائل الإعلام في كشف الفساد، وازدياد الرقابة الذاتية في الإعلام الفلسطيني، وعودة الرقابة على وسائل الإعلام من خلال حجب مواقع إخبارية إلكترونية لأسباب سياسية، ووجود قيود حكومية على نشر قضايا فساد ما أضعف من دور الإعلام في مكافحة الفساد.
- استمرار حجب المعلومات العامة ومنع الوصول إليها بيسر وسهولة أو التعاون للحصول عليها.
- عدم تقديم إقرارات الذمة المالية دورياً لأصحاب المناصب السياسية والقضائية، وعدم فحص هذه الإقرارات.
- استمرار حالة ضعف الشفافية في التعيينات والترقيات للفتات العليا والخاصة في القطاع العام.
- استمرار ضعف أدوات المساءلة للمؤسسات الحكومية غير الوزارية، الأمر الذي حال دون فرصة المساءلة الشعبية العامة للمسؤولين.
- عدم إصدار قوانين تتيح المنافسة ومنع الاحتكار وتحدد قواعد منح الامتياز.

فيما كانت أبرز المؤثرات الإيجابية على نظام النزاهة الوطني ما يلي:

- النص على منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية.
- اعتماد مزيد للنظام المالي والإداري الخاصين لبعض المؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية.
- التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد.
- توفير الضمانات والحماية للمبلغين عن الفساد.

1. طبيعة المؤشرات التي حصلت على تصنيف «حرج»: حصل عشرون مؤشراً 28% في القراءة الحالية على علامات تضعها في تصنيف حرج (0-200) من أصل 72 مؤشراً، منها ثلاثة عشر مؤشراً حصلت على علامة صفر وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر، وتعلقت هذه المؤشرات بأمر رئيسية وهي:

5 يغطي الإطار الجغرافي للمعلومات التي تم جمعها لغايات هذا التقرير مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ولا تشمل مؤسسات السلطة في قطاع غزة.

- الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية.
- وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا).
- وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء والنواب وكبار موظفي الدولة في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام.
- ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص.
- التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية.
- وجود قانون خاص بالامتياز ومنع الاحتكار.
- تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كافٍ من بداية السنة المالية.
- الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة.
- مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة.
- قطاع الأمن خاضع لمساءلة المجلس التشريعي.
- فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية.
- جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بقضايا فساد.
- تقديم ومتابعة طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني.
- اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف.
- اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.
- الملاءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة.
- تمكُّن المواطنين من الوصول إلى معلومات السجلات العامة.
- اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي.
- اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية.
- المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها.

2. طبيعة المؤشرات التي حازت على تصنيف «منخفض جداً» (201 - 350): حصلت ستة مؤشرات 8% على علامات متدنية جداً تتعلق بالموضوعات التالية:

- لا يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية.
- الاعتقاد بالقدرة على إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد.
- الدعاوى المرفوعة ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد.
- اعتقاد الناس بأن المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد.
- تشريع حق المواطنين في الوصول إلى معلومات السجلات العامة.
- دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغري المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهائها.

3. طبيعة المؤشرات التي حصلت على علامات تضعها في تصنيف «منخفض» (251-500): حصلت ثمانية مؤشرات (11% من مجموع المؤشرات) على علامات متدنية، تعلق هذه المؤشرات بالموضوعات التالية:

- عدد القضايا التي تمت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة.
- اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناءً على تجربة خاصة).
- الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية.
- التزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية.
- وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد.
- وجود هيئة مكافحة الفساد.
- تتم جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية.
- وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص.

4. طبيعة المؤشرات التي حصلت على تصنيف «متوسط» (501-650): حصلت خمسة مؤشرات (7% من مجموع المؤشرات) على علامة متوسطة، وتعلقت هذه المؤشرات بالموضوعات التالية:

- تسهيل وصول المؤسسات الأهلية العاملة في مجال مكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية.
- وجود مدونة سلوك لدى المسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرة ومعتمدة.
- وجود الإجراءات التي تضبط عرض الهدايا والضيافة على الموظفين العموميين.
- تطبيق مدونة حوكمة الشركات في فلسطين.
- وجود هيئة التفتيش القضائي.

5. طبيعة المؤشرات التي حصلت على تصنيف «متقدم»: حصلت ثمانية مؤشرات (11%) من مجموع المؤشرات الاثني والسبعين على علامات ما بين (651-800) تعلقت بالموضوعات التالية:

- قضاء مستقل وفعال.
- تضمين التقارير السنوية للشركات لمكافحة الفساد ونفقات أعضاء مجلس الإدارة.
- لا يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة، ووجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد.
- استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته.
- وجود منظمات محلية ودولية لمكافحة الفساد.
- كل أشكال الفساد جريمة يعاقب عليها القانون.
- تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي.
- وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح.

6. طبيعة المؤشرات التي حصلت على تصنيف «متقدم جداً»: حصل خمسة وعشرون مؤشراً (35%) على علامات ما بين (801-1000)، وتتعلق هذه المؤشرات بالموضوعات التالية:

- إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية.
- فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.
- تقديم المؤسسات الدولية تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية.

- مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً.
- النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- المسؤولون العامون مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية.
- وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الأدعاء المضاد.
- يتم طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات.
- يتمكن المواطنون من الاطلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة.
- الشركات المدانة في انتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تُمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية. (تشريعات)
- الشركات المدانة في انتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تُمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية. (ممارسات)
- وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد.
- وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد.
- توجد آليات واضحة لتعويض المتضررين من الفساد.
- وجود حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد.
- رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق.
- تتم الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتم حلها في الأجل القانونية المخصصة لذلك.
- وجود لجنة محايدة مستقلة للإشراف على الانتخابات العامة.
- وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة.
- قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل.
- إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها.
- الإعلام حرّ ومحمي.
- لا توجد قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد.
- الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة.
- التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد.

## (2) النتائج التفصيلية حسب المؤشرات

تشير النتائج التفصيلية للمؤشرات الاثني والسبعين في المقياس إلى تفاوت كبير في العلامات التي حصلت عليها كل المؤشرات. ففي حين حصل اثنان وعشرون مؤشراً على علامة (1000) وهي أعلى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر، فإن ثلاثة عشر مؤشراً حصل على علامة صفر وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها المؤشر. كما أن 21 مؤشراً من المؤشرات الاثني والسبعين حازت على علامة ضمن تصنيفات (حرج أو منخفض جداً أو منخفض أي أقل من 500 علامة).

يحتوي الجدول التالي على قائمة بمؤشرات المقياس، وتصنيفاتها، والعلامات التي حصلت عليها، ووزنها في المقياس، ويمكن الحصول على كافة التفاصيل المتعلقة بعلامة كل مؤشر ومصدر العلامة بالرجوع للملحق رقم (2) في هذا التقرير.

جدول رقم (4): مؤشرات المقياس وتصنيفاتها ووزنها والعلامات التي حصلت عليها في القراءة التاسعة

العلامة الموزونة	العلامة	وزن المؤشر	محاور نظام النزاهة	القطاع	المؤشرات الخاصة	رقم المؤشر
18.75	500	0.0375	إرادة سياسية	ممارسات	وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد .	1
18.75	500	0.0375	إرادة سياسية	تشريع	وجود هيئة مكافحة الفساد .	2
37.50	1000	0.0375	إرادة سياسية	ممارسات	مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً .	3
10.50	280	0.0375	إرادة سياسية	ممارسات	الاعتقاد بالقدرة على إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد .	4
3.95	1000	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية .	5
7.50	500	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	تتم جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية .	6
0.00	0	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية .	7
0.00	0	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا) .	8
2.37	600	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	وجود مدونة سلوك لدى المسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرة ومعتمدة .	9
3.06	775	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح .	10
0.00	0	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام .	11
0.00	0	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص .	12
2.37	600	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	وجود الإجراءات التي تضبط عرض الهدايا والضيافة على الموظفين العموميين .	13
3.95	1000	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	أعضاء المجلس التشريعي والوزراء وكبار الموظفين بما فيهم المسؤولون عن الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفو الضرائب وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولو الهيئات المحلية مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية .	14
7.40	493	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	التزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية .	15
0.00	0	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية .	16
1.22	310	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغري المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهائها، والزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية .	17

العلامة الموزونة	العلامة	وزن المؤشر	محاور نظام النزاهة	القطاع	المؤشرات الخاصة	رقم المؤشر
1.19	300	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	تشريع حق المواطنين في الوصول إلى معلومات السجلات العامة "وتشمل البيانات الإدارية والمالية والفنية للمؤسسات العامة والخاصة" بما لا يتجاوز سرية البيانات الفردية والمحافظة على الخصوصية التجارية والأمن والنظام العام.	18
1.50	100	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة.	19
13.88	925	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.	20
3.95	1000	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الأذى المضاد.	21
4.26	284	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	الدعوى المرفوعة ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد.	22
3.95	1000	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	يتم طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات.	23
15.00	1000	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	يتمكن المواطنون من الاطلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة.	24
3.95	1000	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية.	25
15.00	1000	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية.	26
1.07	71	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.	27
5.40	360	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناء على تجربة خاصة).	28
2.96	750	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	كل أشكال الفساد جريمة يعاقب عليها القانون.	29
3.95	1000	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد.	30
3.95	1000	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد.	31
3.95	1000	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	يوجد آليات واضحة لتعويض المتضررين من الفساد.	32
3.95	1000	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	وجود حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد.	33
15.00	1000	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق.	34
0.00	0	0.00395	إجراءات وتدابير	تشريع	وجود قانون خاص بالامتياز ومنع الاحتكار.	35
7.50	500	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص.	36

العلامة الموزونة	العلامة	وزن المؤشر	محاور نظام النزاهة	القطاع	المؤشرات الخاصة	رقم المؤشر
2.82	188	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية.	37
15.00	1000	0.015	إجراءات وتدابير	ممارسات	تتم الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتم حلها في الأجل القانونية المخصصة لذلك.	38
37.50	750	0.05	مؤسسات رقابية فاعلة	تشريع	تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي.	39
0.00	0	0.01875	مؤسسات رقابية فاعلة	ممارسات	تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كافٍ من بداية السنة المالية.	40
0.00	0	0.01875	مؤسسات رقابية فاعلة	ممارسات	يتم الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة.	41
0.00	0	0.01875	مؤسسات رقابية فاعلة	ممارسات	تتم مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة.	42
7.50	400	0.01875	مؤسسات رقابية فاعلة	ممارسات	الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية.	43
0.00	0	0.01875	مؤسسات رقابية فاعلة	ممارسات	الأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة.	44
12.60	672	0.01875	مؤسسات رقابية فاعلة	ممارسات	استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته.	45
0.43	23	0.01875	مؤسسات رقابية فاعلة	ممارسات	اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف.	46
3.53	188	0.01875	مؤسسات رقابية فاعلة	ممارسات	المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها.	47
31.15	623	0.05	دور القضاء المستقل	ممارسات	وجود هيئة التفتيش القضائي.	48
33.10	662	0.05	دور القضاء	ممارسات	قضاء مستقل وفاعل.	49
17.75	355	0.05	دور القضاء	ممارسات	عدد القضايا التي تمت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة.	50
7.20	144	0.05	دور القضاء	ممارسات	اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي.	51
8.30	1000	0.0083	المجتمع المدني	تشريع	توجد لجنة محايدة مستقلة للإشراف على الانتخابات العامة.	52
8.30	1000	0.0083	المجتمع المدني	تشريع	وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة.	53
0.00	0	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية.	54
3.75	700	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	وجود المنظمات المحلية والدولية لمكافحة الفساد.	55
5.36	1000	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل.	56
5.19	969	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	المنظمات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها.	57
5.36	1000	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها.	58
3.12	583	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	تقوم الحكومة بتسهيل وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة.	59

العلامة الموزونة	العلامة	وزن المؤشر	محاور نظام النزاهة	القطاع	المؤشرات الخاصة	رقم المؤشر
8.30	1000	0.0083	المجتمع المدني	تشريع	الإعلام حرّ ومحمي.	60
1.15	215	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	لا يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية.	61
3.59	669	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	لا يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة. وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد.	62
5.36	1000	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	لا توجد قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد.	63
1.58	295	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	اعتقاد الناس بأن المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد.	64
3.28	612	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	تطبيق مدونة حوكمة الشركات في فلسطين.	65
4.66	870	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية.	66
3.57	666	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	تضمين التقارير السنوية للشركات لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة.	67
5.36	1000	0.00536	المجتمع المدني	ممارسات	الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة.	68
12.50	1000	0.0125	التعاون الدولي	ممارسات	التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد.	69
0.91	73	0.0125	التعاون الدولي	ممارسات	الملاءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة.	70
0.00	0	0.0125	التعاون الدولي	ممارسات	جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين ومتهمين بقضايا فساد.	71
0.00	0	0.0125	التعاون الدولي	ممارسات	طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني.	72
486		1.000			العلامة	

يقسم التقرير المقياس إلى تصنيفين: حسب قطاعي التشريعات والممارسات، وحسب محاور نظام النزاهة.

نتائج التصنيف الأول (قطاعي التشريعات والممارسات):

تظهر النتائج حسب التصنيف الأول، أي حسب قطاعي التشريعات والممارسات، حصول قطاع التشريعات على نتيجة متوسطة (693) قياساً بعلامة قطاع الممارسات (438). يظهر الجدول رقم (4) عدد وأرقام المؤشرات التي تدخل في كل قطاع ووزنها النسبي في المقياس ومتوسط علامتها.

جدول (5) متوسط علامات المقياس حسب تصنيف قطاعي التشريعات والممارسات

الرقم	القطاعات	عدد المؤشرات	أرقام المؤشرات	الوزن النسبي للقطاع	متوسط علامة كل قطاع بعد الوزن
1	مؤشرات التشريعات	24	2، 5، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 17، 18، 21، 23، 25، 29، 30، 31، 32، 33، 35، 39، 52، 53، 60.	%18.75	693
2	مؤشرات الممارسات	48	1، 3، 4، 6، 7، 15، 16، 19، 20، 22، 24، 26، 27، 28، 34، 36، 37، 38، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72.	%81.25	438

يظهر الشكل رقم (3) أن معدّل العلامات الدالّة على التشريعات يفوق المعدّل العام للمقياس بحوالي 207 نقطة، فيما يهبط معدّل الممارسات عن المعدّل العام للمقياس. لكن تبقى علامة قطاع التشريع متوسطة بسبب غياب بعض التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد (مثل وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام، وضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص، ودورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغري المناصب والوظائف العامة وعند استلامها وانتهائها، وتشريع حق المواطنين في الوصول إلى معلومات السجلات العامة، ووجود قانون خاص بالامتياز ومنع الاحتكار، ووجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا).

شكل رقم (3) متوسط علامات قطاعي التشريعات والممارسات مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس



يظهر معدّل علامات قطاع الممارسات أنّها منخفضة عن المعدل العام للمقياس بمقدار 48 نقطة. كما أنّ انخفاض معدّل علامات المؤشّرات الدالّة على الممارسات تؤثر بشكل سلبي على العلامة الكلية للمقياس، حيث إنّ وزن مؤشّرات قطاع الممارسات يشكّل أكثر من 80% من وزن المقياس.

### نتائج التصنيف الثاني (معايير نظام النزاهة):

تظهر النتائج حسب التصنيف الثاني للمؤشّرات، أي حسب محاور نظام النزاهة، أنّ معدل علامات كلّ من الإرادة السياسية والإجراءات والتدابير والمجتمع المدني، تفوق المعدل العام للمقياس. بينما تنخفض عنه كل من دور القضاء 40 نقطة، المؤسسات الرقابية بحوالي 178 نقطة، فيما يزيد الفرق مع التعاون الدولي إلى 218 نقطة. يظهر الجدول رقم (6) عدد وأرقام المؤشّرات التي تدخل في كلّ مجال.

جدول (6) متوسط علامات المقياس حسب تصنيف محاور نظام النزاهة

الرقم	محاور نظام النزاهة	عدد المؤشّرات	أرقام المؤشّرات	الوزن النسبي لكل مجال	متوسط علامة كل مجال
1	إرادة سياسية	4	4-1	15%	570
2	إجراءات وتدابير	34	38-5	30%	533
3	المؤسسات الرقابية	9	47-39	20%	308
4	دور القضاء	4	51-48	20%	446
5	المجتمع المدني	17	68-52	10%	762
6	التعاون الدولي	4	72-69	5%	268
7	إجمالي المجموع	72		100%	486

يظهر الشكل رقم (4) أنّ ترتيب محاور نظام النزاهة الوطني حسب العلامات التي حازت عليها في القراءة التاسعة كان كما يلي: المجتمع المدني (762)، الإرادة السياسية (570)، الإجراءات والتدابير (533)، دور القضاء (446)، المؤسسات الرقابية (308)، التعاون الدولي (268).

شكل رقم (4) متوسط علامات محاور نظام النزاهة مقارنة بالعلامة الكلية للمقياس



يعود انخفاض علامة التعاون الدولي إلى حصول مؤشرين من أصل 4 مؤشرات على علامة صفر وهما جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بقضايا فساد، وطلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني.

كما يرجع انخفاض علامة المؤسسات الرقابية إلى حصول 5 مؤشرات على علامات متدنية دون 100 نقطة وهي: أربعة مؤشرات جميعها حصل على علامة صفر نظراً لحل المجلس التشريعي، وهي تتعلق بتقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كاف من بداية السنة المالية، والحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة، ومساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة، والأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة، إضافة إلى المؤشر الخاص باعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف الذي حصل على 23 علامة.

أما بالنسبة لدور القضاء فحصل مؤشران من أصل 4 مؤشرات على علامات دون 500 نقطة وهما مؤشر نسبة القضايا التي تمت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة (355 نقطة). إضافة إلى المؤشر الخاص باعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي الذي حصل على 144 نقطة.

وبالنسبة للإجراءات والتدابير فقد حصلت 6 مؤشرات على علامة صفر وهي الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية، ووجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا)، ووجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام، وضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص، والتدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية، وغياب قانون خاص بالامتياز ومنع الاحتكار.

# نتائج القراءات التسع لمقياس النزاهة الوطني الفلسطيني

يعرض هذا الفصل نتائج القراءات التسع لمقياس نظام النزاهة بهدف المقارنة بين نتائج المقياس على المستويات الثلاثة لقراءة المقياس، بحيث يقارن بين النتائج الكلية ويعرض نتائج المقارنة للمؤشرات المنفردة، ومن ثم يستعرض نتائج التصنيفات للمقياس المختلفة.

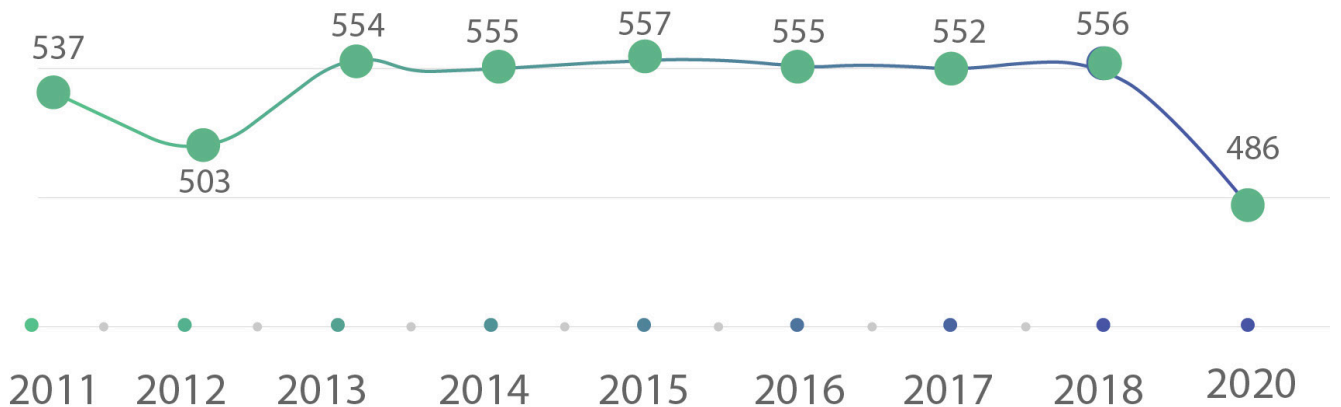
## 1. العلامات الكلية للمقياس في القراءات التسع الأخيرة ما زالت تراوح مكانها

انخفضت العلامة الكلية في القراءة التاسعة عن القراءة الثامنة بمقدار 88 نقطة (468 في العام 2020 مقارنة بـ 556 في العام 2018). تظهر العلامات المسجلة في القراءة التاسعة انخفاضاً واضحاً عن العلامات التي حصل عليها في القراءات الثماني السابقة. وتشير العلامة التي حصل عليها المقياس في العام 2020 إلى حدوث تحولات دراماتيكية في نظام النزاهة الفلسطيني في السنتين الأخيرتين محل الدراسة. كما تشير العلامات التي حصل عليها المقياس في القراءات التسع إلى أن نظام النزاهة في فلسطين ما زال غير كاجح للفساد ويزداد سوءاً، وأن فاعليته باتت على المحك.

جدول رقم (7) علامات المقياس في القراءات التسع

العلامة من 1000	الفترة	القراءة
531	عام 2011	علامة المقياس في القراءة الأولى
503	عام 2012	علامة المقياس في القراءة الثانية
554	عام 2013	علامة المقياس في القراءة الثالثة
567	عام 2014	علامة المقياس في القراءة الرابعة
566	عام 2015	علامة المقياس في القراءة الخامسة
566	عام 2016	علامة المقياس في القراءة السادسة
563	عام 2017	علامة المقياس في القراءة السابعة
556	عام 2018	علامة المقياس في القراءة الثامنة
468	عام 2020	علامة المقياس في القراءة التاسعة

شكل رقم (5) مقارنة علامات المقياس في القراءات التسع



## الملاحظات على المؤشرات في القراءات التسع:

1. حافظ 25 مؤشراً (أي 35% من مجمل المؤشرات) على نفس العلامة التي حصلت عليها في القراءات التسع منها:

أ. سبعة مؤشرات حصلت على علامة «صفر» في القراءات التسع، وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر، وتتعلق ب:

1. وجود لجنة دائمة/مكتب لاستقبال الاعتراضات على القرارات في الوظيفة العمومية.
2. إجراءات تنظم عمل الوزراء والنواب وكبار موظفي الدولة في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام.
3. ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص.
4. التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية.
5. تعويض المتضررين من الفساد.
6. تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كافٍ من بداية السنة المالية.
7. مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة.

ب. ثلاثة عشر مؤشراً حصلت على علامة 1000، وهي أعلى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر، أغلبها يتعلق بالمؤشرات التي تعتمد على التشريعات وهي تتعلق:

1. النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.
2. المسؤولون العامون مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية.
3. طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات.
4. يتمكن المواطنون من الاطلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة.
5. منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية.
6. وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد.
7. وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد.
8. وجود حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد.
9. رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق.
10. وجود لجنة محايدة مستقلة للإشراف على الانتخابات العامة.
11. وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة.
12. إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها.
13. الإعلام حرّ ومحمي.

ج. حافظت خمسة مؤشرات على نفس العلامة في القراءات التسع بدرجات مختلفة:

1. حافظ المؤشر الخاص بتشريع حق المواطنين في الوصول إلى معلومات السجلات العامة على علامة 300.
2. وحافظ مؤشر دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغري المناصب والوظائف العامة على علامة 310.

3. واحتفظ المؤشر الخاص بوجود هيئة مكافحة الفساد على علامة 500.
4. وحافظ المؤشران المتعلقان بخضوع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي، وجميع أشكال الفساد جريمة يعاقب عليها القانون على علامة 750.
2. حافظ مؤشراً واحداً على نفس العلامة التي حصل عليها في القراءات الثماني الأخيرة، وهو المؤشر الخاص بوجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد على علامة 500.
3. استمر مؤشراً بالحفاظ على نفس العلامة التي حصل عليها في القراءات السبع الأخيرة، وهما:
  1. مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً على علامة 1000.
  2. قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل على علامة 1000.
4. حافظت ثمانية مؤشرات على نفس العلامة التي حصلت عليها في القراءات الست الأخيرة، وهي كما يلي:
  - أ. حافظ مؤشراً على علامة 1000 وهي: لا توجد قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد، والتوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد.
  - ب. المؤشر المتعلق بوجود مدونة سلوك لدى المسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقررة ومعتمدة على علامة 600.
  - ج. والمؤشران الخاصان بإشراف جهة مركزية على جميع التعيينات في الوظيفة العامة، ووجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص على علامة 500.
  - د. وحافظت ثلاثة مؤشرات على علامة صفر (وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشر) هي: الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية، ووجود قانون خاص بالامتياز ومنع الاحتكار، وفعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية.
5. حافظ المؤشر المتعلق بالرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية على نفس العلامة (400) في القراءات الخمس الأخيرة.
6. حافظ مؤشراً واحداً على نفس العلامة في القراءات الأربع الأخيرة هو النص على منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات (1000).
7. حافظ واحد وأربعون مؤشراً (أي 57%) في القراءتين الأخيرتين على نفس العلامة هي:
  - أ. تسعة عشر مؤشراً حافظ على علامة 1000:
    1. مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً.
    2. النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.
    3. المسؤولون العامون مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية.
    4. يتم طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات.
    5. يتمكن المواطنون من الاطلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة.
    6. النص على منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية. (تشريعات)
    7. الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية. (ممارسات)

8. وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد .
9. وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد .
10. رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق .
11. وجود حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد .
12. تتم الانتخابات في الهيئات المحلية في الأجل القانونية المخصصة لذلك .
13. وجود لجنة محايدة مستقلة للإشراف على الانتخابات العامة .
14. وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة .
15. قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل .
16. إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها .
17. الإعلام حرّ ومحمي .
18. لا توجد قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد .
19. التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد .

ب. أحد عشر مؤشراً حافظ على علامة صفر:

1. الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية .
2. عدم وجود لجنة دائمة/مكتب لاستقبال الاعتراضات على القرارات في الوظيفة العمومية .
3. وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء والنواب وكبار موظفي الدولة في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام .
4. ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص .
5. التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة .
6. وجود قانون خاص بالامتياز ومنع الاحتكار .
7. تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كافٍ من بداية السنة المالية .
8. يتم الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة .
9. مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة .
10. فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية .
11. طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني .

ب. أحد عشر مؤشراً حافظ على علامات مختلفة:

1. تشريع حق المواطنين بالوصول إلى معلومات السجلات العامة على علامة 300 .
2. دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغري المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهائها، إلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية على علامة 310 .
3. الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية على علامة 400 .
4. تتم جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية على علامة 500 .

5. وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص على علامة 500.
6. وجود هيئة مكافحة الفساد على علامة 500.
7. وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد على علامة 500.
8. وجود مدونة سلوك لدى المسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقررة ومعتمدة على علامة 600.
9. تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي على علامة 750.
10. كل أشكال الفساد جريمة يعاقب عليها القانون على علامة 750.
11. وجود منظمات لمكافحة الفساد المحلية والدولية على علامة 700.

8. ارتفعت علامات أربعة عشر مؤشراً في القراءة التاسعة مقارنة بالقراءة الثامنة بدرجات مختلفة، وهذه المؤشرات هي:

1. وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح.
2. وجود إجراءات تضبط عرض الهدايا والضيافة المعروضة على الموظفين العموميين.
3. يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة.
4. وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الأذى المضاد.
5. الدعاوى المرفوعة ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد.
6. اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناءً على تجربة خاصة).
7. توجد آليات واضحة لتعويض المتضررين من الفساد.
8. استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته.
9. اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي.
10. تقوم الحكومة بتسهيل وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة.
11. لا يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة، وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد.
12. تطبيق مدونة حوكمة الشركات في فلسطين.
13. تضمين التقارير السنوية للشركات لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة.
14. الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وشبكات الهواتف النقالة.

9. وانخفضت علامات سبعة عشر مؤشراً في القراءة التاسعة مقارنة بالقراءة الثامنة بدرجات مختلفة، وهذه المؤشرات هي:

1. اعتقاد المواطنين بالقدرة على إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات الاشتباه بالفساد.
2. التزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية.
3. فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.
4. اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

5. وجود نظام مالي وإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية معتمد وفق الأصول.
6. الأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة.
7. اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف.
8. المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها.
9. وجود هيئة التفتيش القضائي.
10. وجود قضاء مستقل وفعال.
11. نسبة القضايا التي تمت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة.
12. المنظمات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها.
13. لا يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية.
14. اعتقاد الناس بأن المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد.
15. إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية.
16. الملائمة مع اتفاقية الأمم المتحدة.
17. جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بقضايا فساد.

جدول رقم (8) علامات المؤشرات في القراءات التسع

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القراءة الأولى 2011	القراءة الثانية 2012	القراءة الثالثة 2013	القراءة الرابعة 2014	القراءة الخامسة 2015	القراءة السادسة 2016	القراءة السابعة 2017	القراءة الثامنة 2018	القراءة التاسعة 2020
1	وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد.	0	500	500	500	500	500	500	500	500
2	وجود هيئة مكافحة الفساد.	500	500	500	500	500	500	500	500	500
3	مؤسسية مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً.	850	850	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
4	الاعتقاد بالقدرة على إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد.	0	0	0	0	0	0	0	325	280
5	النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
6	تتم جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية.	1000	945	1000	500	500	500	500	500	500
7	الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية.	1000	1000	500	0	0	0	0	0	0
8	وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا).	0	0	0	0	0	0	0	0	0
9	وجود مدونة سلوك لدى المسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مفرّة ومعتمدة.	450	450	550	600	600	600	600	600	600
10	وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح.	575	575	575	575	575	575	575	575	775
11	وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام.	0	0	0	0	0	0	0	0	0
12	ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص.	0	0	0	0	0	0	0	0	0
13	وجود الإجراءات التي تضبط عرض الهدايا والضيافة على الموظفين العموميين.	0	200	200	200	200	200	200	200	600
14	أعضاء المجلس التشريعي والوزراء وكبار الموظفين بما فيهم المسؤولون عن الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفو الضرائب وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولو الهيئات المحلية مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية.	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
15	التزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية.	514	994	1000	832	758	889	823	824	493
16	التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية	0	0	0	0	0	0	0	0	0

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القراءة الأولى 2011	القراءة الثانية 2012	القراءة الثالثة 2013	القراءة الرابعة 2014	القراءة الخامسة 2015	القراءة السادسة 2016	القراءة السابعة 2017	القراءة الثامنة 2018	القراءة التاسعة 2020
17	دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغري المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهائها، إلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية.	310	310	310	310	310	310	310	310	310
18	تشريع حق المواطنين في الوصول إلى معلومات السجلات العامة "وتشمل البيانات الإدارية والمالية والفنية للمؤسسات العامة والخاصة" بما لا يتجاوز سرية البيانات الفردية والمحافظة على الخصوصية التجارية والأمن والنظام العام.	300	300	300	300	300	300	300	300	300
19	يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة.	480	320	320	276	120	220	150	70	100
20	فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.	476	590	305	766	710	913	907	941	925
21	وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الأذى المضاد.	500	500	500	500	500	500	500	500	1000
22	الدعوى المرفوعة ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد.	1000	200	0	440	488	512	315	204	284
23	يتم طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات.	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
24	يتمكن المواطنون من الاطلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة.	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
25	الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية.	250	250	250	250	250	1000	1000	1000	1000
26	منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية.	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
27	اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.	179	143	68	115	79	132	123	86	71
28	اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناء على تجربة خاصة).	206	0	0	320	320	220	320	250	360
29	كل أشكال الفساد جريمة يعاقب عليها القانون.	750	750	750	750	750	750	750	750	750
30	وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد.	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
31	وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد.	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
32	يوجد آليات واضحة لتعويض المتضررين من الفساد.	0	0	0	0	0	0	0	0	1000
33	وجود حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد.	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القراءة الأولى 2011	القراءة الثانية 2012	القراءة الثالثة 2013	القراءة الرابعة 2014	القراءة الخامسة 2015	القراءة السادسة 2016	القراءة السابعة 2017	القراءة الثامنة 2018	القراءة التاسعة 2020
34	رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق.	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
35	وجود قانون خاص بالامتياز ومنع الاحتكار.				0	0	0	0	0	0
36	وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص.				500	500	500	500	500	500
37	اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية.				5	208	207	245	241	188
38	تتم الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتم حلها في الأجال القانونية المخصصة لذلك.				1000	0	0	1000	1000	1000
39	تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي.				750	750	750	750	750	750
40	تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كاف من بداية السنة المالية.				0	0	0	0	0	0
41	يتم الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة.				1000	800	800	600	0	0
42	تتم مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة.				0	0	0	0	0	0
43	الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية.				400	400	0	400	400	400
44	الأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة.				400	600	800	600	600	0
45	استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته.				550	550	413	790	612	672
46	اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف.				30	30	63	290	263	23
47	المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها.				296	83	139	167	204	188
48	وجود هيئة التفتيش القضائي.				1000	1000	1000	939	986	623
49	قضاء مستقل وفاعل.				568	146	732	442	719	662
50	عدد القضايا التي تمت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة.				528	301	621	790	914	355
51	اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي.				290	175	180	185	124	144
52	توجد لجنة محايدة مستقلة للإشراف على الانتخابات العامة.				1000	1000	1000	1000	1000	1000
53	وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة.				1000	1000	1000	1000	1000	1000
54	فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية.				657	657	0	0	0	0

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القراءة الأولى 2011	القراءة الثانية 2012	القراءة الثالثة 2013	القراءة الرابعة 2014	القراءة الخامسة 2015	القراءة السادسة 2016	القراءة السابعة 2017	القراءة الثامنة 2018	القراءة التاسعة 2020
55	وجود المنظمات المحلية والدولية لمكافحة الفساد.	400	400	400	600	600	600	700	700	700
56	قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل.	1000	700	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
57	المنظمات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها.	300	800	900	900	900	950	950	970	969
58	إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها.	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
59	تقوم الحكومة بتسهيل وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة.	500	210	230	70	675	650	535	520	583
60	الإعلام حرّ ومحمي.	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
61	لا يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية.	300	285	300	135	290	170	108	285	215
62	لا يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة. وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد.	900	950	925	765	728	668	675	315	669
63	لا توجد قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد.	750	250	750	1000	1000	1000	1000	1000	1000
64	اعتقاد الناس بأن المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد.	430	350	440	456	380	333	400	383	295
65	تطبيق مدونة حوكمة الشركات في فلسطين.	416	416	416	490	490	490	480	480	612
66	إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية.	1000	970	970	1000	1000	1000	900	912	870
67	تضمن التقارير السنوية للشركات مكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة.	1000	990	1000	1000	1000	1000	688	625	666
68	الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة.	600	0	1000	1000	1000	1000	0	0	1000
69	التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد.	1000	1000	500	1000	1000	1000	1000	1000	1000
70	الملاءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة.	0	500	500	1000	1000	1000	0	500	73
71	جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بقضايا فساد.	0	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	0
72	طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذًا لأحكام القضاء الفلسطيني.	1000	500	500	1000	1000	1000	1000	0	0

يعرض هذا القسم مقارنة بين نتائج التصنيفات للقراءات التسع.

نتائج التصنيف الأول (قطاعي التشريعات والممارسات)

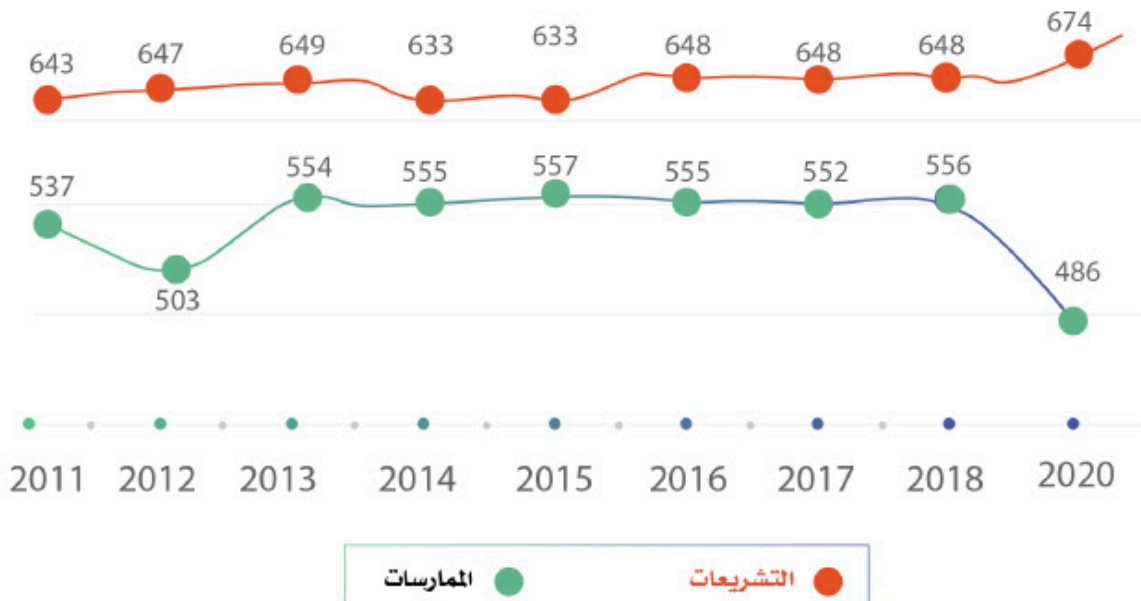
ينقسم هذا التصنيف إلى قطاعين: مؤشرات تعتمد على النصوص القانونية في التشريعات الفلسطينية، ومؤشرات دالة على الممارسات، ويبدو الفرق واضحاً ما بين علامات قطاع التشريعات وقطاع الممارسات، لكن التشريعات ما زالت منخفضة ما يدل على أن التشريعات الفلسطينية الخاصة بنظام النزاهة بحاجة لاستكمال لتحسين نظام النزاهة الوطني والحد من خطر الفساد. انخفضت علامات قطاع الممارسات عن حدود الـ 500 نقطة التي حافظت عليها في القراءات الثماني السابقة ما يدل على أن نظام النزاهة الوطني ما زال غير كايح للفساد.

جدول رقم (9) علامات قطاعي التشريعات والممارسات في القراءات التسع

القراءة	قطاع التشريعات	قطاع الممارسات
الأولى 2011	643	505
الثانية 2012	647	483
الثالثة 2013	649	532
الرابعة 2014	633	552
الخامسة 2015	633	551
السادسة 2016	648	547
السابعة 2017	648	544
الثامنة 2018	648	534
التاسعة 2020	693	438

ارتفعت علامات قطاع التشريعات في القراءة التاسعة بمقدار 45 درجة مقارنة بالعلامة التي حصل عليها في القراءات الثلاث الأخيرة (693 مقابل 648). ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع علامات المؤشرات الثلاثة التالية بشكل متفاوت هي: وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح، ووجود الإجراءات التي تضبط عرض الهدايا والضيافة المعروضة على الموظفين العموميين، ووجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الأذى المضاد.

شكل رقم (6) مقارنة علامات قطاعي التشريعات والممارسات في القراءات التسعة



في المقابل انخفضت علامات قطاع الممارسات بمقدار 96 درجة في القراءة التاسعة مقارنة بالعلامات التي حصل عليها في القراءة الثامنة. وكما يشير الشكل أعلاه، انخفضت علامة قطاع الممارسات في القراءات الخمس الأخيرة.

يعود انخفاض علامات قطاع الممارسات في القراءة التاسعة إلى تراجع علامات ستة عشر مؤشراً هي:

1. اعتقاد المواطنين بالقدرة على إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات الاشتباه بالفساد.
2. التزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية.
3. فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.
4. اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.
5. وجود نظام مالي وإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية معتمد وفق الأصول.
6. اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف.
7. المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها.
8. وجود هيئة التفتيش القضائي.
9. قضاء مستقل وفعال.
10. نسبة القضايا التي تمت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة.
11. المنظمات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها.
12. لا يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية.
13. اعتقاد الناس بأن المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد.
14. إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية.
15. الملاءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة.
16. جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بقضايا فساد.

#### نتائج التصنيف الثاني (محاوَر نظام النزاهة):

تظهر نتائج علامات التصنيف الثاني (محاوَر النزاهة) انخفاض علامات أربعة محاور من المحاور الستة لمقياس النزاهة الفلسطيني في القراءة التاسعة مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في القراءة السابقة؛ حيث انخفضت علامة محور التعاون الدولي بمقدار 357 درجة في القراءة التاسعة التي تغطي العام 2020، مقارنة بالعلامة التي حصل عليها في القراءة الثامنة التي تغطي العام 2018، وانخفضت علامات المقياس الفرعي لمحور المؤسسات الرقابية بمقدار 76 درجة. كما انخفضت علامات المقياس الفرعي لمحور دور القضاء بمقدار 240 درجة، فيما انخفضت علامات المقياس الفرعي لمحور الإرادة السياسية بمقدار إحدى عشرة درجة.

#### جدول رقم (10) علامات محاور نظام النزاهة في القراءات التسع

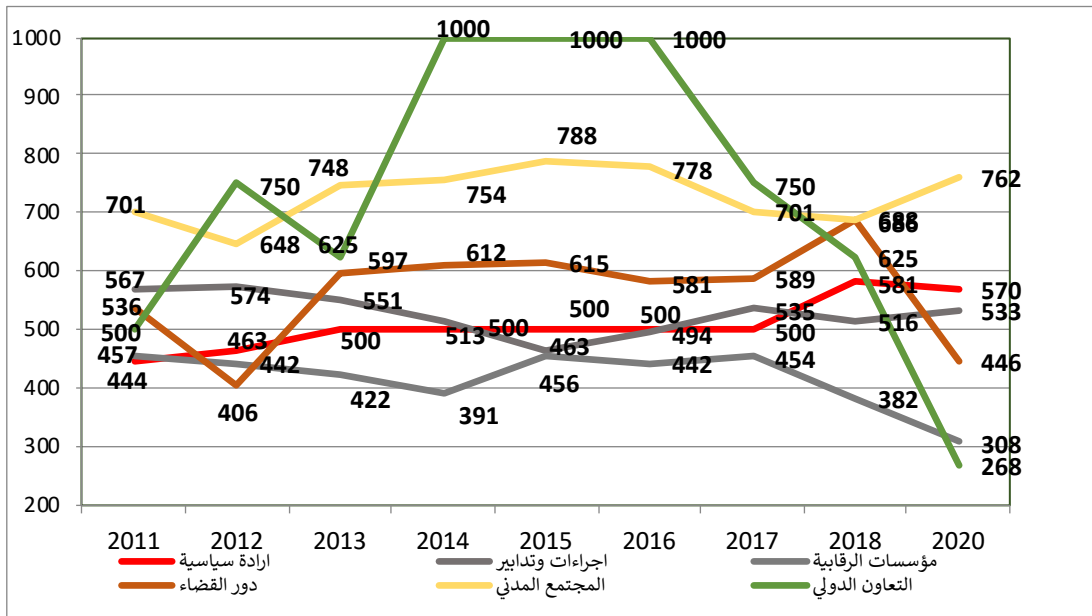
القراءة	إرادة سياسية	إجراءات وتدابير	المؤسسات الرقابية	دور القضاء	المجتمع المدني	التعاون الدولي
قراءة 2011	444	567	457	536	701	500
قراءة 2012	463	574	442	406	648	750
قراءة 2013	500	551	422	597	748	625
قراءة 2014	580	513	391	612	754	1000
قراءة 2015	570	459	456	615	788	1000
قراءة 2016	583	489	442	581	778	1000
قراءة 2017	590	529	454	589	701	750
قراءة 2018	581	516	382	686	688	625
قراءة 2020	570	533	308	446	762	268

وكما يشير الجدول أعلاه، ارتفعت علامات المقياس الفرعي لمحور التدابير والإجراءات بمقدار 13 درجة، ويعود هذا الارتفاع لارتفاع علامات المؤشرات المتعلقة بتمكين المواطنين من الوصول إلى معلومات السجلات العامة، والدعوى المرفوعة ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد، واعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناءً على تجربة خاصة). كذلك ارتفعت علامات المقياس الفرعي لمحور المجتمع المدني بمقدار 74 درجة، بفضل تحسّن علامات المؤشرات المتعلقة بتسهيل الحكومة وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة، وتلك المتعلقة بخضوع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة، ووجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد، وتضمين التقارير السنوية للشركات لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة.

جاء انخفاض علامة المقياس الفرعي لمحور دور القضاء (446 مقابل 686) بسبب انخفاض علامات المؤشرات المتعلقة بوجود هيئة التفتيش القضائي، وقضاء مستقل وفعال، ونسبة القضايا التي تمت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة، واعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي.

يظهر الشكل رقم (7) انخفاض علامة المقياس الفرعي لمحور المؤسسات الرقابية (308 مقابل 382) ويعود ذلك لانخفاض علامات المؤشرات الخاصة بخضوع الأجهزة الأمنية للمساءلة البرلمانية، واعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف، وقيام المؤسسات العامة غير الوزارية بتقديم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها.

شكل رقم (7) مقارنة علامات محاور نظام النزاهة في القراءات التسع



يوضح الشكل أعلاه انخفاض علامة المقياس الفرعي لمحور التعاون الدولي في القراءة الحالية بمقدار 357 درجة مقارنة بالقراءة السابقة؛ جاء هذا الانخفاض بسبب انخفاض علامة المؤشر المتعلق بالملاءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة، وجدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بقضايا فساد. فيما يعود انخفاض علامات المقياس الفرعي لمحور الإرادة السياسية في القراءة الحالية مقارنة بالقراءة السابقة (570 مقابل 581) لانخفاض علامة المؤشر الخاص باعتقاد المواطنين بالقدرة على إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد.

## 1. تصنيف الإرادة السياسية

ما زال الضعف يشوب الإرادة السياسية في حسم ومعالجة الأسباب التي تتيح الفرص للفساد في الإدارة العامة، فقد تم تسييس إدارة المؤسسات العامة وتعيين المسؤولين وفقاً لحسابات حزبية ضيقة. وفيما يتعلق بمكافحة الفساد فقد اعتبرت الحكومة ملفاً تديره هيئة مكافحة الفساد وليس باعتباره سياسة عامة مسؤولة عنها الحكومة وتشارك فيها جميع الأطراف المجتمعية الرسمية والأهلية والقطاع الخاص في إطار خطة عبر قطاعية تشاركية تفتح الطريق لاستعادة ثقة المواطنين بالحكومة وجهودها.

## رقم المؤشر: 1

اسم المؤشر: وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	0	500	500	500	500	500	500	500	500

- استمر هذا المؤشر في الحصول على 500 نقطة (أي نصف العلامة) للقراءة الثامنة على التوالي. فالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الصادرة عن هيئة مكافحة الفساد لم ترق إلى مستوى كونها خطة وطنية عبر قطاعية تتبناها الحكومة وتمثل هادياً لها في سياساتها وإجراءاتها المختلفة.

## رقم المؤشر: 2

اسم المؤشر: وجود هيئة مكافحة الفساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	500	500	500	500	500	500	500	500	500

- يوجد نص واضح في قانون هيئة مكافحة الفساد على استقلالية الهيئة والحصانة لأعمالها.
- تم حسم 500 نقطة لهذا المؤشر لعدم النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس الهيئة.

## رقم المؤشر: 3

اسم المؤشر: مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	850	850	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

- استقرت علامة هذا المؤشر في القراءات السبع الأخيرة بسبب التزام هيئة مكافحة الفساد بإعداد التقرير السنوي وتقديمه إلى الجهات المنصوص عليها في القانون، ونشره للجمهور (على موقع الهيئة).

## رقم المؤشر: 4

اسم المؤشر: الاعتقاد بالقدرة على إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة		0	0	320	280	330	360	325	280

- انخفضت علامة هذا المؤشر بمقدار 45 نقطة في القراءة التاسعة مقارنة بالقراءة الثامنة، وتساوت العلامة مع العلامات التي حصل عليها المؤشر في القراءة الخامسة.

تشير نتائج المقياس إلى عدم تجانس النتائج الخاصة بمجال الإجراءات والتدابير المطلوب اتخاذها من قبل السلطة ومؤسساتها، حيث حصل تحسُّنٌ في بعضها وتراجعٌ في أخرى بينما بقي البعض منها كما كان العام الماضي؛ الأمر الذي يعكس غياب سياسة عامة تشمل جميع المجالات لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، بل والاعتماد عوضاً عن ذلك على مبادرات أشخاص في السلطة دون الاعتماد على دراسات تقييم شاملة لنظام النزاهة يتم بموجبها تحديد الخطة التفصيلية لمعالجة شاملة ملزمة لجميع العاملين في المؤسسات العامة.

## رقم المؤشر: 5

اسم المؤشر: المصادقة على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية من قبل المجلس التشريعي

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

• يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة للنصّ على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.

## رقم المؤشر: 6

اسم المؤشر: تتم جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	1000	945	1000	500	500	500	500	500	500

• انخفضت علامة هذا المؤشر في القراءات الست الأخيرة بسبب تغيير في طريقة احتساب المؤشر، حيث تم إضافة قسم لإشراف ديوان الموظفين على الترقية والتعيين في الوظائف العليا.

• تم حسم 500 نقطة بسبب عدم إشراف ديوان الموظفين على الترقية والتعيين في الوظائف العليا.

## رقم المؤشر: 7

اسم المؤشر: الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	1000	1000	500	0	0	0	0	0	0

• حصل هذا المؤشر على علامة صفر (وهي أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر) بسبب عدم الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية التي تم التعيين فيها خلال العام 2020.

• يذكر أنّ هذا المؤشر قد تم تعديله في القراءة الرابعة.

## رقم المؤشر: 8

اسم المؤشر: وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا)

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0

- حافظ هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات التسع بسبب عدم وجود جهة رسمية محددة تناط بها الرقابة على نزاهة التعيينات في الفئات العليا، وكذلك عدم وجود جهة دائمة لاستقبال الاعتراضات على القرارات في الوظيفة العمومية.

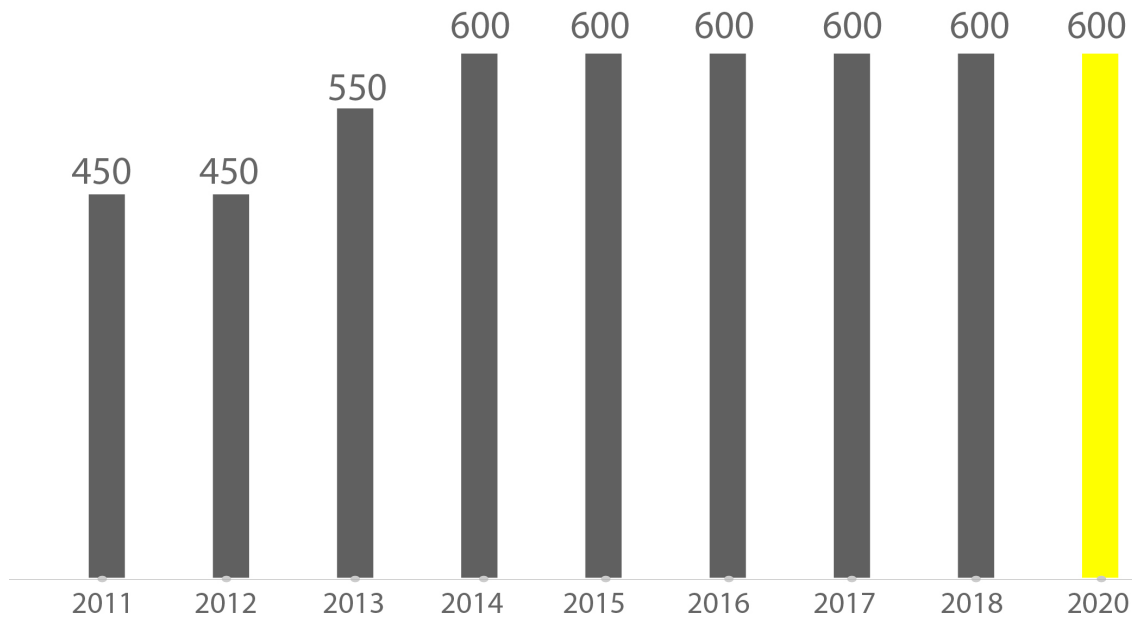
#### رقم المؤشر: 9

اسم المؤشر: وجود مدونة سلوك للمسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقررة ومعتمدة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	450	450	550	600	600	600	600	600	600

- حافظ هذا المؤشر على نفس العلامة في القراءات الخمس الأخيرة (600). تم حسم 400 نقطة منه بسبب عدم وجود مدونة سلوك لأعضاء مجلس الوزراء، وأخرى لأعضاء المجلس التشريعي.

شكل رقم (8): بيان علامات المؤشر التاسع في القراءات التسع



#### رقم المؤشر: 10

اسم المؤشر: وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامية ووجود عقوبات على مخالفتها

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	575	575	575	575	575	575	575	575	775

- ارتفعت علامة هذا المؤشر بمقدار 200 نقطة في القراءة التاسعة بسبب إصدار مجلس الوزراء القرار رقم (1) لسنة 2020 بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح.

### رقم المؤشر: 11

اسم المؤشر: وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام

2020	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	العلامة

- بقيت علامة هذا المؤشر في القراءة التاسعة (0) كما هي في القراءات السابقة، وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشر، ما يدل على عدم حدوث أية تطورات على التشريعات الخاصة بانتقال كبار موظفي الدولة إلى القطاع الخاص لناحية وضع فترة تفصل (عام على الأقل) لانتقالهم لمنع إمكانية استغلال المعلومات التي حصلوا عليها بحكم عملهم ونفوذهم لصالح الشركة أو المؤسسة التي انتقلوا إليها.

### رقم المؤشر: 12

اسم المؤشر: ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص

2020	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	العلامة

- حافظ هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات التسع لعدم وجود نص تشريعي يضع فترة زمنية معقولة (عام على الأقل) لانتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص.

### رقم المؤشر: 13

اسم المؤشر: وجود إجراءات تضبط التعامل بالهدايا والضيافة المعروضة على الموظفين العموميين

2020	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
600	200	200	200	200	200	200	200	0	العلامة

- يعود ارتفاع هذا المؤشر هذا العام إلى وجود نص في نظام الهدايا يتعلق بالوزراء والموظفين العاميين وتحديد سقف للهدايا وتسجيلها. فيما لم يتم تحديد الهدايا المقدمة لرئيس الدولة ولأعضاء المجلس التشريعي والسقف المالي لقبول الهدايا الشخصية للرئيس والنواب وآلية تسجيلها.

### رقم المؤشر: 14

اسم المؤشر: أعضاء المجلس التشريعي والوزراء وكبار الموظفين بما فيهم المسؤولون عن الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفو الضرائب وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولو الهيئات المحلية مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية

2020	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	العلامة

- حافظ هذا المؤشر على علامة 1000 في جميع القراءات وهي أعلى علامة يحصل عليها مؤشر.

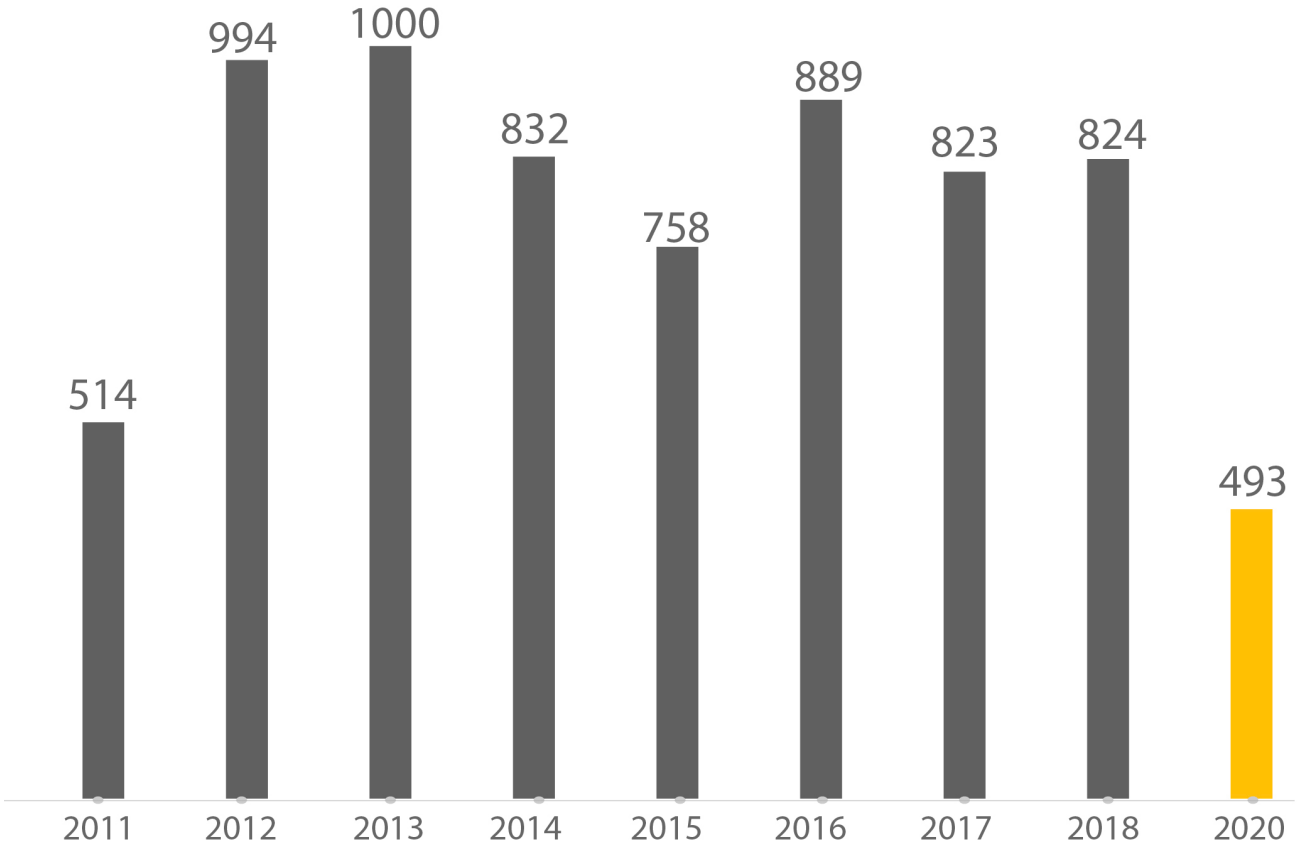
## رقم المؤشر: 15

اسم المؤشر: يقدم أعضاء المجلس التشريعي والوزراء ورؤساء الهيئات المحلية وكبار الموظفين والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفو الضرائب وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولو الأجهزة الأمنية إقرار الذمة المالية.

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	514	994	1000	832	758	889	823	824	493

- انخفضت علامة هذا المؤشر في القراءة التاسعة مقارنة بالقراءة الثامنة بمقدار 331 نقطة، وقد يعود الانخفاض هنا إلى حالة الطوارئ وجائحة كورونا التي حدت من عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية ومتابعة الأعمال.
- تعتمد معلومات هذا المؤشر على بيانات هيئة مكافحة الفساد.

شكل رقم (9): بيان علامات المؤشر الخامس عشر في القراءات التسع



## رقم المؤشر: 16

اسم المؤشر: التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0

- حافظ هذا المؤشر على علامة صفر في القراءات التسع، وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشر، بسبب عدم قيام هيئة مكافحة الفساد بالتدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية.
- على الرغم من أن القرار بقانون رقم 38 لسنة 2018 بشأن تعديل قانون مكافحة الفساد يتيح إجراء مثل هذا الفحص.

### رقم المؤشر: 17

اسم المؤشر: دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغري المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهائها، وإلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية.

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	310	310	310	310	310	310	310	310	310

- حافظ هذا المؤشر على علامة منخفضة في القراءات التسع (310) لعدم النص بشكل واضح في القانون الفلسطيني على دورية تقديم كل من رئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي وأعضاء السلطة القضائية لإقرارات الذمة المالية عند استلامهم مناصبهم ونهاية خدمتهم.
- لا يوجد نص يلزم الرئيس والوزراء والنواب بنشر إقرارات الذمة المالية الخاصة بهم في الجريدة الرسمية «الوقائع الفلسطينية».

### رقم المؤشر: 18

اسم المؤشر: يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة «وتشمل البيانات الإدارية والمالية والفنية للمؤسسات العامة والخاصة بما لا يتجاوز سرية البيانات الفردية والمحافظة على الخصوصية التجارية والأمن والنظام العام».

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	300	300	300	300	300	300	300	300	300

- بقيت علامة هذا المؤشر منخفضة في القراءات التسع (300) بسبب عدم وضوح النصوص المتعلقة بحق المواطنين بالحصول على المعلومات وإلزام المسؤولين بإتاحة الحصول أو الوصول إليها، وعدم إصدار قانون حق الوصول للمعلومات.

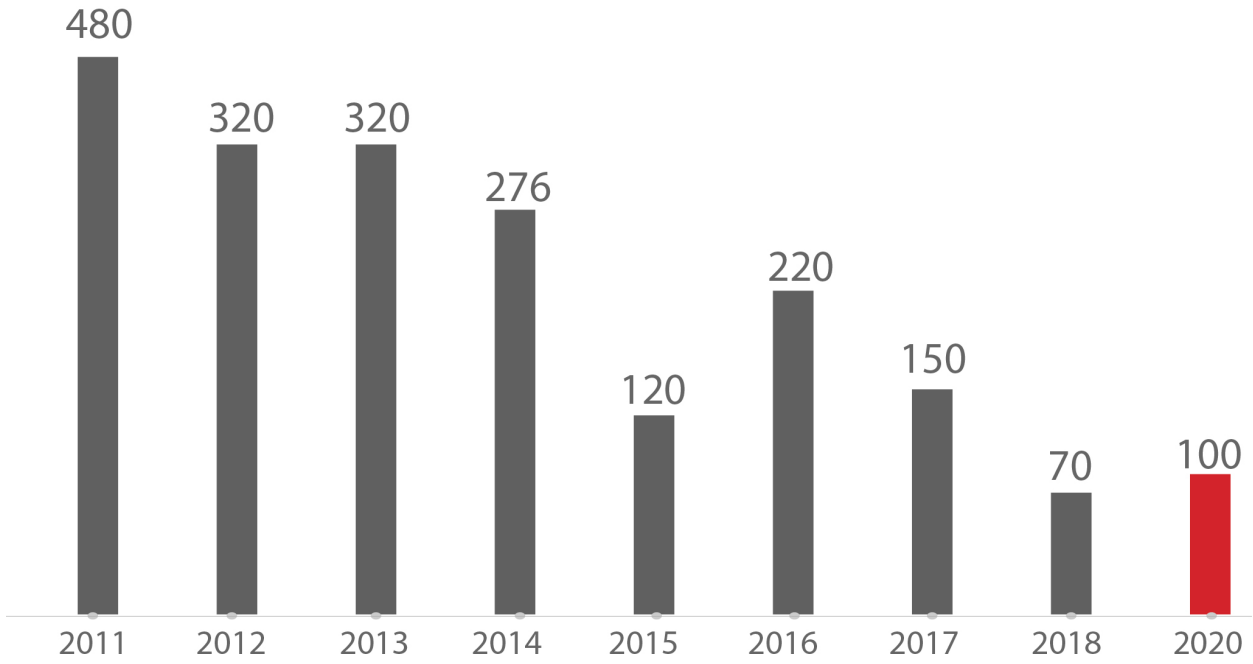
### رقم المؤشر: 19

اسم المؤشر: يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	480	320	320	276	120	220	150	70	100

- ارتفعت على علامة هذا المؤشر في القراءة الأخيرة بمقدار 30 نقطة مقارنة بالقراءة السابقة (100 مقارنة بـ 70)، وهي ثاني أدنى علامة يحصل عليها هذا المؤشر في القراءات التسع.
- يعتمد هذا المؤشر على استطلاع عام يجريه الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» سنوياً.

شكل رقم (10): بيان علامات المؤشر التاسع عشر في القراءات التسع



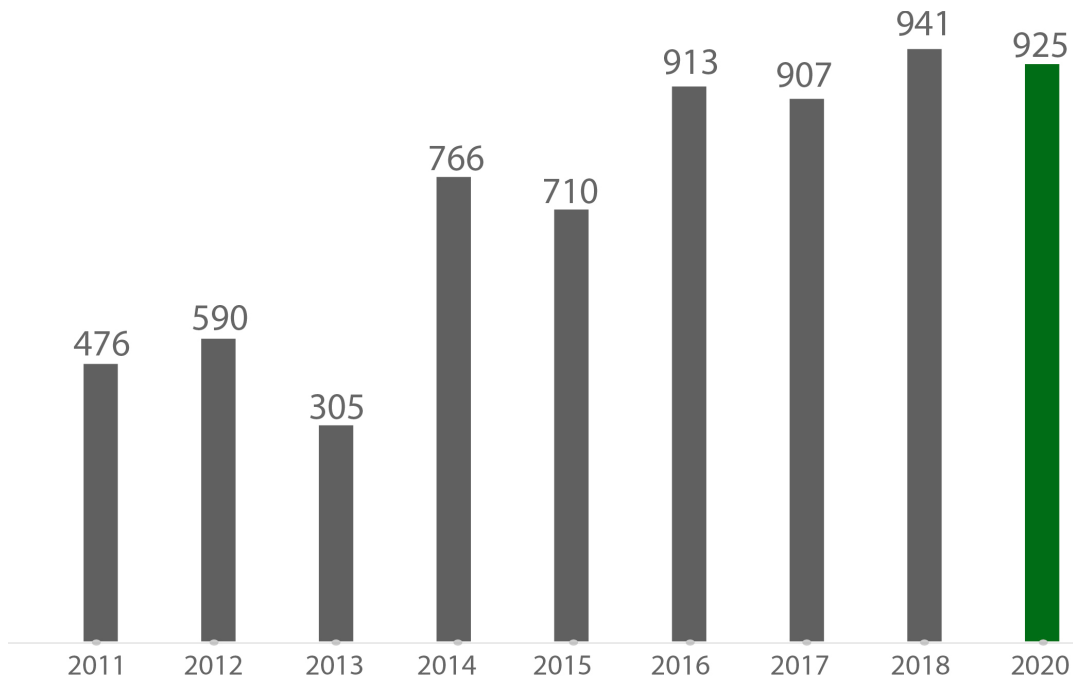
رقم المؤشر: 20

اسم المؤشر: فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	476	590	305	766	710	913	907	941	925

• حافظ المؤشر على علامات عالية في القراءات الأربع الأخيرة.

شكل رقم (11): بيان علامات المؤشر العشرين في القراءات التسع



## رقم المؤشر: 21

اسم المؤشر: وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الادعاء المضاد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	500	500	500	500	500	500	500	500	1000

- ارتفعت علامة هذا المؤشر في القراءة التاسعة بقدر (500) لصدور قرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2019 م بنظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم بتاريخ 2019/10/7 الذي يحدد الإجراءات المتعلقة بحماية المبلغين.

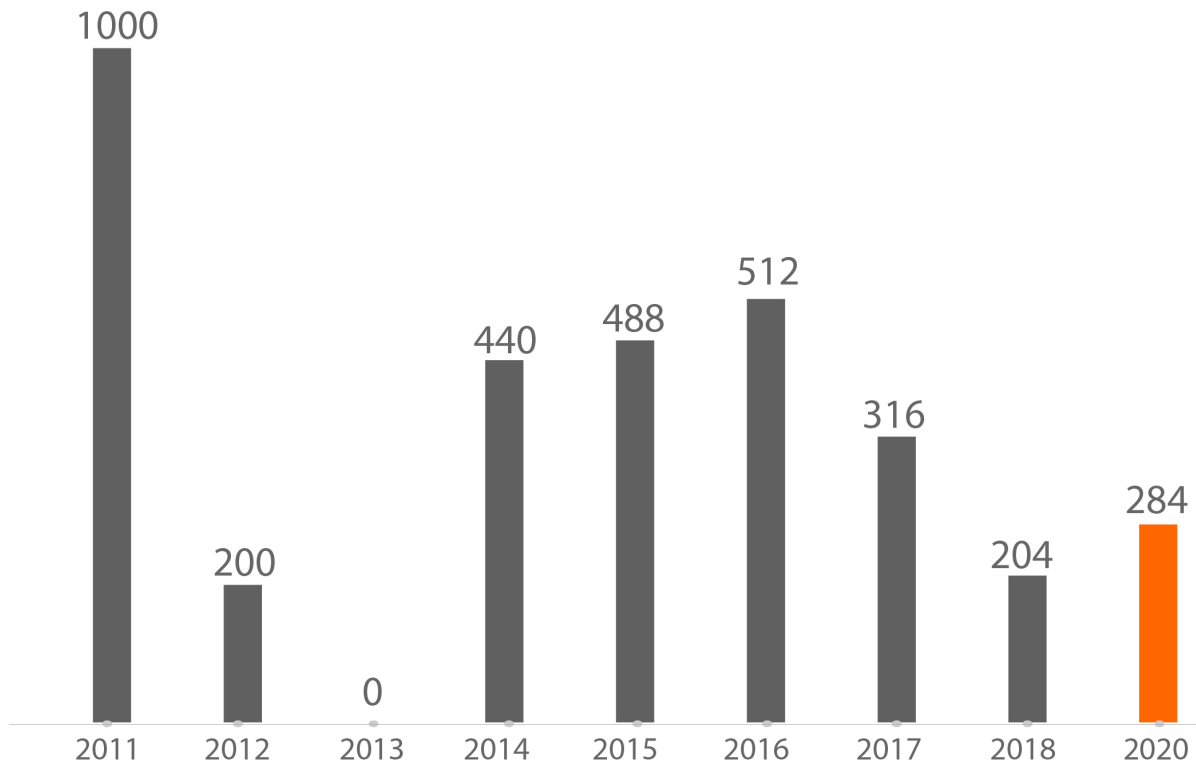
## رقم المؤشر: 22

اسم المؤشر: نسبة حالات الإبلاغ ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد لدى هيئة مكافحة الفساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	1000	200	0	440	488	512	316	204	284

- على الرغم من ارتفاع علامة هذا المؤشر في القراءة التاسعة بمقدار 80 نقطة مقارنة بالقراءة الثامنة، إلا أن علامة هذا المؤشر بقيت منخفضة مقارنة بالعلامات التي حصل عليها في القراءات الرابعة والخامسة والسادسة. انخفضت علامة هذا المؤشر بمقدار (228 نقطة) مقارنة بالقراءة السادسة، وقد يعود ذلك لانخفاض الثقة بإمكانية التحقيق مع المسؤولين، ولزيادة حدة الخوف من إجراءات المسؤولين بحق المبلغين عنهم.
- لا بد من الإشارة إلى أن القراءة الأولى هي قراءة تجريبية وقد تكون تأثرت بحداثة العمل في المقياس.

شكل رقم (12): بيان علامات المؤشر الثاني والعشرين في القراءات التسع



### رقم المؤشر: 23

اسم المؤشر: يتم طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

• حصل هذا المؤشر على علامة 1000 في جميع القراءات.

### رقم المؤشر: 24

اسم المؤشر: يتمكن المواطنون من الاطلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

• حافظ هذا المؤشر على علامة 1000 في جميع القراءات.

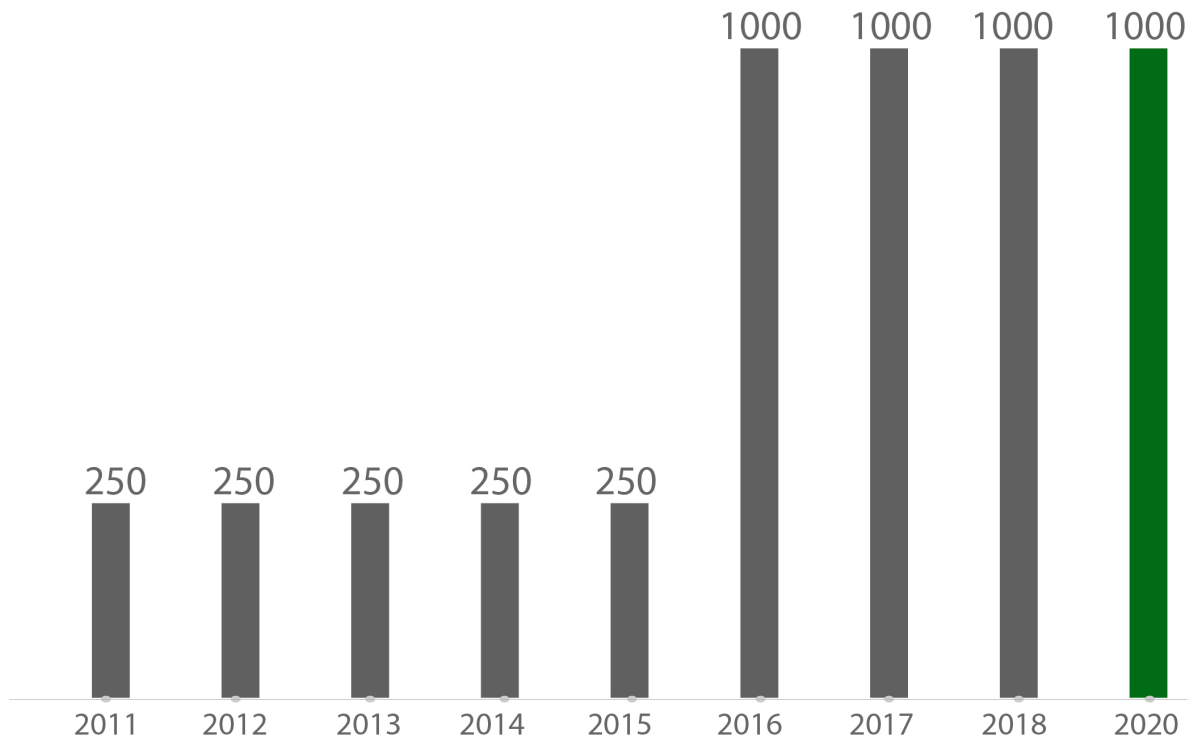
### رقم المؤشر: 25

اسم المؤشر: الشركات المدانة بانتهاك لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	250	250	250	250	250	1000	1000	1000	1000

• ارتفعت علامة هذا المؤشر بشكل كبير (750 نقطة) في القراءات الأربع الأخيرة مقارنة بالقراءات الخمس الأولى بسبب سريان أحكام قانون الشراء العام بعد إصدار الحكومة اللائحة التنفيذية له في 28 حزيران 2016.

شكل رقم (13): بيان علامات المؤشر الخامس والعشرين في القراءات التسع



## رقم المؤشر: 26

اسم المؤشر: منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

• حصل هذا المؤشر على علامة 1000 في جميع القراءات.

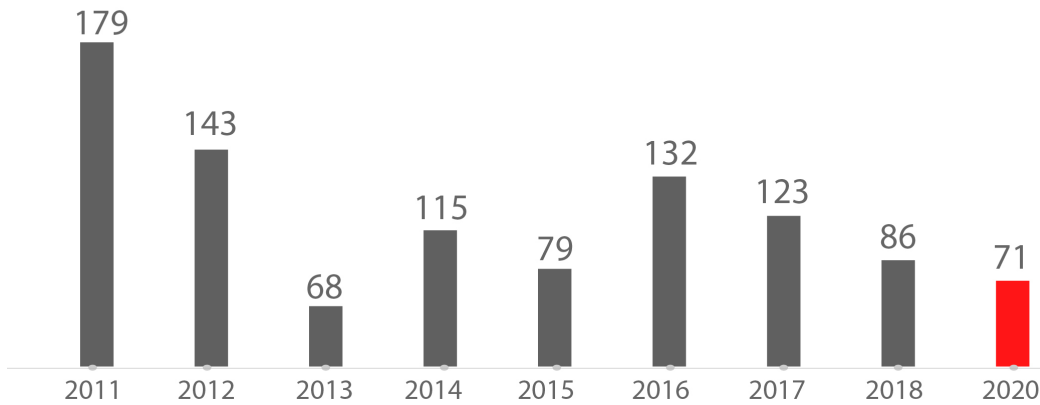
## رقم المؤشر: 27

اسم المؤشر: اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	179	143	68	115	79	132	123	86	71

• بقيت علامة هذا المؤشر منخفضة جداً في القراءات التسع، وحصل على أعلى علامة في القراءة الأولى (179) وأدنى علامة في القراءة الثالثة (68). ما يدل على استمرار ارتفاع الاعتقاد لدى الجمهور الفلسطيني بوجود فساد في مؤسسات الحكم للسلطة الفلسطينية.

شكل رقم (14): بيان علامات المؤشر السابع والعشرين في القراءات التسع



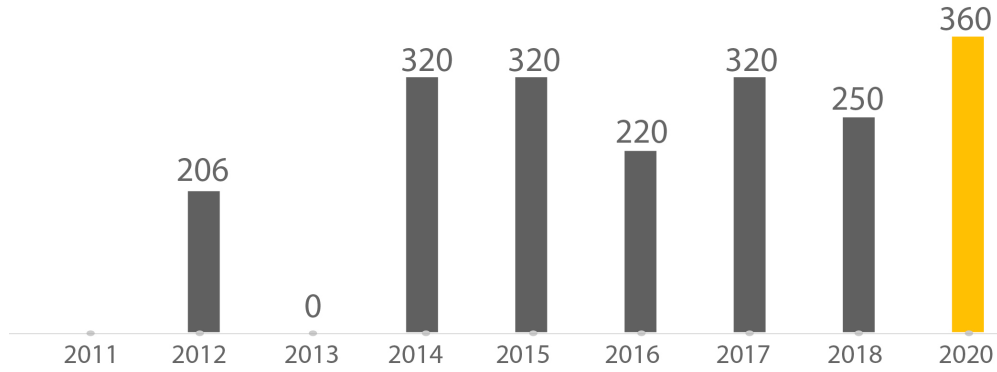
## رقم المؤشر: 28

اسم المؤشر: اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناءً على تجربة خاصة)

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة		206	0	320	320	220	320	250	360

• عاود المؤشر الارتفاع إلى 360 نقطة بعد انخفاضه إلى 250 في 2018، لكن بالمجمل تبقى العلامة المطلقة للمؤشر منخفضة ما يدل على استمرار الاعتقاد بوجود فساد في تقديم الخدمات.

شكل رقم (15): بيان علامات المؤشر الثامن والعشرين في القراءات التسع



رقم المؤشر: 29

اسم المؤشر: شمول تجريم الفساد في القطاعات المختلفة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	750	750	750	750	750	750	750	750	750

- حافظ هذا المؤشر على نفس العلامة في القراءات التسع (750). وتم حسم 250 نقطة منه بسبب عدم القيام بتجريم قضايا الفساد في القطاع الخاص.

رقم المؤشر: 30

اسم المؤشر: وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

- حافظ هذا المؤشر على علامة 1000 في القراءات التسع، وهي أعلى علامة يحصل عليها مؤشر، لوجود عقوبات رادعة في قانون مكافحة الفساد لجرائم الفساد.

رقم المؤشر: 31

اسم المؤشر: عدم النص على وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

- حصل هذا المؤشر على علامة 1000 في القراءات التسع.

### رقم المؤشر: 32

اسم المؤشر: توجد آليات واضحة لكيفية تعويض المتضررين من الفساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	0	0	0	0	0	0	0	0	1000

• حصل هذا المؤشر على كامل العلامة المخصصة لوجود نص قانوني لتعويض المتضررين من أفعال الفساد.

### رقم المؤشر: 33

اسم المؤشر: وجود حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

• حافظ هذا المؤشر على علامة 1000 في القراءات التسع. فالنص الوارد في قانون مكافحة الفساد والقانون الأساسي للسلطة الفلسطينية لتحديد الإجراءات لا يمنع عملية التحقيق وجمع الأدلة.

### رقم المؤشر: 34

اسم المؤشر: رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

• استمر هذا المؤشر بالحصول على علامة 1000 في جميع القراءات بسبب عدم امتناع الرئيس أو رئيس مجلس الوزراء أو أي جهة مختصة عن رفع «الحصانة» بناءً على طلب هيئة مكافحة الفساد أو النيابة العامة المنتدبة للعمل معها.

### رقم المؤشر: 35

اسم المؤشر: وجود قانون خاص بالامتياز ومنع الاحتكار

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة				0	0	0	0	0	0

• حصل هذا المؤشر على علامة (0) في القراءات الست الأخيرة، وهي أدنى علامة يحصل عليها مؤشر، وذلك لعدم إصدار قانون خاص بالامتياز، وآخر خاص بالمنافسة ومنع الاحتكار.

• تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر تم قياسه للمرة الأولى في القراءة الرابعة التي تغطي العام 2014 حيث جرت تعديلات على مؤشرات المقياس.

### رقم المؤشر: 36

اسم المؤشر: وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة				500	500	500	500	500	500

- حصل هذا المؤشر على علامة 500 في القراءات الست الأخيرة لوجود مجلس تنظيمي لقطاع الطاقة «الكهرباء» وآخر «للمياه»، فيما لم يتم إنشاء مجلس تنظيم لقطاع الاتصالات، فضلاً عن عدم وجود مجلس لتنظيم قطاع النقل العام.
- تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر تم قياسه للمرة الأولى في القراءة الرابعة التي تغطي العام 2014 حيث جرت تعديلات على مؤشرات المقياس.

### رقم المؤشر: 37

اسم المؤشر: اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة				5	208	207	245	241	188

- انخفضت علامة هذا المؤشر بمقدار 53 نقطة حيث تم إقرار نظام مالي وإداري ل 16 مؤسسة غير وزارية من أصل 85 مؤسسة عامة غير وزارية.
- تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر تم قياسه للمرة الأولى في القراءة الرابعة التي تغطي العام 2014 حيث جرت تعديلات على مؤشرات المقياس.

### رقم المؤشر: 38

اسم المؤشر: تتم الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتم حلها في الآجال القانونية المخصصة لذلك

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة				1000	0	0	1000	1000	1000

- ارتفعت علامة هذا المؤشر بشكل كبير في القراءات الثلاث الأخيرة (1000 نقطة) بسبب إجراء الحكومة انتخابات الهيئات المحلية في العام 2017.
- تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر تم قياسه للمرة الأولى في القراءة الرابعة التي تغطي العام 2014 حيث جرت تعديلات على مؤشرات المقياس.

## 2. مؤسسات رقابية فاعلة

استمر التأثير الكبير لغياب المجلس التشريعي عن أعماله وبقاء الواقع الحزبي للمجلس في قطاع غزة على عمل حكومات السلطة في الضفة وغزة والتي عملت دون مساءلة أو رقابة جادة. وقد احكمت السلطة التنفيذية عبر مكتب الرئيس أو رئيس الوزراء على مؤسسات الرقابة الرسمية وتعاملت معها باعتبارها مؤسسات تابعة لها.

### رقم المؤشر: 39

اسم المؤشر: تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي

2020	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
750	750	750	750	750	750	750	750	750	العلامة

حافظ هذا المؤشر على مستواه (علامة 750) للقراءة التاسعة على التوالي، لوجود نصوص واضحة لحق المجلس التشريعي في مساءلة المسؤولين الذين يتمتعون بصلاحيات تنفيذية، باستثناء رئيس السلطة الفلسطينية، فقد تم حسم 250 نقطة لعدم قدرة المجلس على مساءلة الرئيس.

### رقم المؤشر: 40

اسم المؤشر: تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي في الآجال القانونية المحددة في قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية

2020	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	العلامة

حصل هذا المؤشر على علامة صفر في جميع القراءات «التسع» لاستمرار الحكومة في تأخير تقديمها لمشروع قانون الموازنة للمجلس التشريعي «هيئة الكتل البرلمانية في الضفة الغربية» في المواعيد القانونية المحددة في قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية.

### رقم المؤشر: 41

اسم المؤشر: يتم الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة

2020	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
0	0	600	800	800	800	1000	800	1000	العلامة

استمر المؤشر في الحصول على علامة صفر نظراً إلى حل المجلس التشريعي.

### رقم المؤشر: 42

اسم المؤشر: تتم مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة

2020	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	العلامة

حافظ هذا المؤشر على علامة صفر في جميع القراءات، بسبب عدم تقديم الحكومة الحساب الختامي للأعوام السابقة 2018 للمجلس التشريعي، أمّا في القراءة الحالية فيعود ذلك إلى حل المجلس التشريعي.

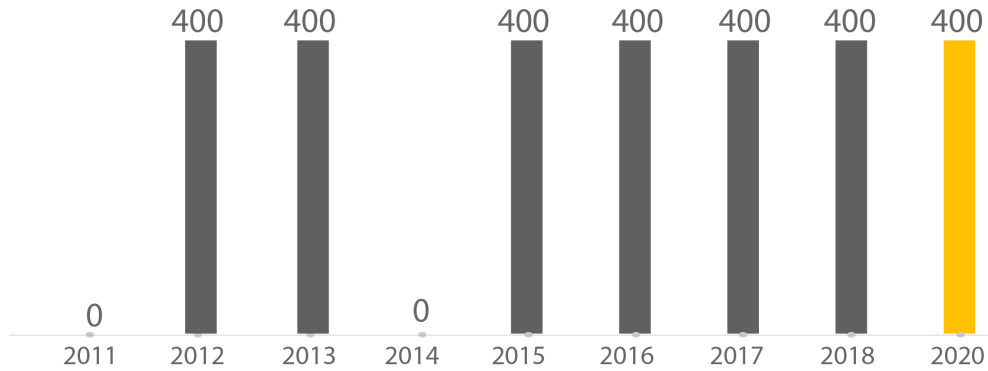
#### رقم المؤشر: 43

اسم المؤشر: الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	0	400	400	400	400	400	400	400	400

استقرت علامة هذا المؤشر على علامة 400 في القراءات الخمس الأخيرة، وهي نفس العلامة التي حصل المؤشر في القراءتين الثانية والثالثة، بسبب قيام ديوان الرقابة المالية والإدارية بالتدقيق على شركة المؤسسة الفلسطينية المصرفية التابعة لاستثمارات السلطة الفلسطينية في العام 2020.

شكل رقم (16): بيان علامات المؤشر الثالث والأربعين في القراءات التسع



#### رقم المؤشر: 44

اسم المؤشر: الأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	600	600	400	600	800	600	600	600	0

حصل هذا المؤشر على علامة صفر في القراءة الحالية وذلك بسبب حل المجلس التشريعي.

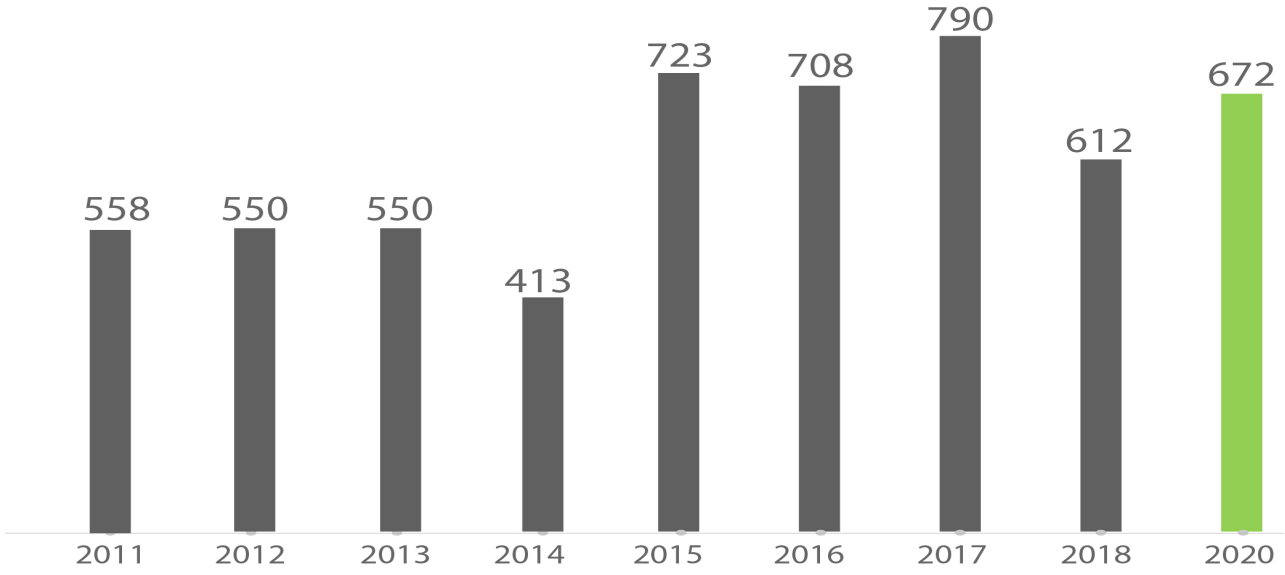
#### رقم المؤشر: 45

اسم المؤشر: استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	558	550	550	413	723	708	790	612	672

عاد هذا المؤشر إلى الارتفاع بمقدار 60 نقطة عن القراءة السابقة، وتجدر الإشارة إلى أن الديوان قام في سنة 2019 بتوجيه 125 تقريراً للجهات الخاضعة لرقابته تم الرد على 84 منها في حدود المدة المحددة من قبل الديوان.

شكل رقم (17): بيان علامات المؤشر الخامس والأربعين في القراءات التسع



#### رقم المؤشر: 46

اسم المؤشر: اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة		30	30	63	63	63	290	263	23

- عاد هذا المؤشر إلى الانخفاض حيث سجل أدنى علامة له وهي 23 نقطة، أي أنه انخفض بواقع 240 نقطة عن القراءة السابقة في 2018، ويرجع هذا إلى نتائج الاستطلاع التي أظهرت أن 96% من المبحوثين في الضفة الغربية يعتقدون بوجود الوساطة في التوظيف والتعيينات بالوظائف الحكومية.
- يذكر أنه تم اعتماد نتائج الاستطلاع للعام 2014 في القراءتين الخامسة والسادسة اللتين تغطيان العامين 2015 و2016 لعدم تضمين السؤال الخاص بهذا المؤشر في الاستطلاع العام الذي يجريه ائتلاف أمان في العامين 2015 و2016.

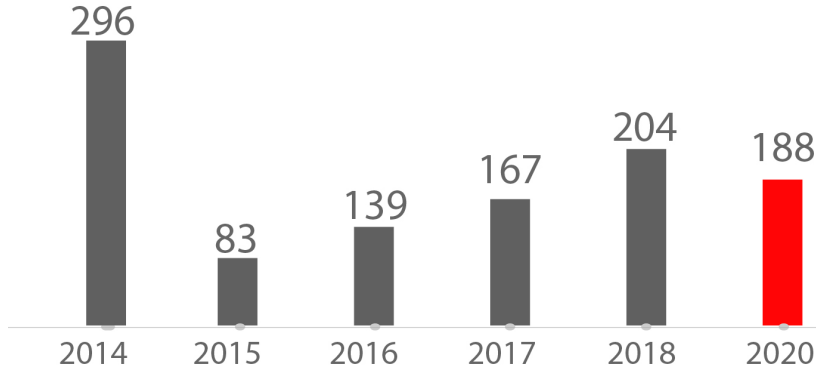
#### رقم المؤشر: 47

اسم المؤشر: المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة				296	83	139	167	204	188

- انخفض المؤشر بمقدار 16 نقطة عن القراءة السابقة، ما يدل على تراجع إحدى أهم أدوات المساءلة للمؤسسات العامة غير الوزارية المتمثلة بتقديم تقاريرها السنوية للحكومة.
- تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر تم قياسه للمرة الأولى في القراءة الرابعة التي تغطي العام 2014 حيث جرت تعديلات على مؤشرات المقياس.

شكل رقم (18): بيان علامات المؤشر السابع والأربعين في القراءات التسع



### 3. دور القضاء

لقد حصل تراجع واضح في استقلالية وفعالية القضاء، ولم يتم تبني أي من التوصيات التي قدمتها لجنة تطوير منظومة العدالة في فلسطين للرئيس الفلسطيني أو نشرها بشكل رسمي. وتمت السيطرة على مجلس القضاء الأعلى رسمياً، فقد كشفت الأحداث في الأعوام الفائتة عن مدى التدخل والرغبة في السيطرة على التعيينات في القضاء وهيئاته وبشكل خاص رئيس مجلس القضاء الأعلى من قبل أطراف السلطة التنفيذية.

#### رقم المؤشر: 48

اسم المؤشر: وجود هيئة فاعلة للتفتيش القضائي

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	939	984	623

- انخفضت علامة هذا المؤشر للقراءة التاسعة عن سابقتها ب 361 نقطة.
- جرى تغيير في طريقة الاحتساب في القراءة السابعة حيث تمت إضافة قسم جديد في هذه القراءة لقياس فاعلية هيئة التفتيش القضائي يتعلق بإنجاز الشكاوى الواردة لمجلس القضاء الأعلى.

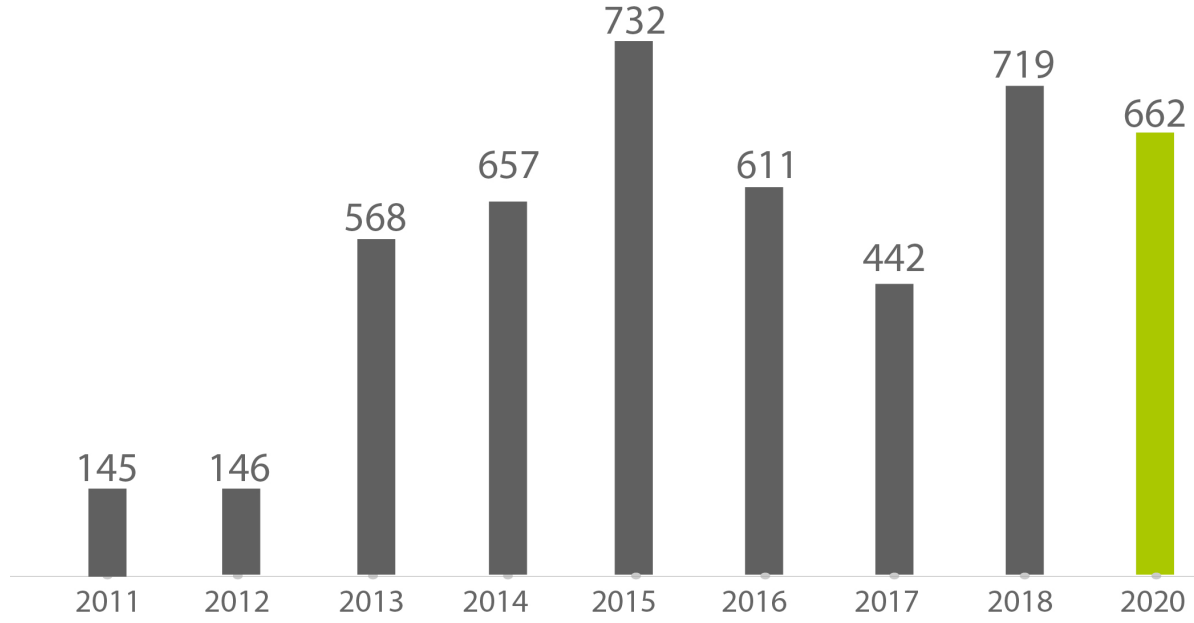
#### رقم المؤشر: 49

اسم المؤشر: قضاء مستقل وفاعل

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	145	146	568	657	732	611	442	719	662

- بعد الارتفاع الذي شهده المؤشر في القراءة السابقة 2018، فقد عاد إلى الانخفاض بمقدار 57 نقطة مسجلاً 662 نقطة.

شكل رقم (19): بيان علامات المؤشر التاسع والأربعين في القراءات التسع



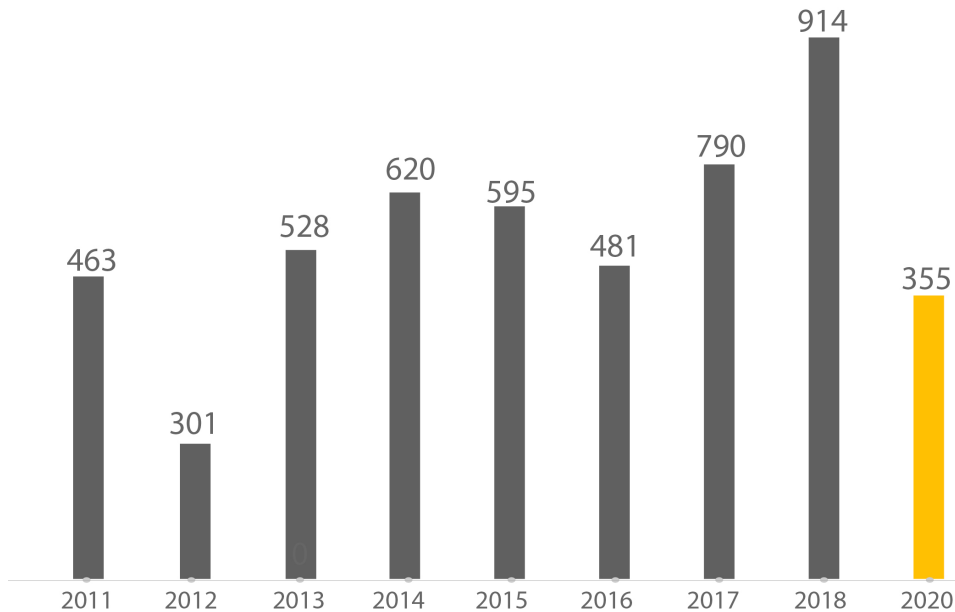
رقم المؤشر: 50

اسم المؤشر: نسبة قضايا الفساد التي أحالتها النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد قضايا الفساد المعروضة على النيابة العامة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	463	301	528	621	549	481	790	914	335

لم يدم ارتفاع المؤشر طويلاً، حيث عاودت علامة المؤشر الهبوط إلى ثاني أدنى علامة تم تسجيلها في القراءات التسع -أدنى علامة 301 في عام 2012- إذ سجل المؤشر 355 نقطة في القراءة التاسعة مقابل تسجيله 914 في القراءة السابقة في عام 2018 التي كانت أعلى علامة تم تسجيلها. وحسب المرصد الوطني لمؤشرات الفساد في تقريره الأول لعام 2020، فقد ورد في هذا العام إلى نيابة مكافحة الفساد 155 ملفاً تحقيقياً، أنجز منها 55 ملفاً.

شكل رقم (20): بيان علامات المؤشر الخمسين في القراءات التسع



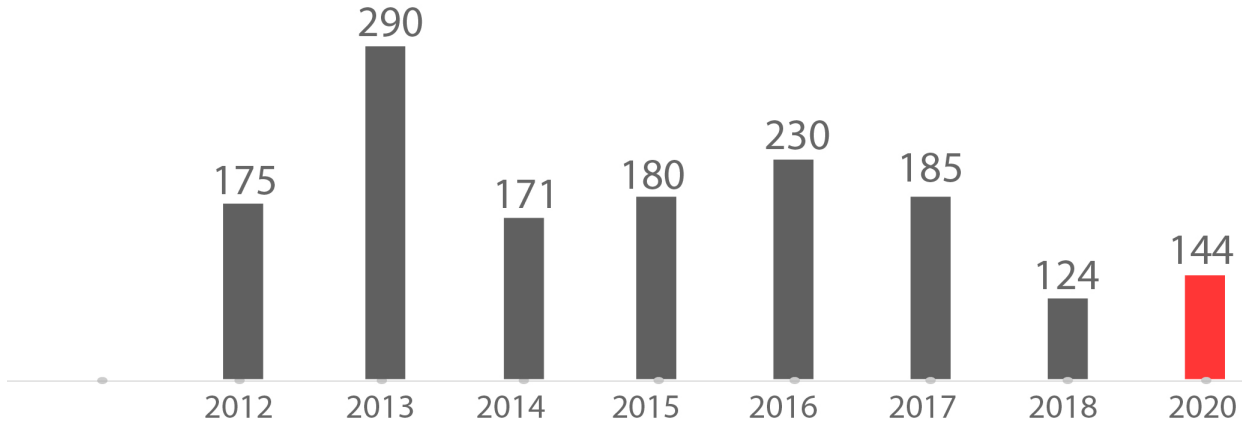
#### رقم المؤشر: 51

اسم المؤشر: اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة		175	290	171	180	230	185	141	144

• بالرغم من ارتفاع المؤشر 3 نقاط عن القراءة السابقة إلا أنه بقي بنفس المستوى ضمن تصنيف «حرج».

شكل رقم (21): بيان علامات المؤشر الحادي والخمسين في القراءات التسع



#### 4. المجتمع المدني

يشير محور المجتمع المدني إلى استمرار محاولات محاصرة الفضاء المدني وتقليص مساهمته ودوره في المساءلة، حيث قاطعت الحكومة وشجعت كبار مسؤولي الوزارات على عدم العمل أو التعاون مع المؤسسات التي تنتقد الحكومة وأعمالها، وفي مجال الإعلام تصاعدت الرقابة الرسمية على الإعلاميين من خلال وضع قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد واستمرار الرقابة على صفحات ومواقع التواصل الاجتماعي، أمّا في القطاع الخاص فجرى تحسّن في مدى الإعلان عن أعمال الشركات الكبرى ومجالس إدارتها، ولكن مازال دعم جهود مكافحة الفساد من القطاع الخاص محدوداً جداً.

#### رقم المؤشر: 52

اسم المؤشر: توجد لجنة محايدة للإشراف على الانتخابات العامة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

• حافظ هذا المؤشر على علامة 1000 في القراءات جميعها، وهي أعلى علامة يحصل عليها مؤشر، وذلك لوجود لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات.

### رقم المؤشر: 53

اسم المؤشر: وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة

2020	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	العلامة

حافظ هذا المؤشر على علامة 1000 في القراءات جميعها لوجود نص واضح على آليات تمويل العملية الانتخابية.

### رقم المؤشر: 54

اسم المؤشر: فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية

2020	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
0	0	0	0	0	0	657	657	445	العلامة

انخفضت علامات هذا المؤشر في القراءات الست الأخيرة بسبب تغيير آلية احتساب المؤشر في القراءة الرابعة.

### رقم المؤشر: 55

اسم المؤشر: وجود منظمات لمكافحة الفساد محلية ودولية

2020	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
700	700	700	600	600	600	400	400	400	العلامة

حافظ المؤشر على علامته السابقة لهذه القراءة وهي 700 نقطة ويعود هذا الارتفاع لزيادة عدد المنظمات الأهلية العاملة في مجال مكافحة الفساد.

### رقم المؤشر: 56

اسم المؤشر: قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل

2020	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	700	1000	العلامة

استقرت علامة هذا المؤشر في القراءات السبع الأخيرة على علامة 1000، وهي أعلى علامة يحصل عليها مؤشر، لعدم إغلاق أية مؤسسة أهلية أو فرع لمؤسسة دولية على خلفية شبهات فساد، أو اعتقال نشطاء في مجال مكافحة الفساد، أو وضع عراقيل أمام نشاطات المؤسسات.

### رقم المؤشر: 57

اسم المؤشر: المؤسسات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها

2020	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
969	970	950	950	900	900	900	800	300	العلامة

• بقي المؤشر بنفس المستوى مقارنة مع القراءة السابقة حيث انخفض بمقدار نقطة واحدة، فيما بلغ الفرق ما بين القراءة الثامنة والقراءة الأولى مقدار 669 نقطة ما يدل على التزام أكبر من قبل مؤسسات المجتمع المدني «المنظمات الأجنبية» في تقديم تقاريرها السنوية، إضافة إلى بذل جهد أكبر في متابعة هذا الشأن من قبل إدارة الشؤون العامة والمنظمات الأهلية في وزارة الداخلية.

### رقم المؤشر: 58

اسم المؤشر: إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها

2020	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	العلامة

• حافظ هذا المؤشر على علامة 1000 في القراءات جميعها.

### رقم المؤشر: 59

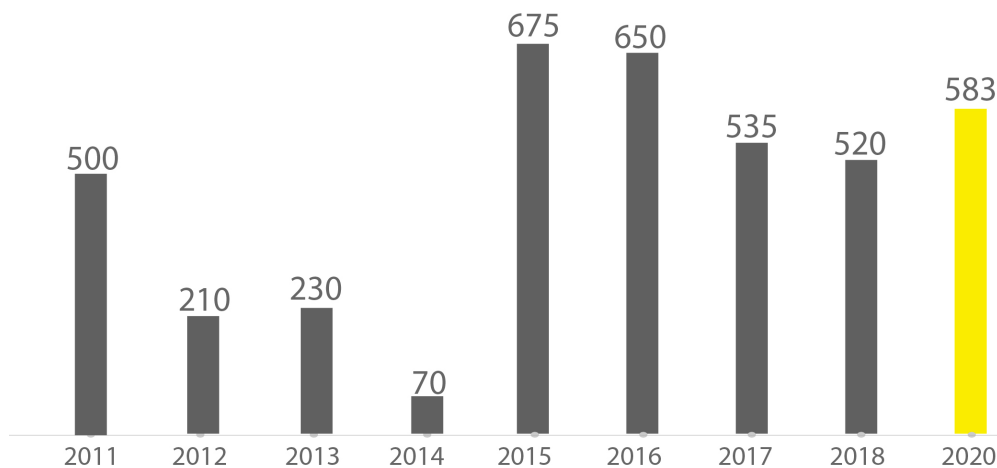
اسم المؤشر: قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد الوصول للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة

2020	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
583	520	535	650	675	70	230	210	500	العلامة

• عاود المؤشر الارتفاع بمقدار 63 نقطة عن القراءة السابقة في 2018.

• يعتمد هذا المؤشر على نتائج استطلاع عينة لباحثين في قضايا النزاهة والفساد.

شكل رقم (22): بيان علامات المؤشر التاسع والخمسين في القراءات التسع



### رقم المؤشر: 60

#### اسم المؤشر: الإعلام حرٌّ ومحميٌّ

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000

- حافظ هذا المؤشر على علامة 1000 في القراءات جميعها لوجود نص واضح على وجود ضمانات لحرية الإعلام في القانون الأساسي وقانون المطبوعات والنشر.

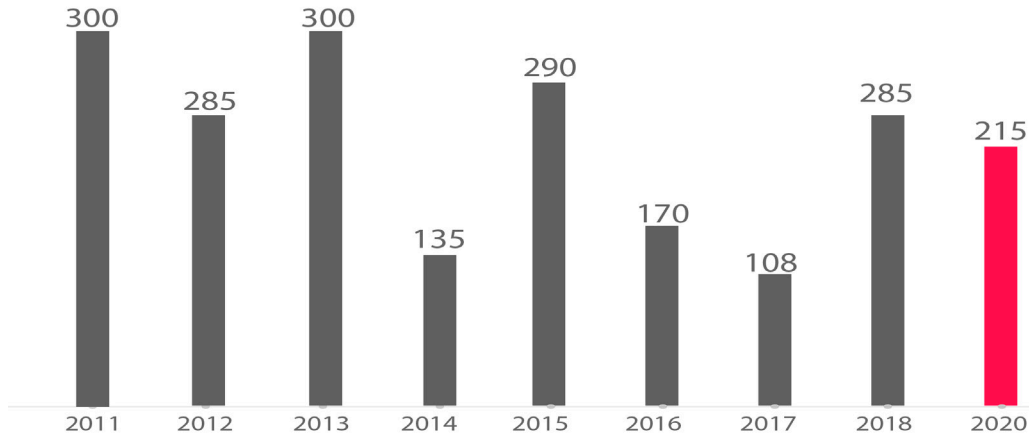
### رقم المؤشر: 61

#### اسم المؤشر: لا يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	300	285	300	135	290	170	108	285	215

- انخفضت علامة المؤشر بمقدار 70 نقطة عن القراءة السابقة، حيث صرح 42.9% من العينة الاستطلاعية لأعضاء شبكة الإعلاميين من أجل النزاهة والشفافية، بأنه توجد رقابة ذاتية إلى حد ما من أصحاب المؤسسات الإعلامية، فيما قال 57.1% إنه توجد رقابة ذاتية على نشر قضايا الفساد.
- يعتمد هذا المؤشر على نتائج استطلاع عينة لأعضاء شبكة الإعلاميين من أجل النزاهة والشفافية.

#### شكل رقم (23): بيان علامات المؤشر الحادي والستين في القراءات التسع



8

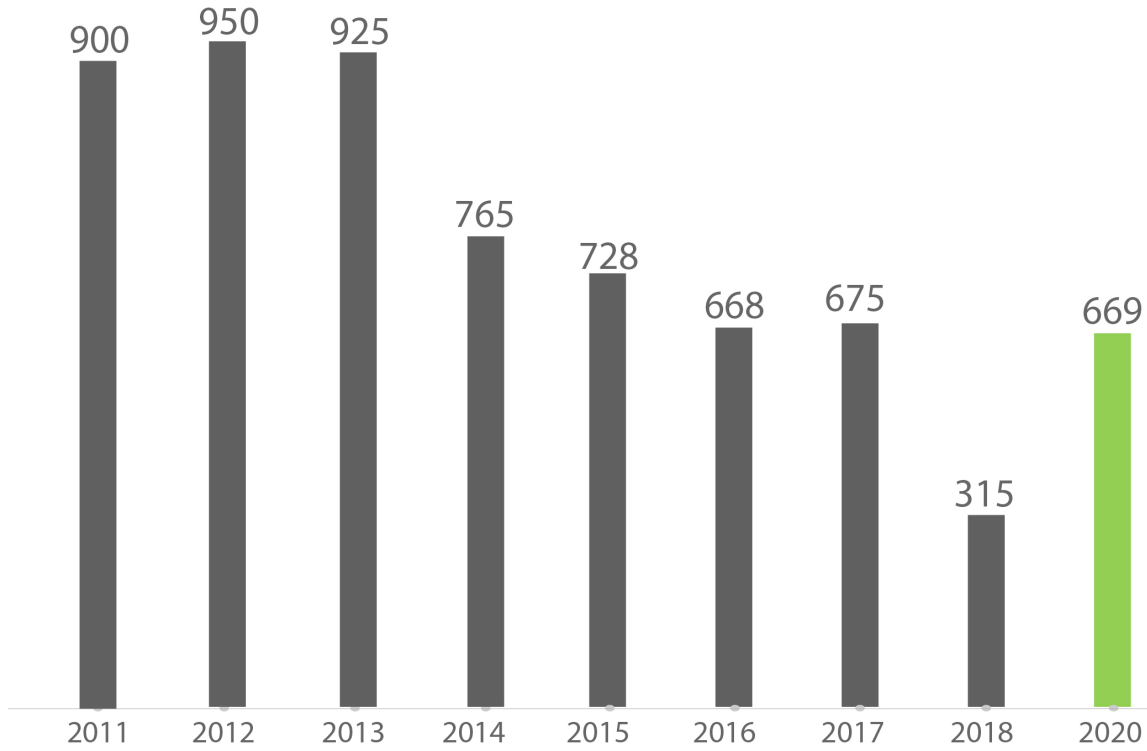
### رقم المؤشر: 62

#### اسم المؤشر: لا يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة (وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد)

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	900	950	925	765	728	668	675	315	669

- عاد هذا المؤشر إلى الارتفاع في قراءة 2020 بمقدار 354 نقطة عن القراءة 2018، عائداً إلى مستوياته السابقة في القراءات السابقة لأعوام 2017/2016/2015، علماً بأن المؤشر حقق أعلى علامة له في عام 2012 بواقع 950 نقطة.
- يعتمد هذا المؤشر على نتائج استطلاع عينة لأعضاء شبكة الإعلاميين من أجل النزاهة والشفافية.

شكل رقم (24): بيان علامات المؤشر الثاني والستين في القراءات التسع



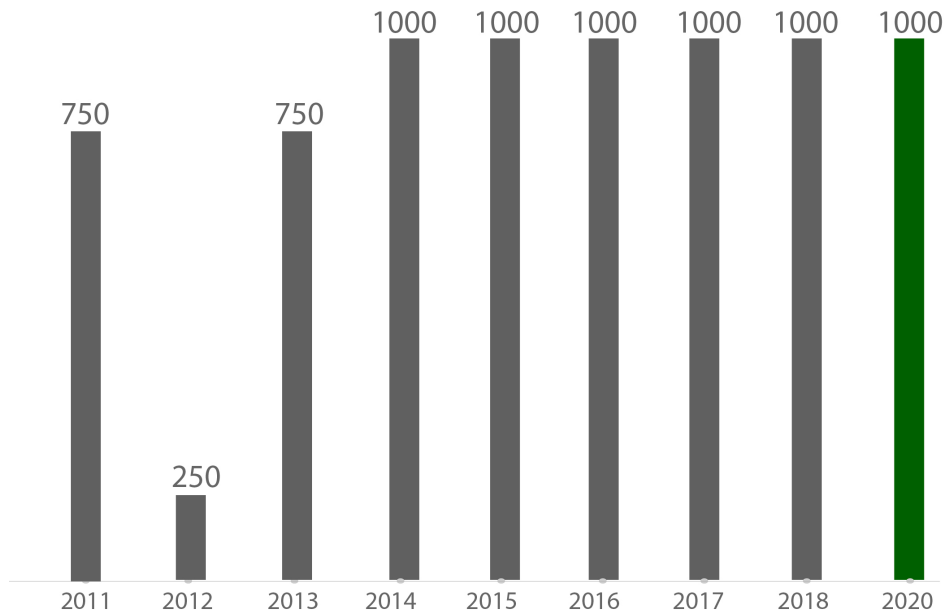
رقم المؤشر: 63

اسم المؤشر: لا توجد قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	750	250	750	1000	1000	1000	1000	1000	1000

استقرت علامة هذا المؤشر في القراءات الست الأخيرة على علامة 1000، وكان هذا المؤشر قد حصل على أدنى علامة له في القراءة الثانية التي تغطي العام 2012. ما يدل على أن السلطات الفلسطينية لم تعد تستخدم الاعتقال كوسيلة لمنع الكتاب أو الصحفيين من كتابة أخبار أو مقالات أو إجراء تحقيقات تتعلق بقضايا الفساد.

شكل رقم (25): بيان علامات المؤشر الثالث والستين في القراءات التسع



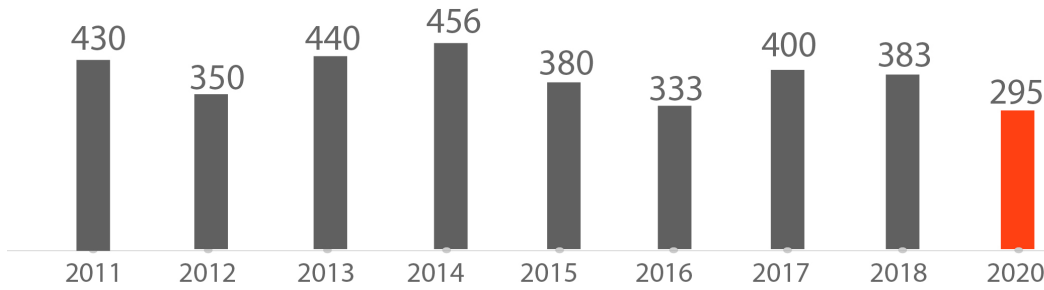
## رقم المؤشر: 64

اسم المؤشر: اعتقاد الناس بأن المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	430	350	440	456	380	333	400	383	295

استمر هذا المؤشر بالانخفاض، حيث سجّل أدنى علامة له بواقع 295 نقطة، فقد انخفض بمقدار 88 نقطة عن القراءة السابقة في 2018. ما يشير إلى أنّ الجمهور يرى أنّ المؤسسات الإعلامية لا تقوم بمهامها بكشف الفساد أو إجراء تحقيقات لفضح حالات فساد.

شكل رقم (26): بيان علامات المؤشر الرابع والمستين في القراءات التسع



## رقم المؤشر: 65

اسم المؤشر: تطبيق مدونة حوكمة الشركات في فلسطين

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	416	416	416	490	490	490	480	480	612

ارتفع المؤشر عن القراءة السابقة بـ 132 نقطة محققاً أعلى علامة له طيلة القراءات التسع حيث بلغ عدد شركات المساهمة العامة في فلسطين 85 شركة تقوم 52 منها بتطبيق مدونة الحوكمة.

## رقم المؤشر: 66

اسم المؤشر: إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	1000	970	970	1000	1000	1000	900	912	870

انخفض المؤشر لهذا العام بمقدار 42 نقطة عن القراءة السابقة 2018 مسجلاً أدنى علامة له، رغم محافظته على نفس المستوى طيلة القراءات السابقة.

يعود هذا الانخفاض إلى تغيير في مصدر المعلومات المتعلقة بهذا المؤشر، حيث جرى في السنوات الماضية الحصول عليها من مراجعة عينة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، فيما تم الحصول عليها في القراءات الثلاث الأخيرة من هيئة سوق رأس المال.

### رقم المؤشر: 67

اسم المؤشر: تضمين التقارير السنوية للشركات لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة

2020	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
666	625	688	1000	1000	1000	1000	990	1000	العلامة

- عاد هذا المؤشر إلى الارتفاع مقارنة بالقراءة السابقة بمقدار 41 نقطة إلا أنه بقي ضمن نفس المستوى للقراءات الثلاث الأخيرة.
- حافظ هذا المؤشر على علامة 1000 في خمس قراءات (الأولى والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة)، وهي أعلى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر، فيما حصل على علامات عالية في القراءة الثانية.
- يعود هذا الانخفاض إلى تغيير في مصدر المعلومات المتعلقة بهذا المؤشر، حيث جرى في السنوات الماضية الحصول عليها من مراجعة عينة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، فيما تم الحصول عليها في القراءات الثلاث الأخيرة من هيئة سوق رأس المال.

### رقم المؤشر: 68

اسم المؤشر: الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة

2020	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	0	0	1000	1000	1000	1000	0	600	العلامة

- عاود المؤشر تحقيق علامة كاملة للقراءة الحالية، حيث يشير تقرير مركز مدى لتنمية الحريات الإعلامية إلى عدم حجب مواقع إلكترونية في العام 2020.

## 5. التعاون الدولي

استمرت هيئة مكافحة الفساد بالتعاون مع الدوائر الرسمية الفلسطينية ومن خلال توقيعها على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والعلاقات الدولية الثنائية. لكن التعاون الدولي في الجانب العملي مازال يواجه صعوبات جديّة دستورية محلية ودولية تعيق تحقيق نتائج عملية في استرداد الأموال المنهوبة أو تسليم المجرمين المتهمين بقضايا فساد.

### رقم المؤشر: 69

اسم المؤشر: التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد

2020	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفترة
1000	1000	1000	1000	1000	1000	500	1000	1000	العلامة

- استقرت علامة هذا المؤشر على علامة 1000 في القراءات الست الأخيرة لاستكمال التوقيع على الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد.

## رقم المؤشر: 70

اسم المؤشر: الملازمة مع اتفاقية الأمم المتحدة

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	0	500	500	1000	1000	1000	0	500	73

• انخفض المؤشر في القراءة الحالية مسجلاً 73 نقطة مقارنة بالقراءة السابقة (500 نقطة)، حيث أشار فريق استعراض تنفيذ فلسطين لاتفاقية الأمم المتحدة إلى وجود ملاحظات بخصوص 55 بنداً لتعزيز التدابير القائمة في دولة فلسطين، معظمها مازال عالقا باستثناء 4 بنود. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تغيير طريقة الاحتساب منذ قراءة 2018.

• تم إعداد التقرير الخاص باستمارة التقييم الذاتي، وقامت كل من سلطة عمان وجمهورية ميكرونيزيا بإعداد التقرير النهائي حول واقع تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ولكن لم تتم مناقشة نتائجه بشكل علني وعام في المجتمع من قبل هيئة مكافحة الفساد. فيما طالب فريق استعراض تنفيذ فلسطين لاتفاقية الأمم المتحدة بإجراء تعديلات بخصوص عشرين بنداً لتعزيز التدابير القائمة في دولة فلسطين.

## رقم المؤشر: 71

اسم المؤشر: جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بقضايا فساد

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	0	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	0

• سجل المؤشر أدنى علامة وهي صفر، حيث لم يتمكن فريق العمل من الحصول على أية معلومات تتعلق بالطلبات المقدمة من النيابة العامة للجهات الدولية لجلب هاربين من وجه العدالة المتعلقة بالمتهمين بقضايا فساد خلال العام 2020.

## رقم المؤشر: 72

اسم المؤشر: طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني

الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
العلامة	1000	500	500	1000	1000	1000	1000	0	0

• سجل المؤشر أدنى علامة وهي صفر، ولم يتمكن فريق العمل من الحصول على أية معلومات تتعلق بالطلبات المقدمة من النيابة العامة للجهات الدولية لاسترجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني خلال العام 2020. علماً بأن المؤشر سجل علامة صفر في القراءة السابقة نظراً لعدم تقديم طلبات للجهات الدولية لاسترجاع أموال أو موجودات لمحكومين هاربين خارج البلاد خلال العام 2018.

# مؤشرات مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة

يستعرض هذا الفصل علامات عدد من المؤشرات تم جمعها بغرض المقارنة بين علامات المؤشرات المستخدمة في التقرير السنوي التاسع التي تقيس حالة نظام النزاهة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. تهدف هذه المقارنة إلى إلقاء الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بنظام النزاهة في المنطقتين بشكل منفصل.

وقد تم لهذا الغرض، استخدام المؤشرات التي يتوفر فيها الشرطان التاليان: الأول، أن تقيس المؤشرات قضايا متصلة بالأداء المباشر للسلطات أو المؤسسات في كل من الضفة والقطاع. والثاني، توفر إمكانيات تقنية لفصل المعلومات أو توفرها من مصادر منفصلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كالمؤشرات التي تعتمد على استطلاعات الرأي العام أو تلك التي تستقى من مصادر حكومية أو مؤسسات مجتمع مدني.

يتضمن هذا القسم مقارنة بين علامات 22 مؤشراً<sup>6</sup> بين الضفة والقطاع، وفيما يلي الملامح الرئيسية للمؤشرات التي جرى جمع معلومات بشأنها :

- (1) تساوت ثلاثة مؤشرات في العلامات التي حصلت عليها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ منها مؤشرا حصلوا على علامة 1000 هما: قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل، ووجود قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد. ومؤشر واحد حصل على علامة (0) وهو المؤشر الخاص بالإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئة الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية.
- (2) ارتفعت علامات ثلاثة عشر مؤشراً في الضفة الغربية مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في قطاع غزة وهي: مؤسسة مكافحة الفساد/ هيئة مكافحة الكسب غير المشروع تصدر تقريراً سنوياً، ووجود مدونة سلوك للمسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقررة ومعتمدة، ووجود إجراءات تضبط التعامل بالهدايا والضيافة المعروضة على الموظفين العموميين، والتزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية، وفعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة، ونسبة حالات الإبلاغ ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد لدى هيئة مكافحة الفساد، وتمكن المواطنين من الاطلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة، واعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناءً على تجربة خاصة)، واستجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته (توصياته)، ونسبة قضايا الفساد التي أحالتها النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد قضايا الفساد المعروضة على النيابة العامة، وقدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على الوصول للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة.
- (3) في المقابل ارتفعت علامات ستة مؤشرات في قطاع غزة مقارنة بالعلامات التي حصلت عليها في الضفة الغربية وهي: تشريع وجود هيئة مكافحة الفساد/ هيئة مكافحة الكسب غير المشروع، واعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية، واعتقاد الناس بأن الوساطة تساعدهم في الحصول على الخدمة، واعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي، واعتقاد الناس بأن المؤسسات الإعلامية لا تقوم بنشر قضايا فساد، وتمكن المواطنين من الوصول إلى معلومات السجلات العامة.
- (4) تظهر علامات المؤشرات التي تعتمد على استطلاعات الرأي العام أن انطباعات المواطنين في الضفة الغربية تجاه الحكومة أكثر سوءاً من انطباعات المواطنين في قطاع غزة تجاه نظام الحكم؛ فقد حصلت خمسة مؤشرات على علامات أعلى في قطاع غزة وهي تتعلق بتمكن المواطنين من الوصول إلى معلومات السجلات العامة (100 مقابل 410)، واعتقاد الناس بوجود فساد في المؤسسات العامة (71 مقابل 234)، واعتقاد المواطنين بوجود فساد في الجهاز القضائي (144 مقابل 389)، واعتقاد الناس بأن الوساطة تساعدهم في الحصول على الخدمة (23 مقابل 195)، واعتقاد الناس بأن المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد (295 مقابل 399). الأمر الذي يشير إلى أن فقدان ثقة الجمهور بالسلطة الفلسطينية يؤدي إلى انطباعات وانخفاض تقييم الجمهور الفلسطيني لعمل الحكومة.

يحتوي الجدول التالي على قائمة بالمؤشرات المقارنة والعلامات التي حصلت عليها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول رقم (10) علامات مقارنة لمؤشرات مختارة (اثنتين وعشرين مؤشراً)

رقم المؤشر	المؤشر	الضفة الغربية	قطاع غزة
.2	وجود هيئة مكافحة الفساد/ هيئة مكافحة الكسب غير المشروع	500	1000
.3	مؤسسة مكافحة الفساد/ هيئة مكافحة الكسب غير المشروع تصدر تقريراً سنوياً	1000	0
.7	الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئة الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية	0	0
.9	وجود مدونة سلوك للمسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقررة ومعتمدة	600	400
13	وجود إجراءات تضبط التعامل بالهدايا والضيافة المعروضة على الموظفين العموميين	600	200
.15	التزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية	493	0
19	يتمكّن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة	100	410
.20	فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة	925	706
.22	نسبة حالات الإبلاغ ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد لدى هيئة مكافحة الفساد	284	14
.24	يتمكن المواطنون من الاطلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة	1000	0
.26	منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية	1000	0
.27	اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية	71	234
.28	اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناءً على تجربة خاصة)	360	276
.38	تمم الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتم حلها في الأجل القانونية المخصصة لذلك.	1000	0
.45	استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته (توصياته)	672	654
46	اعتقاد الناس بأن الوساطة تساعدهم في الحصول على الخدمة	23	195
.50	نسبة قضايا الفساد التي أحالتها النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد قضايا الفساد المعروضة على النيابة العامة	355	0
.51	اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي	144	389
56	قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل	1000	1000
.59	قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد الوصول للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة	583	475
63	وجود قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد	1000	1000
.64	اعتقاد الناس بأن المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد	295	399

## الاستنتاجات

يظهر الفحص التفصيلي لنتائج مقياس نظام النزاهة (مدى مناعة المؤسسات العامة أي حالة الوقاية من الفساد بما يشمل التحسن في مجموعة القيم التي يلتزم بها المسؤولون لمكافحة الفساد والحفاظ على المال العام، ودرجة احترام أسس ومبادئ الشفافية في أعمالهم بالإضافة إلى مدى فعالية أنظمة الرقابة والمساءلة عن أعمالهم) في القراءة التاسعة استمرار العديد من الفجوات التي تحد من توفير المناعة لنظام النزاهة الوطني، وتحد من قدرة أدوات مكافحة الفساد، وما زالت تشكل نقاط ضعف في هذا النظام من حيث غياب خطة عبر قطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تشاركية ما زاد من مدى ضعف ثقة المواطنين بالسلطة حيث يظهر المقياس:

#### أولاً: استخلاصات عامة:

- (1) تظهر النتائج أن مقياس النزاهة الفلسطيني حاز على درجة منخفضة (468 من 1000)، ولم تحدث تغييرات جوهرية في الكثير من أعمدة نظام النزاهة الفلسطيني التي تم قياسها ومن بينها عدم العمل بموجب خطة عبر قطاعية.
- (2) أظهرت نتائج المقياس ضعف مرتكزات نزاهة الحكم في المجالات الثلاثة، فعلى صعيد الوصول إلى السلطة؛ حصلت المؤشرات المتعلقة بوسائل وآليات الوصول إلى السلطة كالانتخابات والتعيينات على علامات متدنية ومدنية جداً، أمّا على صعيد اتخاذ القرارات؛ فقد أظهرت المؤشرات المتعلقة بشفافية اتخاذ القرارات وتضارب المصالح ضعفاً شديداً، فيما شكلت المؤشرات المتعلقة بفعالية المساءلة الرسمية تحدياً كبيراً لنزاهة الحكم بسبب شلل المجلس التشريعي وعدم إجراء الانتخابات، ما أدى إلى مركزة السلطة في يد نخبة حاكمة مهيمنة على بقية السلطات، وأضعف المساءلة الرسمية في النظام السياسي الفلسطيني وتراجع نزاهة الحكم ووسع من حالة ضعف ثقة المواطنين بالسلطة بشكل عام.
- (3) أوضحت نتائج المقياس أن الإشكال والتحدي الأساسي أمام نظام النزاهة الفلسطيني يظهر في الممارسات، التي حازت على 438 علامة، أكثر من التحدي الناتجة عن نقص أو ضعف التشريعات، التي حازت على علامة 693.
- (4) على الرغم من أن المقياس أظهر أن التشريعات المتوفرة ودور المجتمع المدني ولجنة الانتخابات المركزية تعكس جوانب إيجابية، إلا أن المقياس يشير مقارنة في القراءات التسع إلى وجود تقدم في بعض الأحيان وضعف في أحيان أخرى، خاصة في مجال الإجراءات والتدابير أو يشير في مواضع أخرى إلى مراوحة بعض المجالات مكانها دون تقدم بسبب ضعف الإرادة السياسية وعدم تبني الحكومة خطة عبر قطاعية لمكافحة الفساد، وعدم إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بشكل دوري ومنتظم.
- (5) تشير العلامات التي حصلت عليها المؤشرات المتعلقة بشفافية إدارة الشأن والمال العام من قبل الحكومة على مدار السنوات التسع التي جرت فيها قراءة المقياس، إلى أنها الأضعف من بين بقية المؤشرات، حيث لم يحصل فيها أي تقدم في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، فضلاً عن عدم التأكد من نزاهة التعيين في الوظائف العليا أو الرقابة عليها.
- (6) حصلت أغلب المؤشرات التي تعتمد على استطلاعات الرأي العام، وانطباعات المواطنين في الضفة الغربية تجاه الحكومة، على علامات حرجة أو منخفضة جداً أو منخفضة. الأمر الذي يشير إلى أن فقدان ثقة الجمهور بالسلطة الفلسطينية ساهم في انخفاض تقييم الجمهور الفلسطيني لأداء الحكومة.

#### ثانياً: استنتاجات تفصيلية

- (1) ضعف بعض التشريعات الفلسطينية في تحصين نظام النزاهة الوطني في فلسطين كالقواعد الناظمة لحق الحصول على المعلومات وتشريعات منح الامتياز ومنع الاحتكار.
- (2) أبرزت نتائج مقياس النزاهة الفلسطيني ضعف دور «المؤسسات الرقابية» نتيجة حلّ المجلس التشريعي بسبب الانقسام ما حدّ من الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية.

- (3) استمرار ضعف «التدابير والإجراءات» المتعلقة بشفافية تعيين كبار الموظفين «الفئة الخاصة والعليا»، وغياب مؤسسة للرقابة على نزاهة التعيينات، وغياب إجراءات لتنظيم عمل الوزراء والنواب ومأموري الضرائب والجمارك في القطاع الخاص بعد ترك الوظيفة العامة، وعدم فحص إقرارات الذمة المالية سواء المودعة في هيئة مكافحة الفساد أو الجهات الأخرى.
- (4) ضعف شفافية إدارة المال العام وبشكل خاص الموازنة، حيث لم تلتزم الحكومة بتقديم الموازنة العامة للسلطة في المواعيد والأجال القانونية المحددة في قانون تنظيم الموازنة، وكذلك لم تتم مساءلة الحكومة على كيفية صرفها للموازنة، وتم إجراء تعديلات على بنود الموازنة المختلفة دون موافقة تشريعية.
- (5) أظهر المقياس عدم إفصاح المسؤولين الفلسطينيين عن الذمة المالية الخاصة بهم، وعدم دورية تقديم إقرار الذمة المالية لبعض المناصب العليا؛ أغلبهم أصحاب المناصب السياسية كأعضاء مجلس الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي، بالإضافة إلى القضاة.
- (6) أشار المقياس إلى أن المؤسسات العامة غير الوزارية لم تلتزم بتقديم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها، الأمر الذي أفقد النظام الوطني للنزاهة أهم أعمدته الفاعلة في مواجهة الفساد.
- (7) أبرزت نتائج مقياس النزاهة الفلسطيني للعام 2020 استمرار اعتقاد المواطنين بوجود الفساد في السلطة الفلسطينية بشكل عام، وبشكل خاص في الجهاز القضائي وفي تقديم الخدمات، وفي التوظيف، وغالباً ما يتم التعبير عن حالة الغضب وعدم الرضا بشكل يفوق الواقع.
- (8) أظهر المقياس أن وسائل الإعلام والصحفيين ما زالوا يمارسون قيوداً ذاتية (الرقابة الذاتية) على نشر قضايا الفساد وخاصة التحقيقات الصحفية المتعلقة بملفات الفساد.
- (9) لم يتم استكمال تشكيل المجالس التنظيمية للقطاعات العامة، خاصة بعد تشكيل مجلسي تنظيم الكهرباء والمياه، وبتفعيل النص القانوني المتعلق بمجلس تنظيم الاتصالات، والعمل على إقرار قانون يتعلق بمجلس تنظيم النقل العام والمحروقات (البتروول والغاز).

## التوصيات

تفرض الاستنتاجات التي توصل إليها مقياس نظام النزاهة الوطني بذل جهد جماعي من قبل مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني متمثلة بالرئاسة والحكومة والمؤسسات الرسمية والأهلية العاملة في مجال مكافحة الفساد لمعالجتها بهدف تعزيز مناعة نظام النزاهة الوطني وفاعليته. ما من شأنه أن يساهم في ردم فجوة الثقة بين المواطنين والمسؤولين في السلطة الأمر الذي يتطلب وضع القضايا التالية خاصة لتضمينها في خطة الدولة لمكافحة الفساد:

- 1) على الرئيس إصدار مرسوم تحديد موعد الانتخابات العامة «الرئاسية والتشريعية» لتمكين المواطنين من حق اختيار ممثلين في المؤسسات السياسية، وإعادة التوازن للنظام السياسي بوجود مجلس تشريعي يحظى بالشرعية الشعبية ليتمكن من القيام بتوحيد المؤسسات الفلسطينية وإنهاء الانقسام السياسي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، وتفعيل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية من جهة أخرى.
- 2) تبني الحكومة للخطة الوطنية التشاركية عبر القطاعية للنزاهة ومكافحة الفساد من خلال مشاركة القطاعات المختلفة الرسمية والأهلية والقطاع الخاص لتحديد الأولويات والخطوات التنفيذية ومسؤوليات كل طرف أو مؤسسة في تنفيذها وفق جدول زمني واضح ومحدد، وذلك بعد أن يتم اعتمادها من قبل الحكومة رسمياً أو إصدارها كقانون ملزم للجميع، بحيث تتولى هيئة مكافحة الفساد مهمة تنسيق الجهود فيها باعتبارها سكرتارياً لجنة متابعة الخطة، إلى جانب اعتماد موازنة محددة لتنفيذها في إطار الموازنة العامة، وصولاً إلى نشرها للعامة الأمر الذي من شأنه أن يفتح الطريق لاستعادة ثقة المواطنين بالسلطة.
- 3) على الرئيس إعادة النظر في التشريعات التي صدرت نهاية عام 2020 المتعلقة بالجهاز القضائي بما يشمل النيابة العامة لناحية تصويب وفك الهيمنة عليه وتوحيده القضائي في الضفة والقطاع، وذلك بتشكيل لجنة وطنية من شخصيات عامة وقضائية ومهنية وازنة ونزيهة يعهد إليها مراجعة واقع القضاء القانوني وتصويبه.
- 4) على السلطة الفلسطينية تعديل قانون مكافحة الفساد بالنص على إلزامية نشر (الإفصاح) إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية دورياً.
- 5) استكمال الحكومة للاستجابة لملاحظات فريق استعراض تنفيذ فلسطين لاتفاقية الأمم المتحدة بإجراء التعديلات المطلوبة لتعزيز التدابير القائمة في دولة فلسطين من جهة ومواءمة التشريعات الفلسطينية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من جهة أخرى.
- 6) يتوجب على مجلس الوزراء وضع نظام/ لائحة لتنظيم إجراءات انتقال الوزراء والنواب ومأموري الضرائب والجمارك للعمل في القطاع الخاص.
- 7) على مجلس الوزراء إنشاء لجنة جودة الحكم في القطاع العام من شخصيات تتمتع بالخبرة والنزاهة لتتظر في تعيينات المرشحين للوظائف السامية (المدنية منها والأمنية) في القطاع العام، وتحديد الإجراءات المتعلقة بالمنافسة والإعلان عن الشواغر الوظيفية في الفئتين الخاصة والعليا، والنظر في الشكاوى المتعلقة بالتعيينات في القطاع العام.
- 8) على مجلس الوزراء وضع وإصدار مدونة السلوك لأعضاء مجلس الوزراء، وتفعيل إجراءات ضبط قبول الهدايا والضيافة للوزراء.
- 9) ينبغي على مجلس الوزراء إجراء تعديلات على بعض التشريعات والقواعد القانونية، كالقواعد الناظمة لحالات تعارض المصالح باتجاه فرض عقوبات في حال تضارب المصالح.
- 10) على مجلس الوزراء الاستمرار باعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية؛ بحيث تلبى احتياجات عمل هذه المؤسسات سواء في تقديم خدماتها أو تسيير أعمالها، على أن تحترم هذه المؤسسات في الوقت نفسه القواعد العامة للنظام المالي للسلطة الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بالعقود المالية لمسؤولي هذه الهيئات.

11) على مجلس الوزراء رفع مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات، والذي يتضمن واجبات المسؤولين والموظفين العاميين في تقديم المعلومات، من أجل إقراره من قبل الرئيس.

12) على مجلس الوزراء استكمال تشكيل المجالس التنظيمية للقطاعات العامة بتفعيل النص القانوني المتعلق بمجلس تنظيم الاتصالات، والعمل على إقرار قانون يتعلق بمجلس تنظيم النقل العام.

13) ينبغي على الرئاسة والحكومة إلزام المؤسسات العامة غير الوزارية بتقديم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها، ومتابعة أعمالها باعتبارها أحد أهم أشكال المساءلة لعمل المؤسسات الحكومية غير الوزارية. وعلى مجلس الوزراء الإعلان عن تقرير سنوي يتضمن مدى التزام المؤسسات العامة بتقديم تقاريرها وفقاً لمتطلبات التشريع الناظم لكل مؤسسة.

14) ينبغي على السلطة الفلسطينية إصدار قانون خاص بالامتياز وقانون المنافسة ومنع الاحتكار لتوضيح إجراءات الخصخصة وضمان المنافسة والشفافية في عمليات الخصخصة ومنح الامتياز، إلى جانب إصدار قانون الشركات الفلسطيني.

15) على رؤساء تحرير وسائل الإعلام والصحفيين التوقف عن وضع قيود ذاتية (الرقابة الذاتية) على نشر قضايا الفساد وخاصة التحقيقات الصحفية المتعلقة بملفات الفساد.

16) على هيئة سوق رأس المال

- تقديم المقترحات اللازمة لمجلس الوزراء لتعديل النصوص التشريعية التي تحد من إلزامية تطبيق مدونة حوكمة الشركات.
- إلزام الشركات المساهمة العامة المسجلة لدى مراقب الشركات باستكمال الإجراءات لإدراجها في السوق المالي بغية البدء بتطبيق مدونة حوكمة الشركات.

ملحق رقم (1) قائمة المؤشرات المستخدمة في مقياس النزاهة في فلسطين وتصنيفاتها ومصادر المعلومات وطرق  
الاحتساب

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
1	وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد.	ممارسات	إرادة سياسية	مجلس الوزراء	يحصل هذا المؤشر على 1000 علامة لامتلاك الحكومة خطة وطنية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد، وفي حالة عدم وجود خطة يفقد كامل العلامة.
2	وجود هيئة مكافحة الفساد.	تشريع	إرادة سياسية	هيئة مكافحة الفساد الأمانة العامة للمجلس التشريعي	(1) 500 علامة لوجود هيئة مكافحة الفساد تتمتع بالاستقلالية والحصانة في أعمالها. (2) 500 علامة لوجود نص واضح وصريح يلزم مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس هيئة مكافحة الفساد.
3	مؤسسية مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً	ممارسات	إرادة سياسية	هيئة مكافحة الفساد الموقع الإلكتروني لهيئة مكافحة الفساد الصحافة المحلية	يقسم هذا المؤشر إلى قسمين: الأول يخص 700 علامة للالتزام بإعداد التقرير السنوي المنصوص عليه في القانون، وعدم الالتزام بإعداد التقرير السنوي وتقديمه للجهات المنصوص عليها في القانون يفقد كامل العلامة المخصصة لهذا القسم. والثاني 300 علامة لنشر التقارير، عدم نشر التقرير السنوي يفقد هذا القسم 300 علامة.
4	الاعتقاد بالقدرة على إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد.	ممارسات	إرادة سياسية	استطلاع رأي	(نسبة الذين يقولون إنهم يعتقدون أن المواطنين يقومون بالإبلاغ عن جرائم الفساد X 1000).
5	النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.	تشريع	إجراءات وتدابير	قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة في حال وجود نص قانوني واضح وصريح يلزم مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، وفي حال عدم وجوده (أي النص) تحسم كامل العلامة.
6	تتم جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية.	ممارسات	إجراءات وتدابير	مجلس الوزراء ديوان الموظفين العام ديوان الرقابة المالية والإدارية	يقسم المؤشر إلى قسمين: (1) 500 علامة للتعيينات في الوظائف العامة وتحسب كما يلي: نسبة التعيينات التي تشرف عليها من إجمالي التعيينات خلال العام X 500. (2) 500 علامة للتعيينات في الوظائف العليا. وتحسب كما يلي: نسبة التعيينات التي تشرف عليها من إجمالي التعيينات في الفئات العليا خلال العام X 500.
7	الإعلان عن الشواغر الوظيفية لفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية.	ممارسات	إجراءات وتدابير	ديوان الموظفين العام الوقائع الفلسطينية	يحسب هذا المؤشر كما يلي: عدد الاعلانات خلال العام / عدد التعيينات الوظيفية X 1000

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
8	وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا).	تشريع	إجراءات وتدابير	قانون الخدمة العامة اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية تعليمات حكومية	يحصل المؤشر على 1000 علامة في حال وجود نص واضح وصريح لتشكيل لجنة دائمة للاعتراضات على القرارات في الوظيفة العمومية يتيح لكل المعترضين التقدم لها، وفي حال عدم وجود نص يحصل على صفر.
9	وجود مدونة سلوك لدى المسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرة ومعتمدة.	تشريع	إجراءات وتدابير	مجلس الوزراء الأمانة العامة للمجلس التشريعي ديوان الموظفين العام مجلس القضاء الأعلى الدوائر القانونية/الإدارية في الأجهزة الأمنية	تقسم إلى خمسة أقسام: (1) 200 علامة لوجود مدونة سلوك لأعضاء المجلس التشريعي. (2) 200 علامة لوجود مدونة سلوك لأعضاء المجلس التشريعي. (3) 200 علامة لوجود مدونة سلوك للقضاة والنيابة العامة. (4) 200 علامة لوجود مدونة سلوك خاصة بالموظف العام. (5) 200 علامة لوجود مدونة سلوك خاصة بأفراد الأجهزة الأمنية والشرطة.
10	وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامة ووجود عقوبات لتعارض المصالح.	تشريع	إجراءات وتدابير	القانون الأساسي للسلطة قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي قانون الخدمة المدنية قانون السلطة القضائية	يقسم هذا المؤشر إلى خمسة أقسام: (1) يخصص 150 علامة لوجود نصوص تحدد حالات تعارض المصالح لرئيس السلطة، وتحسم نصف العلامة في حال عدم وجود نصوص تشريعية تعاقب على حالات تعارض المصالح. (2) يخصص 400 علامة لوجود نصوص تحدد حالات تعارض المصالح للوزراء ومن في حكمه، وتحسم نصف العلامة في حال عدم وجود نصوص تشريعية تعاقب على حالات تعارض المصالح. (3) يخصص 150 علامة لوجود نصوص تحدد حالات تعارض المصالح للنواب، وتحسم نصف العلامة في حال عدم وجود نصوص تشريعية تعاقب على حالات تعارض المصالح. (4) يخصص 150 علامة لوجود نصوص تحدد حالات تعارض المصالح للموظفين العموميين (المدنيين والعسكريين) وتحسم نصف العلامة في حال عدم وجود نصوص تشريعية تعاقب على حالات تعارض المصالح. (5) يخصص 150 علامة لوجود نصوص تحدد حالات تعارض المصالح للقضاة وتحسم نصف العلامة في حال عدم وجود نصوص تشريعية تعاقب على حالات تعارض المصالح.

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
11	وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام.	تشريع	إجراءات وتدابير	القانون الأساسي للسلطة قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي النظام الداخلي للمجلس التشريعي قانون الخدمة المدنية	وجود نص تشريعي يضع فترة عام على الأقل لانتقال كبار الموظفين في السلطة للعمل في شركات القطاع الخاص (أعضاء مجلس إدارة أو مدراء تنفيذيين). يخصص 300 علامة للوزراء، و300 علامة للنواب، و400 علامة للفئات العليا والخاصة (حسب قانون الخدمة المدنية) في القطاع العام.
12	ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص.	تشريع	إجراءات وتدابير	نظام انتقال مأموري الضرائب والجمارك	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة في حال وجود نظام واضح يحدد فترة عام على الأقل لانتقال مأموري الضرائب والجمارك للعمل في القطاع الخاص، وفي حال عدم وجود نص واضح تحسم كامل العلامة.
13	وجود الإجراءات التي تضبط عرض الهدايا والضيافة على الموظفين العموميين.	تشريع	إجراءات وتدابير	- قانون الخدمة المدنية - أنظمة أو تعليمات خاصة بالهدايا	تحسب علامة هذا المؤشر كالتالي: 200 علامة لوجود نص واضح للتعامل مع الهدايا المقدمة لرئيس السلطة، و200 علامة للوزراء، و200 علامة لأعضاء المجلس التشريعي، و200 علامة للموظفين العامين. وتخصص 200 علامة لتحديد سقف مالي لقبول الهدايا الشخصية للوزراء والنواب مع وجود آلية للتسجيل.
14	أعضاء المجلس التشريعي والوزراء وكبار الموظفين بما فيهم المسؤولون عن الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات واللوازم العامة وموظفو الضرائب وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولو الهيئات المحلية مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية.	تشريع	إجراءات وتدابير	قانون مكافحة الفساد القانون الأساسي للسلطة قانون هيئة مكافحة الفساد قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي قانون اللوازم العامة قانون العطاءات العامة قانون الهيئات المحلية	يحصل هذا المؤشر على 1000 علامة في حال وجود نص واضح على إلزامية تقديم الشرائح الوظيفية المذكورة الذمة المالية، وينقص 200 علامة على عدم النص على أي من الشرائح المذكورة.
15	التزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية.	ممارسات	إجراءات وتدابير	هيئة مكافحة الفساد	نسبة الملتزمين من المكلفين X 1000
16	التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية.	ممارسات	إجراءات وتدابير	هيئة مكافحة الفساد	يتم احتساب المؤشر كما يلي: نسبة حالات التدقيق/ 10% من إقرارات الذمة المتعلقة بالشرائح المذكورة X 1000 وفي حال كانت النسبة أعلى من 10% يحصل المؤشر على علامة 1000

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
17	دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغري المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهائها، إلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية.	تشريع		القانون الأساسي للسلطة قانون هيئة مكافحة الفساد	يقسم المؤشر الى قسمين: الأول: يخصص 500 علامة للنص على دورية تقديم الذمة المالية، 250 نقطة لدورية تقديم الإقرار، و250 نقطة لتقديم الإقرار عند استلام المناصب وانتهاء الخدمة. الثاني: يخصص 500 علامة للإلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء ومن في حكمهم وأعضاء المجلس التشريعي.
18	تشريع حق المواطنين في الوصول إلى معلومات السجلات العامة "وتشمل البيانات الإدارية والمالية والفنية للمؤسسات العامة والخاصة" بما لا يتجاوز سرية البيانات الفردية والمحافظة على الخصوصية التجارية والأمن والنظام العام.	تشريع	إجراءات وتدابير	القانون الأساسي للسلطة قانون حق الوصول للمعلومات	يحصل هذا المؤشر على علامة 1000 في حال وجود نص واضح وصريح يمنح المواطنين حق الوصول إلى المعلومات العامة دون وجود عقبات أو إجراءات بيروقراطية معقدة و/أو مكلفة. وفي حال وجود نص لكنه غير واضح أو يضع شروطاً تحول دون الوصول السريع للمعلومات يحصل على 500 علامة. وفي حال عدم وجود نص تحسم كامل العلامة.
19	يتمكن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة.	ممارسات	إجراءات وتدابير	استطلاع رأي عام	يتم الحصول على علامة هذا المؤشر من استطلاع الرأي العام وتحسب كالتالي: نسبة الذين يقولون إنهم يتمكنون من الوصول إلى السجلات العامة X 1000
20	فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.	ممارسات	إجراءات وتدابير	مسح لمؤسسات السلطة عينة ممثلة لدوائر ووحدات الشكاوى	نسبة الردود المكتوبة من إجمالي عدد الشكاوى الواردة X 1000
21	وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الأذى المضاد.	تشريعات	إجراءات وتدابير	قانون هيئة مكافحة الفساد	وجود نص قانوني واضح يحمي المبلغين عن قضايا فساد من الملاحقة القانونية من قبل المبلغ عنهم، ويضمن (1) سرية الأشخاص و(2) عدم الملاحقة القضائية و(3) عدم اتخاذ إجراءات إدارية بحق المبلغين. ويحسم 350 علامة لعدم النص على أي من هذه الضمانات.
22	الدعاوى المرفوعة ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد.	ممارسات	إجراءات وتدابير	هيئة مكافحة الفساد	(نسبة حالات الإبلاغ عن كبار الموظفين/ 0.5 x 1000)
23	يتم طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات.	تشريع	إجراءات وتدابير	قانون الشراء العام	تقدّر العلامة حسب نص القانون، ففي حال وجود نص صريح وواضح يلزم طرح كل العطاءات واللوامز يحصل على علامة 1000، وفي حال وجود نص لكنه غير واضح يتم خصم 500 علامة، ويحصل على صفر في حال عدم وجود نص.
24	يتمكن المواطنون من الاطلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوامز العامة.	ممارسات	إجراءات وتدابير	لجان العطاءات والمشتريات	تبدأ علامة هذا المؤشر ب 1000 علامة وتخصم 100 علامة على كل حالة عدم نشر للنتائج.
25	الشركات المدانة في انتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوامز العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية.	تشريع	إجراءات وتدابير	قانون العطاءات الحكومية قانون اللوامز العامة	تقدّر العلامة حسب نص القانون، ففي حال وجود نص صريح وواضح يمنع الشركات المدانة بانتهاك لوائح العطاءات من المشاركة في العطاءات واللوامز يحصل على علامة 1000، وفي حال عدم وجود نص تحسم كامل العلامة.

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
26	منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية.	ممارسات	إجراءات وتدابير	لجان العطاءات والمشتريات	في حال وجود قائمة معلنة للشركات المنوعة من تقديم العطاءات لمخالفاتها السابقة يحصل على 1000 علامة وفي حال عدم وجود القائمة تحسم كامل العلامة.
27	اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.	ممارسات	إجراءات وتدابير	استطلاع رأي عام	يتم الحصول على علامة هذا المؤشر من استطلاع للرأي العام وتحسب كالتالي: نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فسادx1000.
28	اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناءً على تجربة خاصة).	ممارسات	إجراءات وتدابير	استطلاع رأي عام	تحسم 20 نقطة لكل 1% من المستطلعين الذين يفيدون بوجود تجربة شخصية لهم أو لأحد أقاربهم أو أصدقائهم.
29	كل أشكال الفساد جريمة يعاقب عليها القانون.	تشريع	إجراءات وتدابير	قانون هيئة مكافحة الفساد قانون العقوبات	يحصل هذا المؤشر على 1000 علامة لوجود نص قانوني يجرم الفساد في القطاعات التالية 1. القطاع الحكومي. 2. الهيئات المحلية. 3. القطاع الاهلي. 4. القطاع الخاص. ويتم خصم 250 علامة في حال عدم النص على تجريم الفساد في أي من القطاعات الأربعة.
30	وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد.	تشريع	إجراءات وتدابير	رأي خبير قانون هيئة مكافحة الفساد قانون العقوبات	تقدر علامة هذا المؤشر حسب نص القوانين المجرمة لأفعال الفساد، إذا كانت العقوبات رادعة يحصل على كامل العلامة، ويتم حسم 200 نقطة لكل عقوبة لكل شكل من أشكال الفساد.
31	وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدان بأفعال فساد.	تشريع	إجراءات وتدابير	القانون الأساسي قانون هيئة مكافحة الفساد قانون العقوبات	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة (علامة 1000) في حال النص على منع التقادم لجرائم الفساد، ويتم خصم 250 علامة لكل جريمة فساد تطبق عليها فترة التقادم المنصوص عليها في القانون العام.
32	توجد آليات واضحة لتعويض المتضررين من الفساد.	تشريع	إجراءات وتدابير	القانون الأساسي قانون هيئة مكافحة الفساد	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة (علامة 1000) في حال وجود نص واضح وصريح يعوض المتضررين من أفعال الفساد، وتخصم كامل العلامة في حال عدم وضوح النص.
33	وجود حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد.	تشريع	إجراءات وتدابير	القانون الأساسي قانون هيئة مكافحة الفساد قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي	وجود نص واضح وصريح يمنح رئيس هيئة مكافحة الفساد البدء في إجراء التحقيقات، في حال وجود شبهات بالفساد، مع الرئيس والوزراء والنواب، ويتم خصم نصف العلامة في حال وجود نص يمنح الحصانة لهم ويتطلب إجراءات تعيق البدء بالتحقيقات لأي واحد منهم.
34	رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق.	ممارسات	إجراءات وتدابير	هيئة مكافحة الفساد النيابة العامة الأمانة العامة للمجلس التشريعي	تبدأ علامة هذا المؤشر ب (1000 علامة) وتحسم كامل العلامة في حال امتناع المجلس التشريعي عن رفع الحصانة عن المتهمين بقضايا فساد
35	وجود قانون خاص بالامتياز ومنع الاحتكار.	تشريع	إجراءات وتدابير	الجريدة الرسمية المجلس التشريعي	في حال وجود قانون ينظم منح الامتياز ويمنع الاحتكار يحصل المؤشر على كامل العلامة (1000 نقطة)، وفي حال عدم إصدار قانون تخصم كامل العلامة.
36	وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص.	ممارسات	إجراءات وتدابير		يحصل هذا المؤشر على 1000 نقطة وتخصم 250 نقطة في حال عدم وجود مجلس تنظيمي لكل قطاع من القطاعات الأربعة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات).

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
37	اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات (العامة) الحكومية غير الوزارية.	ممارسات	إجراءات وتدابير	مجلس الوزراء	عدد المؤسسات المعتمد فيها نظام مالي واداري/ عدد المؤسسات الحكومية غير الوزارية X 1000
38	تتم الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتم حلها في الأجل القانونية المخصصة لذلك.	ممارسات	إجراءات وتدابير	وزارة الحكم المحلي لجنة الانتخابات المركزية	نسبة الهيئات التي تم إجراء الانتخابات فيها من إجمالي الهيئات المحلية التي تم حلها X 1000
39	تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي.	تشريع	مؤسسات رقابية فاعلة	القانون الأساسي للسلطة النظام الداخلي للمجلس التشريعي	وجود نص واضح على خضوع كافة المسؤولين الذين يتمتعون بصلاحيات تنفيذية، ويتم حسم 250 علامة لكل مسؤول أو جهة لا تخضع للرقابة.
40	تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كافٍ من بداية السنة المالية.	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	وزارة المالية الأمانة العامة للمجلس التشريعي	التزام الحكومة بتقديم الموازنة العامة بحد أقصى في الأول من تشرين ثاني (نوفمبر) من كل عام، ويتم حسم 50 نقطة عن كل يوم تأخير.
41	يتم الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة.	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	وزارة المالية الأمانة العامة للمجلس التشريعي	يحصل هذا المؤشر على 1000 علامة وتحسم 200 علامة عن كل حالة لتعديلات تتطلب موافقة المجلس التشريعي ولم تعرض عليه.
42	تتم مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة.	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	الأمانة العامة للمجلس التشريعي	تخصص 500 علامة لمناقشة المجلس لتقرير الحساب الختامي، و500 علامة لمناقشة المجلس للتقارير الربعية المقدمة للمجلس التشريعي. وفي حال لم تقدم وزارة المالية التقارير تحسم كامل العلامة.
43	الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية.	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	الأمانة العامة للمجلس التشريعي ديوان الرقابة المالية والإدارية	تبدأ علامة هذا المؤشر بصفر وتُضاف 600 علامة لمناقشة المجلس التشريعي للتقرير السنوي لاستثمارات السلطة، و400 علامة لقيام ديوان الرقابة المالية والإدارية بالتدقيق والرقابة على الشركات الاستثمارية للسلطة.

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
44	الأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	الأمانة العامة للمجلس التشريعي الأمانة العامة للرئاسة الأمانة العامة لمجلس الوزراء	يُقَسَّم هذا القسم الى أربعة أقسام: الأول: يخصص 500 علامة؛ 200 علامة لمناقشة المجلس الموازنة السنوية للأجهزة الأمنية، و200 علامة لمناقشة المجلس الجزء المتعلق بالأجهزة الأمنية في الحساب الختامي. الثاني: يخصص 200 علامة لامتحان وزير الداخلية لحضور جلسات لجان المجلس. وتحسب كالتالي: عدد الاستجابات مقارنة بعدد الطلبات. الثالث: يخصص 200 علامة لحضور وزير الداخلية جلسات المجلس للرد على الأسئلة والاستجابات المتعلقة بالأمن في الأوقات المحددة من قبل المجلس التشريعي، وتحسب كما يلي: عدد مرات الحضور مقارنة بعدد الطلبات X 200. رابعاً: يخصص 200 علامة للرد على رسائل وطلبات اللجان كما يلي: عدد الاستجابات/ عدد الطلبات المقدمة من المجلس التشريعي X 200
45	استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته.	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	ديوان الرقابة المالية الإدارية	عدد الردود أو الاستجابة لطلبات وتوصيات الديوان من إجمالي الطلبات X 1000.
46	اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف.	ممارسات	مؤسسات رقابية فاعلة	استطلاع رأي عام	نسبة الذين لا يعتقدون بأن الوساطة تساعدهم في الحصول على الخدمة X 1000 نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد في التوظيف X 1000
47	المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها.	ممارسات	مؤسسات رقابية	تقارير ائتلاف أمان	نسبة الذين يقدمون تقارير سنوية إلى الجهات المرجعية المنصوص عليها في قانونها X 1000
48	وجود هيئة التفتيش القضائي.	ممارسات	القضاء	مجلس القضاء الأعلى	يُقَسَّم هذا المؤشر إلى قسمين: الأول يخصص 500 علامة لقيام هيئة التفتيش بجولات تفتيشية على أداء القضاة أو مراجعة أحكام قضائية، ويتم منح 10 علامات لكل جولة. والثاني: يخصص 500 علامة تحتسب كما يلي: عدد الشكاوى المنجزة في العام/ عدد الشكاوى الواردة لدائرة التفتيش X 500

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
49	قضاء مستقل وفعال.	ممارسات	القضاء	مجلس القضاء الأعلى جمعية القضاة مؤسسات حقوق إنسان	يقسم هذا المؤشر إلى قسمين. الأول: يخصص لهذا القسم 500 علامة؛ وينقص 100 نقطة في حال تعرض أي من القضاة إلى تهديد أو تدخل، 200 نقطة للاعتداء الجسدي، ويفقد هذا القسم كامل العلامة في حال قتل أي من القضاة. الثاني: نسبة القرارات القضائية «المتعلقة بقضايا فساد» مقارنة بعدد القضايا الواردة في نفس السنة x 500.
50	عدد القضايا التي تمت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة.	ممارسات	القضاء	مجلس القضاء الأعلى النيابة العامة	(عدد القضايا التي تمت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة لنفس العام/ 1000 x 0.7)
51	اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي.	ممارسات	القضاء	استطلاع رأي عام	(1) نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد في الجهاز القضائي x 500. (2) نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد في النيابة العامة x 500.
52	توجد لجنة محايدة مستقلة للإشراف على الانتخابات العامة.	تشريع	المجتمع المدني	قانون الانتخابات العامة	يحصل المؤشر على علامة 1000 في حال وجود نص صريح على استقلالية لجنة الانتخابات العامة وعدم التدخل في أعمالها من قبل الأجهزة الحكومية، ويتم خصم 500 علامة في حال عدم وضوح النص، وتحسم كامل العلامة في حال عدم النص على لجنة انتخابات مستقلة.
53	وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة.	تشريع	المجتمع المدني	قانون الانتخابات العامة قانون الأحزاب	يحصل المؤشر على علامة 1000 في حال وجود تشريع ينص بشكل واضح على آليات تمويل الانتخابات.
54	فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية.	ممارسات	المجتمع المدني	لجنة الانتخابات المحلية	يحصل هذا المؤشر على 1000 نقطة في حال قيام لجنة الانتخابات بالتدقيق، وفي حال غياب آليات تدقيق واضحة أو عدم القيام بالتدقيق يفقد كامل العلامة.
55	وجود المنظمات المحلية والدولية لمكافحة الفساد.	ممارسات	المجتمع المدني	سجل الجمعيات الأهلية وزارة العدل هيئة مكافحة الفساد مؤسسات المجتمع المدني	في حال وجود منظمة واحدة يحصل المؤشر على 250 علامة وفي حال وجود مؤسستين يحصل المؤشر على 400 علامة وفي حال وجود 3 مؤسسات يحصل على 500 علامة و100 علامة لكل مؤسسة إضافية.
56	قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل.	ممارسات	المجتمع المدني	مؤسسات المجتمع المدني مؤسسات حقوق الإنسان	يتم حسم 500 علامة على إغلاق مؤسسة أهلية أو دولية (فرع)، و300 علامة لاعتقال نشطاء في مجال مكافحة الفساد، و200 علامة على وضع عراقيل أمام نشاطات المؤسسات، وتحسم كامل العلامة في حال قتل أي من الناشطين في مجال مكافحة الفساد.
57	المنظمات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها.	ممارسات	المجتمع المدني	وزارة الداخلية	نسبة المنظمات الأجنبية التي تقدم تقاريرها أو تنشرها للعموم من إجمالي المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين x 1000.

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
58	إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها.	ممارسات	المجتمع المدني	وزارة الداخلية هيئة مكافحة الفساد ديوان الرقابة المالية والإدارية مجلس القضاء الأعلى	تبدأ علامة هذا المؤشر ب 1000 ويخسر 250 نقطة لصدور قرار قضائي بإدانة أي من المسؤولين في مؤسسة أهلية.
59	تقوم الحكومة بتسهيل وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة.	ممارسات	المجتمع المدني	استطلاع عينة للمؤسسات والناشطين والباحثين العاملين في مجال مكافحة الفساد	تبدأ علامة هذا المؤشر ب 1000 ويتم حسم 50 نقطة على كل منع أو حجب للمعلومات
60	الإعلام حرّ ومحمي.	تشريع	المجتمع المدني	القانون الأساسي للسلطة قانون المطبوعات والنشر نظام ترخيص المحطات الإذاعية والتلفزيونية	تقدّر العلامة حسب نص القانون، ففي حال وجود ضمانات واضحة وصريحة لحرية الإعلام يحصل المؤشر على 1000 علامة، وفي حال وجود نص لكنه غير واضح يخسر نصف العلامة، وفي حال عدم وجود نص يأخذ المؤشر علامة صفر.
61	لا يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية.	ممارسات	المجتمع المدني	استطلاع عينة لصحفيين	تحتسب علامة المؤشر كالتالي: (نسبة الذين يقولون إنه لا توجد رقابة ذاتية 1000X) + (نسبة الذين يقولون إنه توجد رقابة ذاتية إلى حد ما 500X) + (نسبة الذين يقولون إنه توجد رقابة ذاتية 0X)
62	لا يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة. وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد.	ممارسات	المجتمع المدني	استطلاع عينة لصحفيين الصحف	يقسم هذا المؤشر إلى قسمين: الأول: مخصص لرأي الصحفيين (نسبة الذين يقرّون بوجود قيود على نشر موضوعات تتعلق بالفساد 0X) + (نسبة الذين يقرّون بوجود قيود على نشر موضوعات تتعلق بالفساد إلى حد ما 250X) + (نسبة الذين لا يقرّون بوجود قيود على نشر موضوعات تتعلق بالفساد 500X) والثاني: يتم خصم 100 نقطة لكل 10% تقول إنه تم منعهم من نشر مقال أو خبر أو تعليق برنامج إذاعي أو تلفزيوني في الوسيلة الإعلامية التي يعملون بها أو يعمل بها أحد زملائهم من قبل السلطات الأمنية أو المدنية.
63	لا توجد قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد.	ممارسات	المجتمع المدني	الهيئة المستقلة لحقوق الانسان المركز الفلسطيني لتنمية الحريات الإعلامية "مدى"	تحسم 250 علامة على اعتقال أي من الصحفيين أو تعرّضه للإهانة بسبب كتابته خبراً أو تحقيقاً أو مقالاً، ويتم حسم كامل العلامة في حال اختفاء أو قتل أي من الصحفيين.
64	اعتقاد الناس بأن المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد.	ممارسات	المجتمع المدني	استطلاع للرأي العام	يتم الحصول على علامة هذا المؤشر من استطلاع الرأي العام وتحتسب كالتالي: (أ) نسبة الذين يقولون إن المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد (ب) نسبة الذين يقولون بلا رأي/ لا أعرف (ج) نسبة الذين يقولون إن المؤسسات الإعلامية لا تقوم بنشر قضايا فساد.

رقم المؤشر	المؤشرات الخاصة	القطاع	أركان نظام النزاهة	مصادر المعلومات	طريقة احتساب المؤشر
65	تطبيق مدونة حوكمة الشركات في فلسطين.	ممارسات	المجتمع المدني	هيئة سوق رأس المال المؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص ائتلاف أمان	نسبة الشركات المساهمة العامة التي قررت تطبيق المدونة 1000X
66	إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية.	ممارسات	المجتمع المدني	هيئة سوق رأس المال وزارة الاقتصاد الوطني	نسبة الشركات المساهمة العامة التي تفصح عن بياناتها الربعية والسنوية حسب تعليمات الإفصاح الصادرة عن السوق المالي 1000X
67	تضمين التقارير السنوية للشركات لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة.	ممارسات	المجتمع المدني	مراقب الشركات هيئة سوق رأس المال عينة من التقرير السنوي الشركات	تبدأ علامة هذا المؤشر بصفر ويتم إضافة 50 نقطة لكل شركة مساهمة عامة تنشر في تقريرها السنوي مكافآت ونفقات أعضاء مجالس إدارتها.
68	الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة.	ممارسات	المجتمع المدني	الهيئة المستقلة لحقوق الانسان مؤسسة مدى لتنمية الحريات ائتلاف أمان	يتم حسم 200 نقطة على إغلاق كل موقع إلكتروني بسبب النشر، ويخسر المؤشر كامل العلامة في حال تم إغلاق شبكة الإنترنت على البلاد أو إيقاف شبكات الهاتف النقال.
69	التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد.	ممارسات	التعاون الدولي	هيئة مكافحة الفساد وزارة العدل الأمانة العامة للمجلس التشريعي	يقسم هذا المؤشر إلى قسمين: الأول: التوقيع على الاتفاقيات الدولية عدد الاتفاقيات الموقع عليها من قبل السلطة/ عدد الاتفاقيات الدولية X 500 الثاني: التوقيع على الاتفاقيات الإقليمية عدد الاتفاقيات الموقع عليها من قبل السلطة/ عدد الاتفاقيات الإقليمية X 500
70	الملاءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة	ممارسات	التعاون الدولي	تقرير استعراض الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لالتزامات دولة فلسطين	نسبة إنجاز السلطة الفلسطينية لملاحظات فريق استعراض التنفيذ لاتفاقية مكافحة الفساد المنجز من الملاحظات/ الملاحظات الواردة في تقرير الاستعراض X 1000
71	جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بقضايا فساد.	ممارسات	تعاون دولي	النيابة العامة	عدد الطلبات المقدمة للجهات الدولية مقارنة بعدد الأشخاص الهاربين 1000X.
72	طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني.	ممارسات	التعاون الدولي	هيئة مكافحة الفساد وزارة العدل مجلس القضاء الأعلى	عدد الطلبات مقارنة مع عدد أحكام القضاء لهاربين 1000X.

الملحق رقم 2: نتائج مؤشرات مقياس نظام النزاهة في فلسطين لعام 2020

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
1	وجود خطة حكومية معتمدة ومعلنة لمكافحة الفساد.	رأي خبير انظر موقع هيئة مكافحة الفساد <a href="https://www.pacc.ps/library/view-book/10347">https://www.pacc.ps/library/view-book/10347</a>	تم إطلاق الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022 من قبل هيئة مكافحة الفساد.	الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لم ترق إلى الخطة الوطنية التي تبلورها بشكل مشترك مع جميع الأطراف ذات العلاقة وتتولى الحكومة الإشراف عليها. يحصل هذا المؤشر على 500 نقطة.	500
2	وجود هيئة مكافحة الفساد.	(1) قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 <a href="http://www.aman-palestine.org/Documents/Laws/AntiCorruption-Law.doc">www.aman-palestine.org/Documents/Laws/AntiCorruption-Law.doc</a> (2) رأي خبير	(1) أتتص المادة 3 من القانون "1. تشأ بمقتضى أحكام هذا القانون هيئة تسمى هيئة مكافحة الفساد، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي وتخصص لها موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة للسلطة الوطنية، ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها، وحق إبرام العقود والتقاضى ويمثلها أمام المحاكم النيابة العامة المنتدبة لدى الهيئة." ب-تتص المادة 7 من القانون على "وفقاً لأحكام القانون يتمتع الرئيس وموظفو الهيئة بالحصانة عن كل ما يقومون به من أعمال تتعلق بتنفيذ مهامهم." (2) لا يتضمن قانون هيئة مكافحة الفساد نصاً يلزم مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس هيئة مكافحة الفساد.	(1) النص واضح في قانون هيئة مكافحة الفساد على استقلالية الهيئة والحصانة لأعمالها. يحصل هذا القسم على كامل العلامة المخصص له 500 نقطة. (2) تحسم كامل العلامة لهذا القسم لعدم النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس الهيئة.	500
3	مؤسسة مكافحة الفساد تصدر تقريراً سنوياً.	الموقع الإلكتروني لهيئة مكافحة الفساد <a href="https://www.pacc.ps/library/view-book/10356">https://www.pacc.ps/library/view-book/10356</a>	تم تقديم التقرير السنوي للعام 2019 إلى الجهات المعنية (ورئيس الوزراء) خلال العام 2020، وتم كذلك نشر التقرير على الصفحة الإلكترونية لهيئة مكافحة الفساد.	يحصل هذا المؤشر على كامل علامة الالتزام الهيئة بإعداد التقرير السنوي وتقديمه للجهات المنصوص عليها في القانون، ونشره على موقع الهيئة.	1000
4	الاعتقاد بالقدرة على إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود فساد.	استطلاع رأي عام خاص لائتلاف «أمان» 2020 <a href="https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/14706.html">https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/14706.html</a>	أظهرت نتائج الاستطلاع أن 28% من المبحوثين في الضفة الغربية يعتقدون أن المواطنين يقومون بإبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات اشتباه بوجود الفساد مقابل 61% منهم لا يعتقدون ذلك.	يحصل هذا المؤشر على علامة 280 (0.28 × 1000)	280
5	النص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.	قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004 <a href="http://www.saacb.ps/Laws/saacbArabicVers.pdf">http://www.saacb.ps/Laws/saacbArabicVers.pdf</a>	تتص المادة 4 من القانون "يعين رئيس الديوان بقرار من رئيس السلطة الوطنية بناء على تسبيب من مجلس الوزراء وبعد المصادقة على تعيينه بالأغلبية المطلقة للمجلس التشريعي."	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة للنص على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية.	1000

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
6	تمت جميع التعيينات في الوظيفة العامة بإشراف جهة مركزية.	انظر: الجريدة الرسمية «الوقائع الفلسطينية» الأعداد 163-174	القسم الأول: الديوان يشرف على جميع التعيينات في القطاع العام. القسم الثاني: تم تعيين وترقية 102 موظفاً/ة في الفئة العليا «الخاصة والعليا» خلال العام 2020.	القسم الأول: يحصل هذا القسم على كامل العلامة المخصصة له 500 علامة. القسم الثاني: تحسم كامل العلامة لعدم إشراف ديوان الموظفين على الترقية والتعيين في الوظائف العليا.	500
7	الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئات الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية.	انظر: الجريدة الرسمية «الوقائع الفلسطينية» الأعداد 163-174 -	تم تعيين وترقية 102 شاغراً وظيفياً في الفئات العليا والخاصة خلال العام 2020 منها: 34 تعييناً جديداً و68 ترقية. تمت مراجعة الصحف المحلية خلال نفس الفترة ولم يتم الإعلان عن الوظائف المذكورة.	لم يتم الاعلان عن أي من الشواغر الوظيفية التي تم التعيين فيها خلال العام 2020	0
8	وجود لجنة إدارية دائمة مستقلة للرقابة على نزاهة التعيينات في الوظائف العليا (الفئات الخاصة والفئة العليا).	رأي خبير	يتم استقبال الشكاوى في ديوان الموظفين من قبل الدائرة القانونية والرقابة الداخلية فيما يتعلق بالتعيينات. لا توجد جهة دائمة لاستقبال الاعتراضات على القرارات في الوظيفة العمومية، ولا توجد جهة رسمية محددة تناط بها الرقابة على هذه التعيينات.	تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر.	0

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
9	وجود مدونة سلوك لدى المسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقرة ومعتمدة.	(1) رأي خبير (2) رأي خبير (3) أ. الوقائع الفلسطينية عدد 168 الصادرة بتاريخ 2020/6/25 ب. الوقائع الفلسطينية عدد 97 الصادرة بتاريخ 2012/10/7 (4) قرار مجلس الوزراء رقم (13/23/04) م.و/س.ف) (5) انظر: الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية <a href="https://drive.google.com/file/d/1u2igS_XH-cZZkisuFHSkJe-8VZbbbtWvOR/view">https://drive.google.com/file/d/1u2igS_XH-cZZkisuFHSkJe-8VZbbbtWvOR/view</a> أ. قرار رئيس المخابرات بتاريخ 2010/4/1. (6) حصل الباحث على نسخة من مدونة الشرطة (7) الموقع الإلكتروني لقوات الأمن الوطني <a href="http://www.nsf.ps/3/79/pnf/ar">http://www.nsf.ps/3/79/pnf/ar</a>	(1) لا توجد مدونة سلوك لأعضاء مجلس الوزراء. (2) لا توجد مدونة سلوك لأعضاء المجلس التشريعي. (3) تم إصدار مدونة السلوك القضائي بتاريخ 2005/5/10، وجرى إصدار مدونة جديدة في العام 2020 بموجب قرار مجلس القضاء الأعلى الانتقالي رقم 1 لسنة 2020 بمدونة السلوك القضائي. وتم إصدار مدونة السلوك القضائي للقضاة وأعضاء النيابة العسكرية بتاريخ 2012/6/19. (4) أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ 2012/10/23 القرار رقم (13/23/04) م.و/س.ف) بشأن المصادقة على مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة، والطلب من كافة الجهات المختصة تنفيذ القرار والعمل بموجبه اعتباراً من تاريخه. (5) تم نشر مدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك العامة لمنتسبي قوى الأمن الفلسطيني موقعة من الرئيس محمود عباس بتاريخ 2018/3/26 ومن رئيس الحكومة د. رامي الحمدالله آنذاك. بالإضافة إلى مدونات سلوك صدرت في فترات سابقة لكل من جهاز المخابرات العامة "مدونة سلوك خاصة بضباط وأفراد جهاز المخابرات العامة عام 2010". وجهاز الأمن الوقائي في سنة 2013، "مدونة سلوك العاملين في الأمن الوقائي"، وأقرّ جهاز الشرطة مدونة للسلوك وهي مطبوعة. وأصدر الأمن الوطني مدونة سلوك عام 2013 خاصة بضباط وأفراد قوات الأمن الوطني.	(1) تحسم كامل علامات القسم الأول. (2) تحسم كامل علامات القسم الثاني. (3) يحصل القسم الثالث على كامل العلامة 200 نقطة. (4) يحصل القسم الرابع على كامل العلامة 200 نقطة. (5) يحصل هذا القسم على 200 علامة لإصدار الأمن الوطني والأمن الوقائي والمخابرات العامة وجهاز الشرطة مدونات سلوك خاصة بكل منهم.	600

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتماب	العلامة
10	وجود قواعد تحدد حالات تعارض المصالح لشاغلي المناصب السياسية والعامية ووجود عقوبات لتعارض المصالح.	القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية <a href="http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138">http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138</a>  قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته  قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2020 بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح المنشور في الجريدة الرسمية «الوقائع الفلسطينية» عدد 164.  قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي <a href="http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=1467">http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=1467</a>  قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2020 بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح.  قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002  <a href="http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=15073">http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=15073</a>	(1) الرئيس: تنص المادة 11 من قانون هيئة مكافحة الفساد على أنه «لا يجوز لرئيس السلطة الوطنية أن يشتري أو يستأجر أو يبيع أو يمنح أو يهدي شيئاً من أملاك الدولة، أو أحد الأشخاص المعنوية العامة، أو أن تكون له مصلحة مالية في أي عقد من العقود التي تبرمها الجهات الحكومية أو الإدارية، كما لا يجوز له طوال مدة رئاسته أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي شركة أو أن يمارس التجارة أو أي مهنة من المهن أو أن يتقاضى راتباً آخر أو أي مكافآت أو منح من أي شخص آخر وبأي صفة كانت غير الراتب الواحد المحدد للرئيس ومخصصاته». لكن لم ينص على أية عقوبات في حال مخالفتها من قبل الرئيس. (2) الوزراء: يخضع الوزراء لأحكام قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2020 بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح تنص المادة 4 على « 1. الامتناع عن مزاوله أي أعمال أو القيام بأي نشاط من شأنه قيام التضارب المباشر أو غير المباشر بين المصالح الشخصية من جهة وبين المسؤوليات الوظيفية أو ما يتصل بأعمال الوظيفة من جهة أخرى. 2. التنحي فوراً عن المشاركة بأي صورة في إجراء أو قرار من شأنه أن يفرض على قيام حالة من حالات تضارب المصالح المباشر بعد ثبوتها بقرار من المسؤول المختص. 3. التجرد والموضوعية في أداء مهام العمل دون انحياز أو معاملة مميزة لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين في تعاملاتهم مع جهة العمل أو بما يسيء لسمعتها. 4. الإفصاح عن تضارب المصالح عن كل حالة يتوقع أن ينشأ عنها حالة تضارب مصالح على النموذج المخصص لذلك. 5. الامتناع عن إفشاء أو استخدام أي معلومات تم الحصول عليها في سياق القيام بواجبات المنصب، حتى بعد انتهاء خدمته. 6. عدم الاشتراك في جمع التبرعات أو المساهمات العينية إلى جهة قبل الحصول على موافقات جهة العمل، ووفق أحكام التشريعات السارية. 7. عدم قبول الهدايا أو الخدمات من أي شخص متى كان من شأنها أن تضع عليه أي التزام أو أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر، على موضوعيته وحيادته في تنفيذ مهامه الوظيفية، أو من شأنها التأثير على قراراته أو قد تفرض عليه التزاماً ما لقاء قبولها. 8. عدم الترويج لأي منتج أو خدمة بأي شكل من الأشكال، ما لم تكن تشكل جزءاً من مهام عمله.»	(1) النص واضح بوجود قواعد لتضارب المصالح لرئيس السلطة، ولعدم وضع القانون عقوبات لمخالفتها من قبل الرئيس يتم حسم نصف العلامة المخصصة لهذا القسم ويحصل هذا القسم على 75 نقطة. (2) النص واضح بوجود قواعد لتضارب المصالح للوزراء، كما نص قانون مكافحة الفساد على عقوبات في حال وجود تضارب مصالح، وحدد نظام تضارب المصالح لسنة 2020 خضوع الوزراء له. يحصل هذا القسم على كامل العلامة. (3) النص واضح بوجود قواعد لتضارب المصالح للنواب، ولعدم وضع القانون عقوبات لمخالفتها من قبل النواب يتم حسم نصف العلامة المخصصة لهذا القسم. يحصل هذا القسم على 75 نقطة. (4) النص واضح بوجود قواعد لتضارب المصالح للموظفين، وتضع اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية عقوبات لمخالفتها من قبل الموظفين. كما نص قانون مكافحة الفساد على عقوبات في حال وجود تضارب مصالح، وحدد نظام تضارب المصالح لسنة 2020 خضوع الموظفين له. يحصل هذا القسم على كامل العلامة. (150 نقطة). (5) النص واضح بوجود قواعد لتضارب المصالح للقضاة، ولعدم وضع القانون عقوبات لمخالفتها من قبل القضاة يتم حسم نصف العلامة المخصصة لهذا القسم. يحصل هذا القسم 75 نقطة.	775

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
			<p>3) النواب: تنص أحكام المواد 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9 من قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي رقم 10 لسنة 2004 على قواعد تضارب المصالح، لكنها لم تنص على أية عقوبات في حال مخالفتها من قبل النواب.</p> <p>4) الموظفون: يخضع الموظفون لأحكام قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2020 بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح.</p> <p>6) القضاة: تنص المادة 28 من قانون السلطة القضائية على أنه "لا يجوز للقاضي القيام بأي عمل تجاري، كما لا يجوز له القيام بأي عمل لا يتفق واستقلال القضاء وكرامته، ويجوز لمجلس القضاء الأعلى أن يقرر منع القاضي من مباشرة أي عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها." وتنص المادة 30 من نفس القانون على أنه "1. لا يجوز أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الثانية. 2. لا يجوز أن يجلس للقضاء أي من القضاة الذين تربطهم صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة مع عضو النيابة أو ممثل الخصوم أو أحد طرفي الخصومة. لكن هذه المادة لم تنص على أية عقوبات في حال مخالفتها من قبل النواب.</p>		
11	وجود إجراءات تنظم عمل الوزراء وكبار موظفي الدولة وأعضاء المجلس التشريعي في القطاع الخاص بعد مغادرتهم القطاع العام.	<p>1) قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي <a href="http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14677">http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14677</a></p> <p>2) اللائحة الداخلية لمجلس الوزراء <a href="http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14569">http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14569</a></p> <p>3) قانون الخدمة المدنية <a href="http://www.gpc.pna.ps/diwan/viewPublicLowList.gpc">http://www.gpc.pna.ps/diwan/viewPublicLowList.gpc</a></p>	لا يوجد نص تشريعي يضع فترة (عام على الأقل) لانتقال كبار الموظفين في السلطة للعمل في شركات القطاع الخاص، سواء بالنسبة إلى الوزراء أو لأعضاء المجلس التشريعي أو للموظفين العموميين في القطاع العام.	تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر.	0
12	ضبط انتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص.	<p>قانون الجمارك والمكوس رقم (1) لسنة 1962 موقع المستشار زهير خليل <a href="http://zuheirkhalil.com/book/index.php?action=view&amp;id=86">http://zuheirkhalil.com/book/index.php?action=view&amp;id=86</a></p> <p>2) قرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل <a href="http://muqtafi.birzeit.edu/pg">http://muqtafi.birzeit.edu/pg</a></p>	لا يوجد نص تشريعي يضع فترة زمنية معقولة (عام على الأقل) لانتقال مأموري الضرائب وموظفي الجمارك للعمل في القطاع الخاص.	تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر.	0

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
13	وجود الإجراءات التي تضبط عرض الهدايا والضيافة على الموظفين العموميين.	<p>قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 بنظام الهدايا المنشور في «الوقائع الفلسطينية» عدد 162</p> <p>1) قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي <a href="http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=1467">http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=1467</a></p> <p>4) اللائحة الداخلية لمجلس الوزراء <a href="http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14569">http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14569</a></p> <p>مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة، الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (14/23/04) م.و/س.ف) لعام 2012 بتاريخ 2012/10/23</p>	<p>1. لا يوجد نص تشريعي للتعامل مع الهدايا المقدمة لرئيس الدولة ولأعضاء المجلس التشريعي،</p> <p>2. حدد نظام الهدايا رقم 10 لسنة 2019 الهدايا المقبولة وهي العينية التي تقل قيمتها عن 100 دينار شرط ألا تخل بالوظيفة العامة وعلى أن يتم تسجيلها في المؤسسة، فيما حظر القرار الهدايا النقدية بمجملها. ويخضع لأحكام هذا النظام كل من الوزراء والموظفين المدنيين والعسكريين.</p>	يحصل هذا المؤشر على 600 نقطة لوجود نص يتعلق بالوزراء والموظفين العموميين وتحديد سقف للهدايا وتسجيلها	600

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
14	أعضاء المجلس التشريعي والوزراء وكبار الموظفين بما فيهم المسؤولون عن الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء لجنة العطاءات والولايم العامة وموظفو الضرائب وموظفو مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولو الهيئات المحلية مطالبون بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية.	قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 <a href="http://www.aman-palestine.org/Documents/Laws/AntiCorruption-Law.doc">www.aman-palestine.org/Documents/Laws/AntiCorruption-Law.doc</a>	تنص المادة 2 من قانون مكافحة الفساد على أنه "يخضع لأحكام هذا القانون: 1. رئيس السلطة الوطنية ومستشاروه ورؤساء المؤسسات التابعة للرئاسة. 2. رئيس وأعضاء مجلس الوزراء ومن في حكمهم. 3. رئيس وأعضاء المجلس التشريعي ا لفلسطيني . 4. أعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة وموظفوها. 5. رؤساء هيئات وأجهزة السلطة الوطنية. 6. المحافظون ورؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية والعاملون فيها. 7. الموظفون. 8. رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة والعاملون فيها التي تكون السلطة الوطنية أو أي من مؤسساتها مساهما فيها. 9. مأمورو التحصيل ومندوبوهم الأمناء على الودائع والمصارف. 10. المحكمون والخبراء والحراس القضائيون ووكلاء الدائنين والمصنفين. 11. رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة والجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة وبالاستقلال المالي والإداري والأحزاب والنقابات ومن في حكمهم والعاملون في أي منها حتى لو لم تكن تتلقى دعماً من الموازنة العامة. 12. الأشخاص المكلفون بخدمة عامة بالنسبة للعمل الذي يتم تكليفهم به. 13. أي شخص غير فلسطيني يشغل منصباً في أي من مؤسسات السلطة الوطنية، التشريعية، والتنفيذية والقضائية، وأي شخص يمارس وظيفة عمومية لصالح أي جهاز عمومي أو منشأة عمومية أو منظمة أهلية تابعة لبلد أجنبي أو مؤسسة دولية عمومية."	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة لمطالبة الموظفين والمنتخبين في السلطة الفلسطينية بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية.	1000
15	التزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية.	تقرير المرصد الوطني، التقرير الأول 2020، هيئة مكافحة الفساد، ص 28. <a href="https://www.pacc.ps/library/marsad">https://www.pacc.ps/library/marsad</a>	بلغ عدد المكلفين بإقرارات الذمة المالية في العام 2020 (7247) مكلفاً، وبلغ عدد المستوفين لإقرارات الذمة المالية (3572).	1,000 X(7,247/3,572)	493

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
16	التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية.	المرصد الوطني لمؤشرات الفساد التقرير الأول 2020، ص 29. <a href="https://www.pacc.ps/library/marsad">https://www.pacc.ps/library/marsad</a>	تختص هيئة مكافحة الفساد وفقاً لنص المادة 8 من قانون هيئة مكافحة الفساد بـ "فحص الذمة المالية للخاضعين لأحكام هذا القرار بقانون وفق التشريعات السارية". جرى فحص 145 إقراراً للذمة المالية تمت بناءً على طلبات إما في إطار التحقيق، أو البلاغات أو الشكاوى أو بناءً على تقرير مجال من جهات الاختصاص. ما يشير إلى أنّ الهيئة لم تقم بالفحص أو التدقيق الدوري على عينات عشوائية من إقرارات الذمة المالية.	تحسم كامل العلامة لعدم تدقيق هيئة مكافحة الفساد إقرارات الذمة المالية في إطار خطة تتعلق بفحص الإقرارات لتعزيز الوقاية من الفساد.	0

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
17	دورية تقديم إقرارات الذمة المالية المطلوبة من شاغري المناصب والوظائف العامة وعند استلام المناصب وانتهائها، إلزامية نشر إقرار الذمة المالية لرئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الجريدة الرسمية	<p>(1) القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية <a href="http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138">http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138</a></p> <p>(2) قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي <a href="http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=1467">http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=1467</a></p> <p>(3) قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 <a href="http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=15073">http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=15073</a></p> <p>(4) قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته <a href="file:///C:/Users/DELL/Desktop/AMAN/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20">file:///C:/Users/DELL/Desktop/AMAN/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20</a></p>	<p>القسم الأول: أ- دورية تقديم إقرارات الذمة المالية: (1) رئيس الدولة: تنص المادة 11 من قانون هيئة مكافحة الفساد على أن «يقدم رئيس الدولة إقراراً بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وأولاده مفضلاً فيه كل ما يملكون من عقارات ومنقولات وأسهم وسندات وأموال نقدية داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون، ويحفظ هذا الإقرار مغلقاً وسرياً لدى محكمة العدل العليا، ولا يجوز الاطلاع عليه إلا بإذن المحكمة عند الاقتضاء وفي الحدود التي يسمح بها القانون» (2) أعضاء المجلس التشريعي: تنص المادة 54 من القانون الأساسي المعدل والمادة 12 من قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي لسنة 2004 على أن «يقدم كل عضو في المجلس التشريعي إقراراً بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وأولاده القصر مفضلاً فيه كل ما يملكون من ثروة، عقاراً ومنقولاتاً في داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون، ويحفظ هذا الإقرار مغلقاً وسرياً لدى محكمة العدل العليا، ولا يجوز الاطلاع عليه إلا بإذن المحكمة وفي الحدود التي تسمح بها». (3) الوزراء: تنص المادة 80 من القانون الأساسي المعدل على أنه «على رئيس الوزراء وكل وزير أن يقدم إقراراً بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وأولاده القصر، مفضلاً فيه كل ما يملكون من عقارات ومنقولات وأسهم وسندات وأموال نقدية داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون إلى رئيس السلطة الوطنية الذي يضع الترتيبات اللازمة للحفاظ على سريتها وتبقى سرية ولا يجوز الاطلاع عليها إلا بإذن من المحكمة العليا عند الاقتضاء». (4) القضاة: تنص المادة 28 من قانون السلطة القضائية على أن «يقدم كل قاض عند تعيينه إقراراً بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وأولاده القصر، مفضلاً فيه كل ما يملكون من عقارات ومنقولات وأسهم وسندات وأموال نقدية داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون إلى رئيس المحكمة العليا الذي يضع الترتيبات اللازمة للحفاظ على سريتها وتبقى سرية ولا يجوز الاطلاع عليها إلا بإذن من المحكمة العليا عند الاقتضاء».</p>	<p>القسم الأول: أ- تم حسم نصف العلامة المخصصة لهذا القسم لعدم النص على دورية تقديم كل من رئيس السلطة الفلسطينية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي وأعضاء السلطة القضائية. ويحصل هذا القسم على 125 نقطة. ب- تم حسم 65 نقطة لعدم النص بشكل صريح على تقديم الإقرار عند استلام المناصب وإنهاء الخدمة لكل من رئيس الدولة والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي وأعضاء السلطة القضائية. ويحصل هذا القسم على 185 نقطة. القسم الثاني: تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا القسم لعدم النص على نشر إقرارات الذمة المالية للرئيس والوزراء والنواب.</p>	310

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
			<p>5) الموظفون الآخرون: تنص المادة 16 من قانون هيئة مكافحة الفساد على أنه «1. فيما عدا الفئات المنصوص عليها في البنود (1، 2، 3، 4) من المادة (2) من هذا القانون (رئيس السلطة الوطنية، ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء، ورئيس وأعضاء المجلس التشريعي، وأعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة) على كل من يخضع لأحكام هذا القانون أن يقدم إلى الهيئة ما يلي:</p> <p>أ. إقراراً عن ذمته المالية وذمة أولاده القصر، يبين فيه الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكونها، بما في ذلك الأسهم والسندات والحصص في الشركات والحسابات في البنوك والتقود والحلي والمعادن والأحجار الثمينة، ومصادر دخلهم وقيمة هذا الدخل، وذلك خلال شهرين من تاريخ خضوعه لأحكام هذا القانون.</p> <p>ب. إقرار ذمة مالية كل خمس سنوات أو عند الطلب على أن يتضمن علاوة على البيانات المنصوص عليها في الفقرة أعلاه مصدر أي زيادة في الذمة المالية»</p> <p>ب- تقديم الإقرار عند استلام المناصب وانتهاء الخدمة</p> <p>تنص الفقرة الثالثة من المادة 16 من قانون هيئة مكافحة الفساد على «أ. الإقرار الأول: خلال ستين يوماً من تاريخ توليه المسؤولية أو من تاريخ تكليفه من قبل الهيئة بتعبئة الإقرار..... ج. الإقرار النهائي خلال ستين يوماً من تاريخ انتهاء خضوعه لأحكام هذا القرار بقانون».</p> <p>القسم الثاني: نشر إقرارات الذمة المالية للرئيس والوزراء والنواب: تنص المادة 19 من قانون هيئة مكافحة الفساد على أنه " تعتبر الإقرارات المنصوص عليها في هذا القانون والإجراءات المتخذة للتحقيق وفحص الشكاوى المقدمة بشأن الكسب غير المشروع من الأسرار التي لا يجوز إفشاؤها إلا بقرار من المحكمة المختصة.</p>		

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
18	تشريع حق المواطنين في الوصول إلى معلومات السجلات العامة "وتشمل البيانات الإدارية والمالية والفنية للمؤسسات العامة والخاصة" بما لا يتجاوز سرية البيانات الفردية والمحافظة على الخصوصية التجارية والأمن والنظام العام.	قانون المطبوعات والنشر رقم 9 لسنة 1995. <a href="http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12208">http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12208</a> قانون الإحصاءات العامة رقم 4 لسنة 2000 <a href="http://muqtafi.birzeit.edu/pg/">http://muqtafi.birzeit.edu/pg/</a>	(1) لا يوجد نص في القانون الأساسي يلزم المسؤولين بإتاحة الحصول أو الوصول إلى المعلومات. (لم يصدر قانون حق الوصول للمعلومات). (2) فيما توجد نصوص مبعثرة في عدة تشريعات تتيح للمواطن حق الحصول على المعلومات، لكنها في أغلب الأحيان غامضة وبحاجة إلى إجراءات تفصيلية. لكن يوجد نص واحد في قانون الإحصاءات العامة فيما يتعلق بعمل الجهاز المركزي للإحصاء. يحصل هذا المؤشر على 300 نقطة.	لا توجد نصوص واضحة تمنح المواطنين حق الحصول على المعلومات والسجلات العامة. كما أن التشريعات التي تتيح للمواطن حق الحصول على المعلومات في أغلب الأحيان غامضة وبحاجة إلى إجراءات تفصيلية. لكن يوجد نص واحد في قانون الإحصاءات العامة فيما يتعلق بعمل الجهاز المركزي للإحصاء. يحصل هذا المؤشر على 300 نقطة.	300
19	يتمكّن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة.	استطلاع رأي عام خاص لائتلاف «أمان» 2020 <a href="https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/14706.html">https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/14706.html</a>	بينت نتائج الاستطلاع، أنّ 10% من المبحوثين يرون أنّه بإمكان المواطن الوصول إلى السجلات العامة بسهولة ويسر، مقابل 77% قالوا لا.	(1000 X 0.10)	100
20	فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.	التقرير السنوي السابع للشكاوى في الدوائر الحكومية، الأمانة العامة لمجلس الوزراء: الإدارة العامة للشكاوى، 2019، <a href="http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/publication/7/1">http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/publication/7/1</a>	في العام 2019 بلغ عدد الشكاوى الواردة إلى وحدات الشكاوى في الوزارات المختلفة 8465 شكوى، قبل منها 7362 شكوى بالإضافة إلى 658 شكوى مرحّلة من العام 2018. أي أنّ دوائر الشكاوى في المؤسسات العامة نظرت في 8020 شكوى تم إنجاز 7416 شكوى منها.	(1000 X 8020 / 7416)	925

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
21	وجود أحكام لحماية المبلغين عن الفساد وحمايتهم من الأذى المضاد.	قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته قرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2019 م بنظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثقي الصلة بهم <a href="https://maqam.najah.edu/legislation/419">https://maqam.najah.edu/legislation/419</a>	(1) تنص المادة 18 من قانون مكافحة الفساد على أن "2. تتولى الهيئة الحماية القانونية والوظيفية والشخصية اللازمة للمبلغين، والشهود، والمخبرين، والخبراء، وأقاربهم، والأشخاص وثقي الصلة بهم، في دعوى الفساد .....الخ". (2) تنص المادة 19 من قانون هيئة مكافحة الفساد على أنه "لا يجوز أن يكون البلاغ الذي تقدم به الموظف حسب الفقرة (1) أعلاه سبباً لاتخاذ أي من الإجراءات التأديبية بحقه أو اتخاذ أية إجراءات تخل بمكانته الوظيفية". (3) صدر قرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2019 م بنظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثقي الصلة بهم بتاريخ 2019/10/7. ويحدد القرار الإجراءات المتعلقة بحماية المبلغين.	توجد نصوص واضحة لحماية المبلغين في قانون هيئة مكافحة الفساد وقد جرى إصدار نظام حماية المبلغين عام 2019. يلبي النظام الحاجة الملحة لسد الفراغ التشريعي الذي كان حاصلًا في مجال حماية المبلغين والشهود والخبراء في قضايا الفساد في فلسطين، كما أن غالبية أحكامه تتسجم مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في هذا الجانب، بل إن البعض من أحكامه تذهب إلى أبعد مما ذهب إليه أحكام الاتفاقية بتقديم الحماية والتحفيز للمبلغين عن الفساد.	1000
22	الدعاوى المرفوعة ضد الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد.	رسالة هيئة مكافحة الفساد بتاريخ 2020/11/29	بلغ عدد الشكاوى الواردة لهيئة مكافحة الفساد عام 2020 965 شكوى، فيما بلغ عدد الشكاوى المتعلقة بكبار الموظفين 137 شكوى من مجمل الشكاوى أي ما نسبته (14.2%).	1000x 0.5/%14.2	284

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
23	يتم طرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات.	قرار بقانون رقم (8) لسنة 2014م بشأن الشراء العام  <a href="http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16583">http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16583</a>	يحدد القرار بقانون بشأن الشراء العام أساليب شراء اللوازم والأشغال والخدمات غير الاستشارية حسب المواد التالية:  مادة (20) 1. تتم عمليات شراء اللوازم والأشغال والخدمات غير الاستشارية وفقاً للأسقف المالية أو الحالات المحددة في النظام بإحدى الأساليب الآتية: المناقصة العامة، والتي تشمل أيّاً من الآتي: المناقصة المحلية، والمناقصة على مرحلتين، والمناقصة الدولية. إضافة إلى أسلوب المناقصة المحدودة، واستدراج عروض الأسعار، واتفاقيات الإطار، والشراء المباشر، والتفويض المباشر. 2. تعطى الأفضلية في الشراء للمناقصة العامة. 3. تلتزم الجهة المشتريّة بعدم تجزئة اللوازم العامة أو الأشغال أو الخدمات بغرض التحايل لتجنب الأسقف المالية لأساليب الشراء المحددة في النظام.  مادة (21): يحدد النظام أنواع العقود وفقاً لطبيعة وأساليب الشراء العام المنصوص عليها في هذا القرار بقانون.  مادة (22): 1. وفقاً للأسقف المالية المحددة في النظام، تقوم الجهة المشتريّة أو دائرة اللوازم العامة أو دائرة العطاءات المركزية بالإعلان عن المناقصات العامة في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار على يومين متتاليين على الأقل، وعلى الموقع الإلكتروني أحادي البوابة لنظام الشراء. 2. تطبق على المناقصة العامة إجراءات المناقصة المحددة في الفصل الرابع من هذا القرار بقانون.	توجد نصوص واضحة تتعلق بطرح عطاءات الأشغال العامة والمشتريات في القرار بقانون الشراء العام، يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة.	1000
24	يتمكّن المواطنون من الاطلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة.	مديرية اللوازم العامة <a href="http://www.gs.pmf.gov.jo">http://www.gs.pmf.gov.jo</a> ps تاريخ الأطلاع على الموقع 2020/12/31.	يتم نشر نتائج القرارات المتعلقة بالعطاءات من إحالات واعتراضات والردود على الموقع الإلكتروني لمديرية اللوازم العامة.	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة لالتزام الوزارة بعرض القرارات المتعلقة بالعطاءات على الموقع الإلكتروني.	1000

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
25	الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة تمنع من المشاركة في العطاءات المستقبلية.	قرار بقانون رقم (8) لسنة 2014م بشأن الشراء العام  <a href="http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16583">http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16583</a>	تنص المادة 64 من قانون الشراء العام على ما يلي: 1. يجب على المناقص الالتزام بما يأتي: أ. الوفاء بالالتزامات المفروضة عليه بموجب هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه. ب. تجنب تضارب المصالح عند قيامه بواجباته. ج. عدم التواطؤ أو التآمر أو ممارسة أي شكل من أشكال الفساد والخداع والغش أو التحريض، بما في ذلك تقديم الإغراءات أو عرضها سواءً بطريق مباشر أو غير مباشر للتأثير على عملية الشراء أو على تنفيذ العقد. د. عدم التواطؤ أو التآمر، قبل أو بعد تقديم العطاء، بهدف توزيع عقود الشراء بين المناقصين أو تحديد أسعار العطاءات بصورة غير تنافسية أو خلاف ذلك لحرمان الجهة المشتريّة من منافع المنافسة العامة المفتوحة. 2. يتعين على الجهة المشتريّة أن ترفض أيّ عطاء إذا ثبتت مخالفة المناقص لأيّ من الأحكام الواردة في هذه المادة، وعلى الجهة المشتريّة إبلاغ المجلس وغيره من سلطات إنفاذ القانون ذات الصلة. 3. دون الإخلال بأية عقوبة واردة في القوانين الأخرى السارية، يخضع المناقص المخالف لأيّ من أحكام هذه المادة للمساءلة القانونية بموجب هذا القانون. 4. إضافة إلى أيّ عقوبة أخرى، يتم وضع المناقص المخالف لأحكام هذه المادة على القائمة السوداء للمدة التي تقررها الهيئة. تنص المادة مادة (73) على ما يلي: 1 (أ. دون الإخلال بأيّ عقوبة أشدّ واردة في القوانين الأخرى السارية، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القرار بقانون بالآتي: ب. كل مناقص تنطبق عليه الفقرة (1/5) من المادة (32) أو تثبت عليه مخالفة أحكام المادة (64) من هذا القرار بقانون، يحرم من الاشتراك في عمليات الشراء وفق الإجراءات المحددة في النظام للمدة التي يحددها المجلس على أن يتم: 1. إخطاره بذلك خطياً، وتوضيح الأسباب الموجبة لاتخاذ القرار). 2. منحه مدة عشرة أيام للاعتراض على الإخطار). 3. إذا كان المناقص شركة، تسري أحكام الفقرة السابقة من هذه المادة على كافة أعضاء مجلس إدارة الشركة. 4. يفسخ العقد الموقع مع المورد أو المقاول أو المستشار بقرار من الجهة المشتريّة وتصادر قيمة التأمين، مع الاحتفاظ بحقها في المطالبة بالتعويض في أي من الحالات الآتية: أ. إذا استعمل الغش أو التلاعب في معاملته مع الجهة المشتريّة. ب. إذا ثبت أنه قد شرع بنفسه أو بواسطة غيره بطريق مباشر أو غير مباشرة في رشوة أحد موظفي الجهات الخاضعة لأحكام القانون. ج. إذا أفلس أو أعسر إيساراً لا يمكنه من تنفيذ العطاء. د. إذا أخفق في الوفاء بالتزاماته أو أخل بالشروط والأحكام المحددة في النظام أو العقد.	نص القرار بقانون بشأن الشراء العام على منع الشركات المخالفة من المشاركة في العطاءات وفقاً لقرار مجلس الشراء العام.	1000

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
26	منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية.	مديرية اللوازم العامة <a href="http://gs.pmof.ps/Black_list.pdf">http://gs.pmof.ps/Black_list.pdf</a> تاريخ الزيارة 2020/12/31	تظهر القائمة السوداء المنشورة على موقع مديرية اللوازم العامة وجود عقوبات لثمانى شركات تمت معاقبتها في الأعوام 2016 و2017 ولمدد متفاوتة، ثلاث منها لمدة عامين وخمس لمدة ثلاثة أعوام. كما حرمت خمس شركات من المشاركة في المناقصات التي تطرحها مديرية اللوازم العامة فيما حرمت الشركات الثلاث الباقية من المشاركة في المناقصات الحكومية.	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة المخصصة له لوجود قائمة تحدد الشركات الممنوعة من المشاركة في العطاءات لارتكابها مخالفات مسبقة.	1000
27	اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.	المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في كانون أول/ديسمبر 2020 <a href="http://pcpsr.org/sites/default/files/Poll-78-Arabic-Full%20Text.pdf">http://pcpsr.org/sites/default/files/Poll-78-Arabic-Full%20Text.pdf</a>	في استطلاع للرأي العام أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، قال 86.3% إنهم يعتقدون بوجود فساد في السلطة، بينما قال 7.1% إنهم يعتقدون بعدم وجود فساد.	(1000X 0.071)	71
28	اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناءً على تجربة خاصة).	استطلاع رأي عام خاص بائتلاف أمان 2020 <a href="https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/14706.html">https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/14706.html</a>	أظهرت نتائج الاستطلاع أن 32% من المبحوثين استخدموا (الواسطة، المحسوبية، الرشوة، وغيرها) للحصول على إحدى الخدمات العامة مثل (التعليم، الصحة، المياه، الكهرباء، خدمات البلدية). بينما قال 68% منهم إنهم لم يستخدموا أيّاً من أشكال الفساد.	(20 X 32) -1000	360

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
29	كل أشكال الفساد جريمة يعاقب عليها القانون.	قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته	عرفت المادة 1 من قانون هيئة مكافحة الفساد بأنه « الفساد: يعتبر فساداً لغايات تطبيق أحكام هذا القرار بقانون الجرائم المبينة أدناه: 1. الرشوة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية. 2. الاختلاس المنصوص عليه في قوانين العقوبات السارية. 3. التزوير والتزييف المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية. 4. استثمار الوظيفة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية. 5. إساءة الائتمان المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية. 6. التهاون في القيام بواجبات الوظيفة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية. 7. غسل الأموال الناتجة عن جرائم الفساد المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الساري. 8. الكسب غير المشروع. 9. المتاجرة بالنفوذ. 10. إساءة استعمال السلطة. 11. قبول الواسطة والمحسوبية والمحاباة التي تلغي حقاً أو تحقّ باطلاً. 12. عدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع تؤدي إلى تضارب في المصالح إذا كانت القوانين والأنظمة تستوجب ذلك، ويكون من شأنها تحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة للممتنع عن إعلانها. 13. إعاقة سير العدالة.	جرّم القانون الفساد في القطاع العام والأهلي والحكم المحلي فيما لم يجرم هذه القضايا في القطاع الخاص. ولذلك يتم حسم 250 نقطة.	750
30	وجود عقوبات رادعة للمدانين بجرائم فساد.	قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته <a href="https://maqam.najah.edu/legislation/235">https://maqam.najah.edu/legislation/235</a>	تنص المادة 25 من نفس القانون على عقوبات متعددة تشكل رادعاً مقارنة بالعقوبات الموجودة بقانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 الساري المفعول في الضفة الغربية.	العقوبات الواردة في قانون مكافحة الفساد رادعة.	1000
31	وجود فترة تقادم محددة لسقوط عقاب من يدانون بأفعال فساد.	قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 <a href="http://www.aman-palestine.org/Documents/Laws/AntiCorruption-Law.doc">www.aman-palestine.org/Documents/Laws/AntiCorruption-Law.doc</a>	تنص المادة 30 من قانون هيئة مكافحة الفساد على أنه " لا تخضع للتقادم قضايا الكسب غير المشروع وكل ما يتعلق بها من إجراءات".	النص واضح بعدم خضوع قضايا الكسب غير المشروع للتقادم.	1000

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
32	توجد آليات واضحة لتعويض المتضررين من الفساد.	القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية <a href="http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138">http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138</a> قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة <a href="https://maqam.najah.edu/legislation/419">https://maqam.najah.edu/legislation/419</a>	تنص الفقرة الثالثة من المادة 30 من القانون الأساسي على أنه «يترتب على الخطأ القضائي تعويض من السلطة الوطنية يحدد القانون شروطه وكيفياته». تنص المادة 15 من نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة على أنه «1. يحق للشخص المشمول بالحماية في حال تعرضه لاعتداء جسدي أو مادي، ونتج عنه عجز وظيفي، طلب التعويض من الهيئة. 2. حق لورثة الشخص المشمول بالحماية طلب التعويض والمساعدات والنفقات، وذلك في حال نتج عن الاعتداء وفاة المشمول بالحماية.	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة المخصصة لوجود نص قانوني لتعويض المتضررين من أفعال الفساد.	1000

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
33	وجود حصانة لكبار المسؤولين المتهمين بقضايا فساد.	القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية <a href="http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138">http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138</a> قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي <a href="http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14677">http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14677</a>	<p>(1) بالنسبة لرئيس السلطة: تنص المادة 12 من قانون هيئة مكافحة الفساد على أنه " إذا تبين لرئيس الهيئة أو النائب العام وجود شبهات لكسب غير مشروع من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، يتقدم بطلب تمهيدي إلى المجلس التشريعي والمحكمة الدستورية طالباً البحث في الأهلية القانونية لرئيس السلطة وفقاً للأصول الواردة في القانون الأساسي".</p> <p>(2) بالنسبة إلى النواب: وفقاً لأحكام المادة 53 من القانون الأساسي المعدل، وأحكام المواد 21-28 من قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي رقم 10 لسنة 2004، يتمتع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني بالحصانة البرلمانية في حدود مدة عضويتهم في المجلس على النحو التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● لا تجوز مساءلة النواب جزائياً أو مدنياً بسبب الآراء التي يبدونها، أو الوقائع التي يوردونها، أو لتصويتهم على نحو معين في جلسات المجلس أو في أعمال اللجان، أو لأبي عمل يقومون به خارج المجلس من أجل تمكينهم من أداء مهامهم.</li> <li>● لا يجوز مطالبة النائب بالإدلاء بشهادة عن أمر يتعلق بأفعاله أو أقواله أو عن معلومات حصل عليها بحكم عضويته في المجلس أثناء العضوية أو بعد انتهائها إلا برضائه وبموافقة المجلس المسبقة.</li> <li>● لا يجوز التعرض لأي نائب بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز إجراء أي تفتيش في أمتعته أو بيته أو محل إقامته أو سيارته أو مكتبه، وبصفة عامة أي عقار أو منقول خاص به طيلة مدة الحصانة.</li> <li>● لا يجوز في غير حالة التلبس بجناية اتخاذ أية إجراءات جزائية فورية ضد أي نائب على أن يبلغ المجلس فوراً من قبل النائب العام بالإجراءات المتخذة ضد عضو المجلس التشريعي ليتخذ المجلس ما يراه مناسباً، وتتولى هيئة المكتب هذه المهمة إذا لم يكن المجلس منعقداً. وفي هذه الحالة تعلق حصانة النائب ويستمر اتخاذ الإجراءات الجزائية ضده وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجزائية ولحين اتخاذ المجلس قراراً بشأنها وفقاً لأحكام المادة (26) من قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي لسنة 2004.</li> </ul> <p>(3) بالنسبة لرئيس الوزراء والوزراء منحت المادة 75 من القانون الأساسي المعدل لرئيس السلطة حق إحالة رئيس الوزراء، ولرئيس الوزراء إحالة الوزراء فيما ينسب إليهم من جرائم أثناء تادية واجباتهم الوظيفية للتحقيق. فيما يمنع مباشرة التحقيق من قبل النائب العام دون الإذن له من قبل الرئيس أو رئيس الوزراء حسب الاختصاص. "1- لرئيس السلطة الوطنية الحق في إحالة رئيس الوزراء إلى التحقيق فيما قد ينسب إليه من جرائم أثناء تاديته أعمال وظيفته أو بسببها وذلك وفقاً لأحكام القانون. 2- لرئيس الوزراء الحق في إحالة أي من الوزراء إلى التحقيق استناداً إلى أي من الأسباب المشار إليها في الفقرة (1) أعلاه وذلك وفقاً لأحكام القانون. (المادة 75)</p>	النص الوارد في قانون مكافحة الفساد والقانون الأساسي للسلطة الفلسطينية هي لتحديد الإجراءات ولا تمنع عملية التحقيق وجمع الأدلة.	1000

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
34	رفع الحصانة عن كبار المسؤولين للبدء بإجراءات التحقيق.	رسالة هيئة مكافحة الفساد بتاريخ 2020/11/29	لم يتمتع الرئيس أو رئيس مجلس الوزراء أو أي جهة مختصة خلال العام 2020 عن رفع الحصانة بناءً على طلب هيئة مكافحة الفساد أو النيابة العامة المتدببة للعمل معها.	يحصل على كامل العلامة لعدم وجود حالات عدم تعاون.	1000
35	وجود قانون خاص بالامتياز ومنع الاحتكار.	رأي خبير	لم يتم إصدار قانون خاص بالامتياز ومنع الاحتكار.	تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر.	0
36	وجود مجالس تنظيمية للقطاعات العامة (الطاقة، النقل، المياه، الاتصالات) التي يشارك في إدارتها القطاع الخاص.	رأي خبير	يوجد مجلس تنظيمي لقطاع الطاقة "الكهرباء" وآخر للمياه، فيما ينص القانون على إنشاء مجلس تنظيم لقطاع الاتصالات لكن لم يتم تفعيله، كما لا يوجد مجلس لتنظيم قطاع النقل العام.	يحصل هذا المؤشر على 500 نقطة لوجود مجلس تنظيمي لكل من قطاعي الكهرباء والمياه.	500
37	اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات العامة الحكومية غير الوزارية	انظر: 1. الوقائع الفلسطينية أعداد 111-125. /173/169 2. تقرير الحقوق المالية لمسؤولي المؤسسات العامة غير الوزارية والمؤسسات الأهلية، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان، 2015. 3. وكالة معا الإخبارية <a href="http://maannews.net/Content.aspx?id=877938">http://maannews.net/Content.aspx?id=877938</a>	تم إقرار نظام مالي وإداري لكل من: (1) هيئة مكافحة الفساد، (2) المعهد المالي، (3) سلطة النقد، (4) مجلس تنظيم الكهرباء، (5) شركة النقل الوطنية، (6) جامعة الاستقلال، (7) النظام الإداري لهيئة التقاعد، (8) صندوق إقراض الطالب، (9) التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2017، (10) هيئة الأسرى، (11) النظام المالي والإداري لصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، (12) النظام المالي والإداري لقطاع المياه، (13) النظام المالي لهيئة التقاعد، (14) النظام المالي والإداري لهيئة سوق رأس المال، (15) النظام الإداري للصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق، (16) نظام الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي. وذلك من إجمالي 85 مؤسسة وزارية غير حكومية «مؤسسة عامة» دون احتساب المحافظات ضمن المؤسسات العامة غير الوزارية.	1000X(85/16)	188
38	تتم الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتم حلها في الأجل القانونية المخصصة لذلك.	رأي خبير موقع لجنة الانتخابات المركزية <a href="http://www.election.ps">www.election.ps</a>	جرت الانتخابات للمجالس المحلية في الضفة الغربية في 2017/5/13، وجرت الانتخابات التكميلية في 2017/7/29. وقد تم تأجيل موعد الانتخابات المحلية إلى نهاية عام 2021 بسبب تحديد موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية بتاريخ 2021/5/22 و2021/7/31 على التوالي.	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة المخصصة له.	1000

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
39	تخضع كافة مؤسسات ومسؤولي السلطة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي.	القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية <a href="http://muqtafi.bir-zeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138">http://muqtafi.bir-zeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138</a>	تنص المادة 56 من القانون الأساسي على أن "لكل عضو من أعضاء المجلس الحق في: 3. توجيه الأسئلة والاستجابات إلى الحكومة أو إلى أحد الوزراء، ومن في حكمهم، ولا يجوز مناقشة الاستجابات إلا بعد مرور سبعة أيام من تقديمه إلا إذا قبل الموجه إليه الاستجاب الرد والمناقشة حالاً أو في أجل أقل، كما أنه يجوز تقصير هذا الأجل في حالة الاستعجال إلى ثلاثة أيام بموافقة رئيس السلطة الوطنية". وتنص المادة (57) من القانون الأساسي على أنه "يجوز لعشرة من أعضاء المجلس التشريعي، بعد استجواب، التقدم بطلب سحب الثقة من الحكومة أو من أحد الوزراء، ولا يجوز التصويت على هذا الطلب إلا بعد مضي ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه، ويصدر القرار بموافقة أغلبية أعضاء المجلس. وتنص مادة (58) من القانون الأساسي على أن "للمجلس أن يكون لجنة خاصة، أو يكلف إحدى لجانه، من أجل تقصي الحقائق في أي أمر عام، أو في إحدى الإدارات العامة". وتنص المادة 74 من القانون الأساسي على أن "رئيس الوزراء وأعضاء حكومته مسؤولون مسؤولية فردية وتضامنية أمام المجلس التشريعي".	توجد نصوص واضحة لحق المجلس التشريعي في مساءلة المسؤولين الذين يتمتعون بصلاحيات تنفيذية، باستثناء رئيس السلطة الفلسطينية. يحسم 250 نقطة لعدم قدرة المجلس على مساءلة رئيس السلطة الفلسطينية.	750
40	تقديم الحكومة الموازنة للاعتماد من المجلس التشريعي قبل وقت كاف من بداية السنة المالية.	رأي خبير	جرى حلّ المجلس التشريعي في نهاية عام 2018 بقرار من المحكمة الدستورية ولم تجر أية انتخابات للمجلس التشريعي، ما حال دون وجود مجلس تشريعي منتخب يقوم بمهامه التشريعية والرقابية وفقاً للقانون الأساسي.	يفقد هذا المؤشر كامل العلامة بسبب حل المجلس التشريعي وعدم القدرة على تقديم مشروع قانون الموازنة لهيئة تشريعية.	0
41	يتم الحصول على موافقة المجلس التشريعي لإجراء تعديلات جوهرية على الموازنة.	رأي خبير	جرى حلّ المجلس التشريعي في نهاية عام 2018 بقرار من المحكمة الدستورية ولم تجر أية انتخابات للمجلس التشريعي، ما حال دون وجود مجلس تشريعي منتخب يقوم بمهامه التشريعية والرقابية وفقاً للقانون الأساسي.	يفقد هذا المؤشر كامل العلامة بسبب حل المجلس التشريعي وعدم القدرة على تقديم مشروع قانون الموازنة لهيئة تشريعية.	0
42	تتم مساءلة الحكومة على كيفية صرف الموازنة.	رأي خبير	جرى حلّ المجلس التشريعي في نهاية عام 2018 بقرار من المحكمة الدستورية ولم تجر أية انتخابات للمجلس التشريعي، ما حال دون وجود مجلس تشريعي منتخب يقوم بمهامه التشريعية والرقابية وفقاً للقانون الأساسي. ولم تقدم الحكومة الحساب الختامي منذ العام 2012 للمجلس التشريعي.	تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر لعدم تقديم الحكومة الحساب الختامي أو التقارير الربعية.	0

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
43	الرقابة على الاستثمارات المالية للسلطة الفلسطينية.	1) رأي خبير الموقع الإلكتروني لصندوق الاستثمار الفلسطيني <a href="http://www.pif.ps/annual-reports">http://www.pif.ps/annual-reports</a> 2.مقابلة هاتفية مع السيد جفال خليل جفال مدير عام ديوان الرقابة المالية والإدارية بتاريخ 2021/4/14.	1) جرى حلّ المجلس التشريعي في نهاية عام 2018 بقرار من المحكمة الدستورية ولم تجر أية انتخابات للمجلس التشريعي، ما حال دون وجود مجلس تشريعي منتخب يقوم بمهامه التشريعية والرقابية وفقاً للقانون الأساسي. لم يقدم صندوق الاستثمار التقارير السنوية لاستثمارات السلطة الفلسطينية للمجلس التشريعي رسمياً منذ الانقسام عام 2007، فيما ينشر صندوق الاستثمار تقريره السنوي على الموقع الإلكتروني. 2) قام ديوان الرقابة المالية والإدارية بالرقابة على شركة المؤسسة الفلسطينية المصرفية التابعة لاستثمارات السلطة الفلسطينية في العام 2020.	1) تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا القسم بسبب عدم وجود مجلس تشريعي منتخب وعدم مناقشة المجلس التشريعي للتقرير السنوي. 2) يحصل هذا القسم على العلامة المخصصة له وهي 400 نقطة.	400
44	الأجهزة الأمنية خاضعة للمساءلة.	رأي خبير	1) جرى حلّ المجلس التشريعي في نهاية عام 2018 بقرار من المحكمة الدستورية ولم تجر أية انتخابات للمجلس التشريعي، ما حال دون وجود مجلس تشريعي منتخب يقوم بمهامه التشريعية والرقابية وفقاً للقانون الأساسي.	يفقد هذا المؤشر كامل العلامة بسبب حلّ المجلس التشريعي وعدم القدرة على مهامه التشريعية والرقابية.	0
45	استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته.	تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية للعام 2019	في سنة 2019 قام الديوان بتوجيه 125 تقريراً للجهات الخاضعة لرقابته، تم الرد على 84 منها في حدود المدة المحددة من قبل الديوان، فيما تم الرد على 18 أخرى بعد انقضاء المدة المحددة من الديوان.	(1000X 125/84)	672
46	اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف.	استطلاع رأي عام خاص لائتلاف أمان 2020 <a href="https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/14706.html">https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/14706.html</a>	أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 96% من المحوئين في الضفة الغربية يعتقدون بوجود الواسطة في التوظيف والتعيينات بالوظائف الحكومية، مقابل 2.3% لا يعتقدون ذلك.	(1000 × 0.023)	23
47	المؤسسات العامة غير الوزارية تقدم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها.	مرصد مكافحة الفساد 2020/12/31 المواقع الإلكترونية للمؤسسات الحكومية غير الوزارية بتاريخ 2021/4/14	نشرت 16 مؤسسة حكومية غير وزارية تقاريرها السنوية للعام 2019 على موقعها الإلكتروني من مجمل المؤسسات الحكومية غير الوزارية والتي يبلغ عددها 85 مؤسسة.	(1000× 85/16)	188
48	وجود هيئة التفتيش القضائي.	رسالة مجلس القضاء الأعلى 2020/11/30	1. في العام 2020 بلغ عدد الجولات التفتيشية 35 جولة تفتيشية منها 23جولة مبرمجة و12 جولة فجائية. 2. في العام 2020 تلقت دائرة التفتيش القضائي 55 شكوى، وتم حفظ 28 شكوى من الشكاوى المحالة إلى دائرة التفتيش القضائي، وواحدة تمت إحالتها إلى دائرة الرقابة، وأخرى أحيلت إلى الأمانة العامة في مجلس القضاء الأعلى، وأخرى تم اعتماد توصية بشأنها، وشكوى واحدة من الشكاوى الأربع المحالة إلى لجان تحقيق تم فيها إصدار قرار بتوجيه إنذار لموظف إداري يعمل في السلطة القضائية.	1. يحصل هذا القسم على 35 درجة 10x نقاط = 350. 2. هذا القسم الثاني على 273 نقطة	623

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
49	قضاء مستقل وفاعل.	(1) رأي خبير (2) المرصد الوطني لمؤشرات الفساد التقرير الأول 2020، ص 26. <a href="https://www.pacc.ps/library/marsad">https://www.pacc.ps/library/marsad</a>	1. لم يتعرض أي من القضاة أو القاضيات لمضايقات. 2. خلال العام 2020 أصدرت محكمة جرائم الفساد أحكاماً في 12 قضية، وبلغ عدد القضايا الواردة للمحكمة 37 قضية.	1. يحصل هذا القسم على كامل العلامة المخصصة له (500) 2. $500 \times (37/12)$ يحصل هذا القسم على 162 نقطة	662
50	عدد القضايا التي تمت إحالتها من النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد القضايا المعروضة على النيابة العامة.	المرصد الوطني لمؤشرات الفساد التقرير الأول 2020، ص 22 و26. <a href="https://www.pacc.ps/library/marsad">https://www.pacc.ps/library/marsad</a>	في العام 2020 ورد إلى نيابة مكافحة الفساد 155 ملفاً تحقيقاتياً، أنجز منها 55 ملفاً.	(1000 x 155 / 55)	355
51	اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي.	استطلاع رأي عام خاص لائتلاف أمان 2020 <a href="https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/14706.html">https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/14706.html</a>	أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن 76% من المبحوثين في الضفة الغربية يعتقدون بوجود فساد في المحاكم إلى حد كبير، بينما أشار 14.4% إلى أنهم لا يعتقدون بوجود فساد في الجهاز القضائي، و9.5% قالوا إنهم لا يعرفون.	(1000 X 0.144)	144
52	توجد لجنة محايدة مستقلة للإشراف على الانتخابات العامة.	قانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات <a href="http://www.elections.ps/LinkClick.aspx?fiLeticket=yno9LwXn-">http://www.elections.ps/LinkClick.aspx?fiLeticket=yno9LwXn-</a>	تنص المادة 19 من قانون الانتخابات على أنه "تعتبر لجنة الانتخابات الهيئة العليا التي تتولى إدارة الانتخابات والإشراف عليها وتكون مسؤولة عن التحضير لها وتنظيمها واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان نزاهتها وحريتها." وتنص المادة 22 من قانون الانتخابات على أن "1- تتمتع لجنة الانتخابات بصفتها جهازاً دائماً بشخصية اعتبارية، واستقلال إداري ومالي. 2- تخصص للجنة الانتخابات موازنة ترد كمركز مالي مستقل في الموازنة العامة. 3- بعد انتهاء الانتخابات تقوم لجنة الانتخابات بنشر تقرير مالي وإداري عن نشاطاتها وذلك خلال مدة ثلاثة أشهر من إعلان النتائج النهائية للانتخابات، وتقدم نسخة منه للرئيس للمجلس".	يوجد نص واضح على استقلال لجنة الانتخابات المركزية. يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة.	1000

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
53	وجود تشريع ينظم تمويل الانتخابات العامة.	قانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات <a href="http://www.elections.ps/LinkClick.aspx?fi-leticket=yno9LwXn-">http://www.elections.ps/LinkClick.aspx?fi-leticket=yno9LwXn-</a>	تحدد المادة 100 من قانون الانتخابات العامة مصادر تمويل الحملة الانتخابية كما يلي "1. يحظر على أيّ قائمة انتخابية أو مرشح يشترك في الانتخابات الحصول على أموال لحملة الانتخابية من أيّ مصدر أجنبي أو خارجي غير فلسطيني بشكل مباشر أو غير مباشر. 2. على كل قائمة انتخابية اشتركت في الانتخابات، وكل مرشح شارك فيها، أن يقدم إلى لجنة الانتخابات خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب النهائية، بيانا مفصلاً بجميع مصادر التمويل التي حصل عليها والمبالغ التي أنفقتها أثناء الحملة الانتخابية." كما حددت المادة 101 حدود الصرف على الحملة الانتخابية بالتالي "يحظر على أيّ قائمة انتخابية أو أيّ مرشح للانتخابات الصرف على حملته الانتخابية إلا في حدود المبالغ التالية: 1. مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لمنصب الرئيس و/ أو القائمة الانتخابية. 2. ستون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لعضوية المجلس في الدائرة الانتخابية.	يوجد نص واضح على آليات تمويل العملية الانتخابية.	1000
54	فعالية آليات التدقيق المستقل على المرشحين أو مالية الحملات الانتخابية.	<a href="https://www.elections.ps/ar/tax-bid/534/language/en-US/Default.aspx">https://www.elections.ps/ar/tax-bid/534/language/en-US/Default.aspx</a>	لم تصدر أية أدلة أو إجراءات تتعلق بآليات التدقيق على إنفاق المرشحين للحملة الانتخابية، ما يجد من قدرة لجنة الانتخابات من الرقابة الفاعلة على مالية الحملات الانتخابية للمرشحين.	لا توجد آليات وإجراءات للرقابة على مالية الحملات الانتخابية للمرشحين .	0
55	وجود المنظمات المحلية والدولية لمكافحة الفساد.	1. موقع ائتلاف أمان <a href="http://www.aman-palestine.org">www.aman-palestine.org</a> 2. موقع مؤسسة تيري <a href="http://www.tiri.org/country/palestine">http://www.tiri.org/country/palestine</a>	يوجد في الأراضي الفلسطينية مؤسستان محليتان وأخرى أجنبية تعمل في مجال مكافحة الفساد هما: (1) الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» وهي مؤسسة محلية (2) الأكاديمية الفلسطينية لتعزيز النزاهة «نزاهة» وهي مؤسسة محلية (3) مؤسسة In-tegrity Action سابقاً اسمها Tiri Mak-ing Integrity work وهي مؤسسة أجنبية. كما يوجد عدد من منظمات المجتمع المدني التي تقوم ببرامج ونشاطات خاصة بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.	يحصل هذا المؤشر على 700 نقطة	700
56	قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل.	لقاء مع السيد عبد الناصر الصيرفي، مدير عام المنظمات الأهلية في وزارة الداخلية، بتاريخ 2020/11/17	لم يتم خلال عام 2020 إغلاق أيّ مؤسسة أهلية أو فرع لمؤسسة دولية على خلفية شبهات فساد، أو اعتقال نشطاء في مجال مكافحة الفساد، أو وضع عراقيل أمام نشاطات المؤسسات.	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة	1000
57	المنظمات الأجنبية تقدم تقارير عن أعمالها لجهات الاختصاص المحلية أو تقوم بنشرها.	لقاء مع السيد عبد الناصر الصيرفي، مدير عام المنظمات الأهلية في وزارة الداخلية، بتاريخ 2020/11/17	بلغ عدد المنظمات الأجنبية العاملة في فلسطين والمسجلة في وزارة الداخلية 255 مؤسسة قدمت 155 منها تقاريرها السنوية للعام 2019، فيما بلغ عدد المنظمات غير الفاعلة منها 100 مؤسسة، وقد تم إنذار 95 مؤسسة لعدم تقديمها تقاريرها وغياب نشاطات لها.	(155 / 160 × 1000)	969

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
58	إغلاق مؤسسة أهلية بسبب وجود فساد فيها.	1. مقابلة مع عبد الناصر الصيرفي مدير عام المنظمات الأهلية في وزارة الداخلية في 2020/11/17 2. مرصد مكافحة الفساد 2017/10/31	1. لم يتم إغلاق أيّة مؤسسات أهلية خلال عام 2020 على خلفية شبهات فساد. 2. لم يصدر أيّ قرار قضائي بإدانة مسؤولين في هيئات أهلية بقضايا فساد.	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة المخصصة له 1000 نقطة	1000
59	تقوم الحكومة بتسهيل وصول المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة.	استطلاع عينة لباحثين في قضايا النزاهة والفساد جرى بتاريخ 2021/4/20 -14	قال 33.3% من المستطلعين إنّه تطلب وقتاً معقولاً لتقديم المعلومات، فيما قال 50% إنّ المؤسسات العامة تماطل ما حال دون الوصول للمعلومات والسجلات الحكومية أثناء إجرائهم بحوثاً تتعلق بقضايا الفساد، بينما قال 8.3% إنها ترفض تقديم المعلومات، وقال 8.3% إنها تقدم المعلومات بسرعة.	$(1000 \times 0.083) + (750 \times 0.333) + (500 \times 0.50) + (0 \times 0.085)$	583
60	الإعلام حرّ ومحمي.	القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية <a href="http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138">http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138</a> قانون رقم (9) لسنة 1995 بشأن المطبوعات والنشر <a href="http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12208">http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12208</a>	تنص المادة 27 من القانون الأساسي على أن " 1. تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام حقّ للجميع يكفله هذا القانون الأساسي وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون. 2. حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبت، وحرية العاملين فيها، مكفولة وفقاً لهذا القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة. 3. تحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي". تنص المادة 2 من قانون المطبوعات والنشر على أن "الصحافة والطباعة حرتان وحرية الرأي مكفولة لكل فلسطيني، وله أن يعرب عن رأيه بحرية قولاً، كتابة، وتصويراً ورسمياً في وسائل التعبير والإعلام".	النص واضح في القانون الأساسي وقانون المطبوعات والنشر على وجود ضمانات لحرية الإعلام.	1000
61	لا يخضع الإعلام لرقابة ذاتية من أصحاب المؤسسات الإعلامية.	استطلاع عينة لأعضاء شبكة الإعلاميين من أجل النزاهة والشفافية أجراه ائتلاف أمان في الفترة 14-2021/4/20	قال 42.9% إنه توجد رقابة ذاتية إلى حد ما من أصحاب المؤسسات الإعلامية، فيما قال 57.1% إنه توجد رقابة ذاتية على نشر قضايا الفساد.	$(0.571 \times 1000) + (0.429 \times 500)$	215
62	لا يخضع الإعلام لرقابة مسبقة من الحكومة. وجود قيود حكومية مسبقة على نشر مواضيع الفساد.	1) استطلاع عينة لأعضاء شبكة الإعلاميين من أجل النزاهة والشفافية أجراه ائتلاف أمان في الفترة 14-2021/4/20 2) انظر التقرير السنوي للمركز الفلسطيني للتممية والحرريات الإعلامية للعام 2020. <a href="https://www.madacenter.org/files/Violations%20Annual%20Report%2020-%20Arabic.pdf">https://www.madacenter.org/files/Violations%20Annual%20Report%2020-%20Arabic.pdf</a>	القسم الأول: قال 17.9% من الإعلاميين المستطلعين إنه لا توجد قيود حكومية مسبقة على نشر موضوعات تتعلق بالفساد، وأقر 32.1% منهم بوجود قيود على نشر موضوعات تتعلق بالفساد إلى حد ما، فيما أشار 50% إلى أنه توجد قيود حكومية على نشر موضوعات تتعلق بالفساد.	القسم الأول: $(0.179 \times 500) + (0.321 \times 250)$ يحصل هذا القسم على 169 نقطة. القسم الثاني: يحصل هذا القسم على كامل العلامة.	669

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
63	لا توجد قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد.	تقرير انتهاكات الحرية الإعلامية في فلسطين، 2020، المركز الفلسطيني للتمية والحرية الإعلامية (مدى)، ص 23 <a href="https://www.mad-acenter.org/files/Violations%20Annual%20Report%202020-%20arabic.pdf">https://www.mad-acenter.org/files/Violations%20Annual%20Report%202020-%20arabic.pdf</a>	رصدت التقارير الشهرية للمركز الفلسطيني للتمية والحرية الإعلامية (مدى) عدداً من الانتهاكات لعمل الإعلاميين الفلسطينيين على خلفية عملهم الصحفي أو إبداء آراء شخصية على الفيسبوك، أو تغطية الأحداث أو إنتاج برنامج، لكن هذه الانتهاكات لم تكن على خلفية كتابة خبر أو مقال تحقيق يتعلق بالفساد. (تم انتهاكاً ضد الإعلاميين في عام 2020 في الضفة الغربية وقطاع غزة/ منها 17 حالة توقيف واعتقال).	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة، لعدم وجود انتهاكات للإعلاميين على خلفية كتابة خبر أو مقال أو تحقيق يتعلق بالفساد.	1000
64	اعتقاد الناس بأن المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد.	استطلاع رأي عام خاص لائتلاف أمان 2020 <a href="https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/14706.html">https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/14706.html</a>	أظهرت نتائج الاستطلاع أن 11% من الباحثين في الضفة الغربية قالوا إن الإعلام فعال في الكشف عن قضايا الفساد، وقال 37% إنه متوسط الفاعلية فيما قال 49% إنه ضعيف الفاعلية.	$(1000 \times 0.11) + (500 \times 0.37) + (0 \times 0.49)$	295
65	تطبيق مدونة حوكمة الشركات في فلسطين.	1. وزارة الاقتصاد الوطني. 2. <a href="http://www.pex.ps/PSEWebSite/AboutPSE.aspx?TabIndex=0">http://www.pex.ps/PSEWebSite/AboutPSE.aspx?TabIndex=0</a> تاريخ الدخول 2020/12/31 هيئة سوق رأس المال <a href="https://www.pcma.ps/securitiesSector/Disclousures_Docs/Forms/_Default.aspx">https://www.pcma.ps/securitiesSector/Disclousures_Docs/Forms/_Default.aspx</a>	بلغ عدد شركات المساهمة العامة في فلسطين 85 شركة منها 67 شركة محلية و18 شركة مساهمة عامة أجنبية، تلتزم 48 شركة فقط من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال العام 2020 بمدونة الحوكمة وتعليمات هيئة سوق رأس المال الفلسطيني. كما أن أربع شركات مساهمة عامة قامت بالإفصاح عن البيانات المالية عبر هيئة سوق رأس المال. تجدر الإشارة إلى أن عدداً من الشركات المساهمة العامة غير فاعلة تنتظر الشطب من السجل التجاري وأخرى بصدد التصفية.	$(1000 \times 85 / 52)$	612
66	إفصاح الشركات المساهمة العامة عن بياناتها المالية.	رسالة واردة من هيئة سوق رأس المال بتاريخ 2021/1/3.	التزمت الشركات المدرجة في السوق المالي بتقديم البيانات المالية "الإفصاح" في المواعيد المحددة، حيث كانت نسبة الالتزام بتقديم البيانات والتقارير في المواعيد المحددة كما يلي: التقارير السنوية المالية للعام 2019 (83%)، البيانات المالية للربع الأول من العام 2020 (88%)، التقارير نصف السنوية للعام 2020 (88%)، البيانات المالية للربع الثالث من عام 2020 (89%).	$(1000 \times 0.87)$	870
67	تضمين التقارير السنوية للشركات لمكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة.	رسالة واردة من هيئة سوق رأس المال بتاريخ 2021/1/3.	تضمن 32 شركة من أصل 48 شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة في تقاريرها بصورة تفصيلية.	$1000 \times 48 / 32$	666

الرقم	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
68.	الرقابة على شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكات الهواتف النقالة.	تقرير انتهاكات الحرية الإعلامية في فلسطين، 2020، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى). <a href="https://www.mad-acenter.org/files/Violations%20Annual%20Report%202020-%20arabic.pdf">https://www.mad-acenter.org/files/Violations%20Annual%20Report%202020-%20arabic.pdf</a>	يشير تقرير مركز مدى لتنمية الحريات الإعلامية إلى عدم حجب مواقع إلكترونية في العام 2020.	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة المخصصة له لعدم حجب مواقع إلكترونية في العام 2020.	1000
69.	التوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعالم العربي لمكافحة الفساد.	(1) موقع هيئة مكافحة الفساد <a href="http://www.pacc.pna.ps">http://www.pacc.pna.ps</a> (2) موقع جامعة الدول العربية <a href="http://www.ara-bleagueonline.org">http://www.ara-bleagueonline.org</a>	القسم الأول: الاتفاقيات الدولية: وقعت فلسطين على اتفاقية مكافحة الفساد في نيسان/ أبريل 2014 القسم الثاني: الاتفاقيات العربية: توجد ثلاث اتفاقيات عربية تتعلق بالفساد هي: (1) اتفاقية تسليم المجرمين. (2) الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد. (3) الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.	القسم الأول: يحصل على علامة (1X500) القسم الثاني: (3/3) × (500)	1000
70.	الملاءمة مع اتفاقية الأمم المتحدة.	مشروع تقرير استعراض دولة فلسطين من طرف ماليزيا وبوركينا فاسو لتنفيذ دولة فلسطين للمواد من 5 إلى 14 ومن 51 إلى 59 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، دورة الاستعراض 2016-2021 فيينا 2019/5/27	أشار فريق استعراض تنفيذ فلسطين لاتفاقية الأمم المتحدة إلى وجود ملاحظات بخصوص 55 بندا لتعزيز التدابير القائمة في دولة فلسطين. معظم الملاحظات المشار لها في التقرير ما زالت قائمة باستثناء إصدار نظام الإفصاح عن تضارب المصالح في العدد 164 من الجريدة الرسمية وإعداد هيئة مكافحة الفساد نموذجاً خاصاً لتجنب تضارب المصالح، تم نشره في الدليل الاسترشادي الخاص بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح، وإعداد الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022.	(4 / 55 × 1000)	73
71.	جدية السلطة في ملاحقة الأشخاص الهاربين والمتهمين بقضايا فساد.	رأي خبير	لم يتمكن فريق العمل من الحصول على أية معلومات تتعلق بالطلبات المقدمة من النيابة العامة للجهات الدولية لجلب هاربين من وجه العدالة المتعلقة بالمتهمين بقضايا فساد خلال العام 2020.	تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر؛ لعدم تعاون النيابة العامة لتقديم المعلومات الخاصة بالمؤشر.	0
72.	طلبات استرجاع الأموال والموجودات تنفيذاً لأحكام القضاء الفلسطيني.	رأي خبير	لم يتمكن فريق العمل من الحصول على أية معلومات تتعلق بالطلبات المقدمة من النيابة العامة للجهات الدولية لجلب الهاربين من وجه العدالة، خلال العام 2020.	تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر؛ لعدم تعاون النيابة العامة لتقديم المعلومات الخاصة بالمؤشر.	0

ملحق رقم (3) نتائج مؤشرات محددة من مقياس النزاهة الفلسطيني خاصة بقطاع غزة لعام 2020

الرقم	رقم المؤشر	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتماب	العلامة
1	2.	وجود هيئة مكافحة الفساد/ هيئة مكافحة الكسب غير المشروع.	قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005 <a href="http://muqtafi.bir-zeit.edu/pg/getleg.asp?id=14745">http://muqtafi.bir-zeit.edu/pg/getleg.asp?id=14745</a>	1. تنص المادة 3 من القانون على أن «أ. تنشأ بمقتضى أحكام هذا القانون هيئة تسمى هيئة مكافحة الكسب غير المشروع، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي وتخصص لها موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة للدولة.» تنص المادة 7 من القانون على أنه «وفقاً لأحكام القانون يتمتع الرئيس وموظفو الهيئة بالحصانة عن كل ما يقومون به من أعمال تتعلق بتنفيذ مهامهم.» 2. يتضمن قانون هيئة مكافحة الفساد نصاً يلزم مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس هيئة مكافحة الفساد. إذ تنص المادة 3 على أن «2. يعين رئيس الدولة، رئيساً للهيئة بناءً على تنسيب مجلس الوزراء ويصادق على تعيينه المجلس التشريعي الفلسطيني بالأغلبية المطلقة.»	(3) النص واضح في قانون هيئة مكافحة الكسب غير المشروع على استقلالية الهيئة والحصانة لأعمالها. يحصل هذا القسم على كامل العلامة المخصصة له 500 نقطة . (4) النص واضح على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس الهيئة.	1000
2	3.	مؤسسة مكافحة الفساد/ هيئة مكافحة الكسب غير المشروع تصدر تقريراً سنوياً.	رأي خبير	لم يتم إنشاء هيئة الكسب غير المشروع في قطاع غزة.	تم حسم كامل العلامة لهذا المؤشر لعدم إنشاء الهيئة وبالتالي عدم إعداد التقرير السنوي أو نشره.	0
3	7.	الإعلان عن الشواغر الوظيفية للفئة الخاصة والفئة العليا في الخدمة المدنية.	المصدر: الجريدة الرسمية "الوقائع الفلسطينية"	نشر في العدد (100) من الجريدة الرسمية "الوقائع الفلسطينية" قرار المجلس التشريعي رقم (1556/غ/ع/1/56) بشأن المصادقة على تعيين (7) قضاة شرعيين في المحاكم الشرعية بالمحافظات الجنوبية. ومع الرصد اليومي للصحف المحلية خلال العام 2020 لا يتم الإعلان عن الوظائف العليا، ولكنها تنشر كتعيينات في الوقائع الفلسطينية، والنشر غالباً ما يكون بعد فترة قد تصل لسنة كاملة لهذه التعيينات، كما أنها غير منشورة على المواقع الإلكترونية للجهات ذات العلاقة.	لم يتم الإعلان عن أي من الشواغر الوظيفية التي تم التعيين فيها خلال العام 2018.	0
4	9.	وجود مدونة سلوك للمسؤولين الرسميين والموظفين العموميين في السلطة الفلسطينية مقررة ومعتمدة.	(1) رأي خبير (2) رأي خبير (3) مجلس القضاء الأعلى (4) قرار مجلس الوزراء رقم (13/23/04) م.و/س.ف) (5) رأي خبير	(1) لا توجد مدونة سلوك لأعضاء مجلس الوزراء. (2) لا توجد مدونة سلوك لأعضاء المجلس التشريعي. (3) تم إصدار مدونة السلوك القضائي بتاريخ 2005/5/10. (4) أصدر ديوان الموظفين العام في مارس 2016 "مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة". (5) لم تصدر أجهزة الأمن أي مدونة سلوك في الأجهزة الأمنية.	(1) تحسم كامل علامات القسم الأول. (2) تحسم كامل علامات القسم الثاني. (3) يحصل القسم الثالث على كامل العلامة 200 نقطة. (4) يحصل القسم الرابع على كامل العلامة 200 نقطة. (5) تحسم كامل علامات القسم الخامس.	400

الرقم	رقم المؤشر	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
5	13	وجود إجراءات تضبط التعامل بالهدايا والضيافة المعروضة على الموظفين العموميين.	قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي. مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة، الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (14/23/04)م.و/س.ف لعام 2012 بتاريخ 2012/10/23	لا يوجد نصّ تشريعي للتعامل مع الهدايا المقدمة للوزراء ولأعضاء المجلس التشريعي، فيما حددت مدونة سلوك الموظفين آلية للتعامل مع الهدايا. كما لا يوجد نص لتحديد سقف مالي لقبول الهدايا الشخصية للوزراء والنواب مع وجود آلية للتسجيل.	يحصل هذا المؤشر على 200 علامة لوجود نصّ يتعلق بالموظفين العامين.	200
6	.15	التزام المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية	رأي خبير	لم يتم استلام إقرارات الذمة المالية لعدم إنشاء هيئة الكسب غير المشروع. وعدم تقديم إقرارات الذمة المالية.	تم حسم كامل العلامة لعدم إنشاء الهيئة وعدم تقديم إقرارات الذمة المالية.	0
7	19	يتمكّن المواطنون من الوصول إلى معلومات السجلات العامة.	استطلاع رأي عام خاص لاتتلاف أمان 2020	أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 56% من المبحوثين في قطاع غزة لا يعتقدون أنّ بإمكان المواطن الوصول إلى السجلات العامة بسهولة ويسر، و41% أشاروا إلى أنّ ذلك يتم بسهولة.	(1000 X 0.41)	410
8	.20	فعالية نظام الشكاوى في الوزارات والمؤسسات العامة.	رد مكتوب من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات- مكتب وكيل الوزارة بتاريخ 31 يناير 2021.	في العام 2020 بلغ عدد الشكاوى المقدمة (8667) شكاوى تمت معالجة (6117) شكاوى .	X 8667/6117 (1000)	706
9	.22	نسبة حالات الإبلاغ ضدّ الوزراء والمحافظين وكبار موظفي السلطة على جرائم فساد لدى هيئة مكافحة الفساد.	نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال.	القضايا المحالة إلى نيابة مكافحة الفساد وعددها 36، منها ثلاثة ملفات تم فيها رفع الحصانة.	(1000 × 0.5 /0.08)	14
10	.24	يتمكّن المواطنون من الاطلاع على نتائج قرارات العطاءات واللوازم العامة.	موقع وزارة المالية في غزة تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/12/31 <a href="http://www.mof.gov.ps/index.php?option=com_content&amp;view=catego-">http://www.mof.gov.ps/index.php?option=com_content&amp;view=catego-</a>	لا يتم نشر نتائج القرارات المتعلقة بالعطاءات من إعلانات واعتراضات والردود على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية في قطاع غزة.	تم حسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر لعدم التزام الوزارة بعرض القرارات المتعلقة بالعطاءات على الموقع الإلكتروني.	0
11	.26	منع الشركات المدانة بانتهاكات لوائح لجنة العطاءات واللوازم العامة من المشاركة في العطاءات المستقبلية.	رسالة الإدارة العامة مديرية اللوازم العامة بتاريخ 2018/11/25	لا يتم نشر القائمة السوداء للشركات الممنوعة من المشاركة في العطاءات لارتكابها مخالفات مسبقة.	تم حسم كامل العلامة لعدم نشر القائمة السوداء للشركات الممنوعة من المشاركة في العطاءات لارتكابها مخالفات مسبقة.	0

الرقم	رقم المؤشر	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
12	.27	اعتقاد الناس بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.	المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في كانون أول/ ديسمبر 2020 <a href="http://pcpsr.org/sites/default/files/Poll-68-Arabic%20Full%20text%202018%20.pdf">http://pcpsr.org/sites/default/files/Poll-68-Arabic%20Full%20text%202018%20.pdf</a>	في استطلاع للرأي العام أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، قال 63.1% إنهم يعتقدون بوجود فساد في السلطة، بينما قال 23.4% إنهم يعتقدون بعدم وجود فساد.	(1000 × 0.234)	234
13	.28	اعتقاد الناس بوجود فساد في تقديم الخدمات (بناءً على تجربة خاصة).	استطلاع رأي عام خاص لائتلاف أمان 2020	أظهرت نتائج الاستطلاع أن 36% من المبحوثين استخدموا (الواسطة، والمحسوبية، والرشوة، وغيرها) للحصول على إحدى الخدمات العامة مثل (التعليم، والصحة، والمياه، والكهرباء، وخدمات البلدية). بينما أظهرت النتائج أن 63.8% منهم لم يستخدموا أيًا من أشكال الفساد.	(20- X36.2)-1000	276
14	.38	تتم الانتخابات في الهيئات المحلية التي يتم حلها في الأجل القانونية المخصصة لذلك.	رأي خبير موقع لجنة الانتخابات المركزية <a href="http://www.election.ps">www.election.ps</a>	لم تجر انتخابات المجالس المحلية في قطاع غزة منذ العام 2005/2004. وما يتم في قطاع غزة في الأعوام 2018-2019 هو استمرار نهج التعيينات لرؤساء المجالس المحلية وأعضاء المجالس البلدية في كل محافظات قطاع غزة.	جرى حسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر لعدم إجراء انتخابات الهيئات المحلية في قطاع غزة.	0
15	.45	استجابة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة لطلباته (توصياته).	(1) تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية للعام 2020 (2) رأي خبير	قدم الديوان 1846 توصية خلال الأعوام 2017-2019 للمؤسسات الخاضعة تم إنجاز 1207 منها.	(1000 X 0.654)	654
16	46	اعتقاد الناس بوجود فساد في التوظيف.	استطلاع رأي عام خاص لائتلاف أمان 2020 <a href="https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/14706.html">https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/14706.html</a>	أظهرت نتائج الاستطلاع أن 81% من المبحوثين في قطاع غزة يعتقدون بوجود الواسطة في التوظيف والتعيينات بالوظائف الحكومية، مقابل 19.5% لا يعتقدون ذلك.	(1000 × 0.195)	195
17	.50	نسبة قضايا الفساد التي أحالتها النيابة العامة إلى القضاء مقارنة بعدد قضايا الفساد المعروضة على النيابة العامة.	رسالة النيابة العامة	بلغ عدد قضايا الفساد المعروضة على النيابة العامة 3 قضايا ولم تتوفر المعلومات في حال تم إحالة أي منها إلى القضاء.	تحسم كامل العلامة المخصصة لهذا المؤشر.	0
18	.51	اعتقاد الناس بوجود فساد في الجهاز القضائي.	استطلاع رأي عام لائتلاف أمان 2020	أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن 58% من المبحوثين في قطاع غزة يعتقدون بوجود فساد في المحاكم، فيما يعتقد 38.9% أنه لا يوجد فساد فيها.	(1000 X 0.389)	389

الرقم	رقم المؤشر	المؤشر	توثيق المعلومات	المعلومات المطلوبة	طريقة الاحتساب	العلامة
19	56	قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد على العمل.	رأي خبير	لم يتم خلال عام 2020 إغلاق أي مؤسسة أهلية أو فرع المؤسسة دولية على خلفية شبهات فساد، أو اعتقال نشطاء في مجال مكافحة الفساد، أو وضع عراقيل أمام نشاطات المؤسسات.	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة	1000
20	.59	قدرة المؤسسات الأهلية لمكافحة الفساد الوصول للمعلومات والسجلات الحكومية ذات العلاقة.	استطلاع عينة لباحثين في قضايا النزاهة والفساد جرى بتاريخ 2018/11/17	قال 50% من الباحثين في مجال مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة إن المؤسسات الحكومية تماطل في الوقت لتقديم المعلومات، في حين قال 20% إن المؤسسات الحكومية ترفض تقديم المعلومات، وذكر 30% منهم أنها تطلب وقتاً معقولاً لتقديم المعلومات. تم استخدام نتائج الاساطلاع الذي جرى في العام 2018.	$(1000 \times 0.0) +$ $(750 \times 0.30) +$ $(500 \times 0.50) +$ $(0 \times 0.20)$	475
21	63	وجود قيود على الصحفيين الذين يقومون بنشر أخبار وتحقيقات تتعلق بالفساد.	تقرير انتهاكات الحرية الإعلامية في فلسطين، 2020، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، ص 23 <a href="https://www.mad-acenter.org/files/Violations%20Annual%20Report%202020-%20arabic.pdf">https://www.mad-acenter.org/files/Violations%20Annual%20Report%202020-%20arabic.pdf</a>	رصدت التقارير الشهرية للمركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) عدداً من الانتهاكات لعمل الإعلاميين الفلسطينيين على خلفية عملهم الصحفي أو إبداء آراء شخصية على الفيسبوك، أو تغطية الأحداث أو إنتاج برنامج، لكن هذه الانتهاكات لم تكن على خلفية كتابة خبر أو مقال أو تحقيق يتعلق بالفساد.  (تم 96 انتهاكاً ضد الإعلاميين في عام 2020 في الضفة الغربية وقطاع غزة، منها 17 حالة توقيف واعتقال).	يحصل هذا المؤشر على كامل العلامة، لعدم وجود انتهاكات للإعلاميين على خلفية كتابة خبر أو مقال أو تحقيق يتعلق بالفساد.	1000
22	.64	اعتقاد الناس بأن المؤسسات الإعلامية تقوم بنشر قضايا فساد.	استطلاع رأي عام خاص لائتلاف أمان 2020 <a href="https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/14706.html">https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/14706.html</a>	أظهرت نتائج الاستطلاع أن 18.4% من الباحثين في الضفة الغربية قالوا إن الإعلام فعّال في الكشف عن قضايا الفساد، وقال 43% إنه متوسط الفاعلية فيما قال 49% إنه ضعيف الفاعلية.	$(1000 \times 0.184) +$ $(500 \times 0.43) +$ $(0 \times 0.38)$	399

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حالياً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي -الطابق الأول -شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647

هاتف 2989506- 022974949 فاكس: 022974948

غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث

تلفاكس: 082884767 تلفاكس 082884766

الموقع الإلكتروني: [www.aman-palestine.org](http://www.aman-palestine.org)

     /AmanCoalition

برنامج أمان بتمويل مشكور من حكومات النرويج ولكسمبورغ وهولندا / UNDP

